

# التفنيد لكتاب الترشيد

## وهو تعزيز الرد على من رمى الشيخ الألباني « رحمه الله » بالتساهل

لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار ابن عباس

بسمنود

٠٤٠/ ٢٩١٧٤٣٣ ــ ٠١٢٣٤٦١٨٩٦



## مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

وبعد ، فإن تعدي الشيخ مصطفي بن العدوي على الشيخ الإمام المجدد الألباني ـ رحمه الله ـ بتتبعه لأخطائه[1] دون غيره ، وبمحاولة تشكيكه في علمه وفقهه وبوصفه بأوصاف غير لائقة ، لم يكن خافياً على كثير من الناس ، وكانوا حيال هذا الأمر على طوائف :

– **طائفة لهم علاقات وثيقة بالشيخ مصطفي** : وهؤلاء وإن كان في بعضهم كثير من الخير إلا أنهم لم يكونوا على قدر من العلم الشرعي يجعلهم على بصيرة من أمر دينهم ، فلم يميزوا بين العلماء ، وبين المتشبهين بهم ، وليسوا

(١) وصف ما ينتقده على الشيخ بأنها أخطاء واقع مني على سبيل التنزل ، وإلا فالخطأ في أكثرها منه ، وكل ذلك مبين في كتابي " **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار** " .

منهم ، فظنوا أن الشيخ مصطفي والشيخ الألباني قرينان ، وأن ما يصدر من الشيخ مصطفي تجاه الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ من باب اختلاف أهل العلم بعضهم مع بعض ، ومن ثم حملوا أيَّ تعدٍّ يصدر من الشيخ مصطفي تجاه الشيخ الألباني على أنه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض ، وعليه فليس لهم أن يتدخلوا فيه ، فمهما صدر من الشيخ مصطفي تجاه الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ فلن يؤثر في موقفهم وعلاقتهم بالشيخ مصطفي في قليل ولا كثير .

– **وطائفة على دراية ومعرفة بحقيقة الأمر** : ويؤذيهم ما يؤذى كل مسلم من التعدي على أهل العلم وأئمة الدين ، ويعلمون الأثر السيئ المترتب عليه ، على تفاوتٍ بينهم فيما يصيبهم من الأذى ، وما ينالهم من الأثر السيئ ، وما يعتريهم من الغضب بسبب ذلك التعدي على أهل العلم ، وهؤلاء طائفتان :

– **الأولى منهما ؛ وهى الثانية على الترتيب** : قلة قليلة تُعد عى الأصابع ، الذين لهم معرفة بالحديث ، وهؤلاء يعلمون حقيقة ما يوجهه الشيخ مصطفي للشيخ الألباني من انتقاد ، ويعلمون حقيقة قدر الشيخ مصطفي في علم الحديث من خلال اطلاعهم على ما يكتبه .

– **والثانية ؛ وهى الثالثة على الترتيب** : وهى طائفة كثيرة من طلاب العلم الذين ليس لكثير منهم حظ من الشهرة ، وغيرهم من العاملين في الدعوة إلى الله ، والمحبين للعلم وأهله ، وهم أكثر الناس تأذياً بتعدي الشيخ مصطفي على الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ ، وأكثرهم تعرضاً للأثر السيئ لهذا التعدي ، ومن ثم فقد كانوا يلحون على أهل الاختصاص للقيام بالذب عن الحق ، وعن الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ ، ولم يجدوا إجابة ، ولا قضاء لحاجتهم .

فلماذا سكت هؤلاء الأفاضل أهل الاختصاص والمعرفة ؟

سؤال لا يجد إجابة مرضية تشفي صدور المخلصين !.

هل لكون تعدي الشيخ مصطفي على الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ بتخصيصه بالتتبع دون غيره ، وتشكيكه في علمه بوصفه بالتساهل ، وبالإساءة إليه كوصفه بصاحب الفقه السقيم ؟

هل لكون هذه أمورًا تافهة لا تستحق أن تثار ، أو يكتب فيها ؟

ما أظن أن عاقلاً يقول ذلك .

فهل ذلك لخشية غضب الطائفة الأولى التي لها علاقة وثيقة بالشيخ مصطفي خاصة أن بعضهم من أصحاب الوجاهة ؟ أم هل ذلك لخشية أن يتعرض الذي سيقدم على الرد على الشيخ مصطفي لخصومة أناس يرى أنه في غنى عن خصومتهم ؟

فلئن كان شيء من ذلك ، فهل كان أحدهم سيسكت إن كان بعض هذا التعدي عليه هو شخصيا ؟

كل هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابة من هؤلاء الأفاضل !.

وقد كنت ممن يعرف حال الشيخ مصطفي ، وقدره في علم الحديث من خلال معرفتي به وبما يكتب ، وقد كنت أتأذى أشد التأذي مما أقف عليه من تعديه على الشيخ ـ رحمه الله ـ سواء فيما يكتبه أو يتكلم به ، وقد كنت أرجو أن يقوم بالذب عن الحق وعن الشيخ غيري لما بيننا من القرب المكاني والنسب ، فلما طال انتظاري ، ولم أجد من يشفي ما في نفسي ، وما في نفوس إخواني الغيورين على الحق وعلى أعراض أهل العلم استعنت بالله ﷻ ، وقمت بالرد الذي سميته « **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ بالتساهل** » ، فبينت فيه بعض ما تعدي به الشيخ مصطفي

على الشيخ الألباني _ رحمه الله _ ، وحاولت الانتصار للحق، وإنصاف الشيخ ، وفي سبيل ذلك كان لا بد من بيان قدر الشيخ مصطفي في علم الحديث ، وهل هذا القدر يؤهله للحكم على الأحاديث صحة وضعفا ، فضلا عن أن يجعل من نفسه حاكما على أئمة هذا الشأن ؟

فوقع ما كان متوقعاً من الطائفة الأولى الذين لهم علاقة وثيقة بالشيخ مصطفي ، فغضبوا من هذا الرد ، واعتبروا أن الشيخ مصطفي في ورطة ومحنة ، فهبوا للوقوف بجانبه لتحسين صورته أمام الناس غير مبالين بتعديه على الشيخ الألباني _ رحمه الله _ ، ولا مقدرين لحق أهل العلم ولا أعراضهم قدرًا .

وقد وقع أيضا من الطائفة الثانية ؛ أهل الاختصاص والمعرفة ما كان متوقعا من الحرج بسبب عدم قيامهم بحق أهل العلم عليهم من النصرة والذب عن أعراضهم وعن الحق ، فأقل ما يقال إنهم لم يكونوا راضين _ إن لم يكونوا كارهين _ للانتصار .

فتوافق رأي الطائفتين على اختلاف مشاربهم ومآربهم على وصف « **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني _رحمه الله _ بالتساهل** » بأنه خصومة خاصة بيني وبين الشيخ مصطفي ، وقد تم الصلح بينهما في جلسة المنصورة التي قد بينت أمرها في هذا الكتاب ، حتى إن أحد الحاضرين في تلك الجلسة لما سئل بعدها عما جرى ، فقال : لقد أصلحنا بينهما [1] ، فحصروا المسألة في خصومة بين اثنين ، فترتب على ذلك أمور خطيرة منها :

(١) هذا مع أنني قلت كثيرًا ولا أزال أقول : إن من وقف على شيء من الأمور الشخصية التي لا صلة لها بنصرة الحق في الكتاب أو في كلامي فلينبهني عليه ، وأتعهد بالرجوع عنه ، مع الشكر والاعتراف له بالجميل ، وللآن ما نبهني أحد على شيء .

- **الأول** : بعد أن أظهر الشيخ مصطفي التراجع عن كثير من تشكيكه في الشيخ واعترافه بخطئه في حقه رجع عن ذلك كله ، فادعى ـ في كتاب سماه بالترشيد الذي كتبه بعد جلسة المنصورة ، واطمأن إلى موقف الطائفتين المذكورتين ـ أن كل ما كتبه في حق الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ كان على سبيل بيان الحق والدفاع عنه ، فوصفه للشيخ ـ رحمه الله ـ بصاحب الفقه السقيم والشاذ والمنبوذ ، وبالتساهل في تصحيح الأحاديث ، وتخصيصه للشيخ بكل هذه الردود دون غيره كان على سبيل بيان الحق والدفاع عنه ـ وستجد كل هذا مبينا في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ـ ، ثم عاد ليخص الشيخ ـ رحمه الله ـ بالنقد ، والتخطئة ، والتشكيك فيه في أواخر ما كتب ، حيث قال في مقدمته لكتاب اسمه « **الشفاء من وحي خاتم الأنبياء** » ـ المطبوع في عام ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م عن صاحب الكتاب : **اعتمد تصحيحات أهل العلم كالشيخ ناصر الدين الألباني وغيره من العلماء .... ، وقد تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديدًا ، فحذفناه** .اهـ.

فبين أن وجهته عدم جواز نقل تصحيحات الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ووجهة صاحب الكتاب جواز ذلك ، فترك له وجهته ، إلا ما رآه ضعيفاً جدًّا ، وهذا نص منه على أنه يرى أن في تصحيح الشيخ ما هو ضعيف ، وما هو ضعيف جدًّا .[1]

---

(١) هذا مع أن من قرأ الانتصار فسيتحقق أن الشيخ مصطفي لا يحق له أن يحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلا عن أن يكون حاكما على إمام الحديث في هذا العصر كما تبجح به في هذا الكتاب وغيره ، فأى حق أضاعوا حين عرضوا القضية على أنها خصومة بين اثنين ؟!.

في حين أنه لما علق على « **العقيدة الطحاوية** » بشرح ابن أبي العز الحنفي ، وقد اعتمد فيها على نسخة الشيخ شعيب الأرناؤوط ، حتى إن الأخطاء التي وقعت في متن الكتاب في نسخة الأرناؤوط قد وقعت في نسخة الشيخ مصطفي كما هي ، وقد خالف الشيخ مصطفي الشيخ شعيباً في الحكم على ستة أحاديث ، فلم يذكره لا بتصريح ولا بتلويح [١] ، مع أن المقام في مثل هذا يقتضى البيان ، لأن العمل واحد ، إلا أنه لم يفعل .

فهذا دليل واضح على إصراره على قصد الشيخ ـ رحمه الله ـ بالتعقب والتتبع والتشكيك في علمه دون غيره .

فلسان حاله يقول : **أنا ماض في تعقب وتتبع الألباني دون غيره ، بل سأسكت عن غير الألباني ، ولن أسمي أحدًا ، أو أنتقد أحدًا غيره ، وإن كان المقام يقتضي النقد أو التسمية ، فلن أفعل أبدًا ، فقد ضمنت أن الدعاة لن يغيروا موقفهم مني مهما قلت أو فعلت ، طالما أنني لم أمس أو أنتقد واحدًا منهم ، بل إن بعضهم سيدافع عني ، ويبرر كل ما يصدر مني ، ولو كان على حساب الحق ، هذا مع أنني أشهد على نفسي بأنني غير متأهل للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، وذلك لأنني قد أخفيت عملي الحديثي الوحيد ، وهو تحقيق « منتخب عبد بن حميد » عن الناس حتى عن أقرب الناس إليّ ، وذلك لما فيه من مصائب وفضائح لا أحب أن يطلع عليها أحد ، ومع ذلك فأنا مطمئن أن الناس سيعدونني معلماً ، بل ناقدًا ، بل حاكماً على إمام الحديث في هذا العصر ، والدعاة وأهل العلم ساكتون ، والسكوت يفهم منه الإقرار عند عامة الناس ، وهم الذين يهمني أمرهم .**

---

(١) راجع كتاب « **الانتصار** » ـ الطبعة الثانية .

● **وأقول** : هل لسان حاله يقول غير ذلك [١] ؟!.

– **الأمر الثاني** : ظهور آخرين يتأسون بالشيخ مصطفي في محاولة الظهور بالنيل من العلماء ومحاولة التشكيك فيهم مع تظاهرهم بالنقد العلمي والانتساب إلى السنة ، وإلى أهل الحديث ، كصاحب كتاب « **النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة** » _ نشر مكتبة السنة ، الذي يصف صاحبه الإمام المجدد العلامة الألباني _ رحمه الله _ بأن الناس كانوا يظنونه فرساً في السبق في الحديث ، وبعد قراءتهم لكتابه سيتبين لهم أنه حمار ، وليس فرساً ، والعياذ بالله [٢] .

وإن لم يعط الدعاة وأهل العلم لصيانة أعراض العلماء حقها ، فسيكثر هذا الصنف ، لا كثرهم الله [٣] .

---

(١) ومن عجائب الزمان أن نجد شخصاً يدافع عن الشيخ مصطفي ويزكيه مع علمه ، بل وإقراره بكل هذا ، في الوقت الذي يطعن فيه في أبي إسحاق الحويني ، ومحمد بن إسماعيل وغيرهما ممن عُرفوا بالعلم والصدق وإجلال أهل العلم ، وهذا أوضح دليل على عدم صدقه ، نسأل الله العافية .

(٢) راجع كتابي « **إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة** » _ مكتبة ابن عباس .

(٣) هذا بخلاف الذين أخذوا ويأخذون عن الشيخ مصطفي مباشرة ، فيتلقون عنه الجرأة على أهل العلم ، وهم أيضا كثرة ، وستجد منهم دفاعاً مستميتاً عن الشيخ مصطفي على حساب الحق ، وهم في الحقيقة لا يدافعون عن الحق ولا عن الشيخ مصطفي ، بل إنهم يدافعون عن منزلة اكتسبوها بسبب من الشيخ مصطفي ، فإن أحدهم يكون مغمورًا ، وليس عنده مبادئ العلم الشرعي ، فلا يمضي على مجيئه إلى الشيخ مصطفي إلا بضعة أشهر ، فيصير بعدها مؤلفاً ، بل وناقدًا لكبار العلماء ، فإذا ظهرت حقيقة الشيخ مصطفي وقدره في العلم الشرعي ، وفي علم الحديث على وجه الخصوص ، فستنتهي تلك المنزلة التي اكتسبها من ورائه ، فكن على بصيرة من تلك الحقيقة أخي القارئ حتى لا يضيع وقتك مع كثيرين يتظاهرون بالدفاع عن الحق ، ودافعهم غير ذلك ، والله المستعان .

- **الأمر الثالث** : فتح باب الطعن في الدعاة وأهل العلم ، فإن الناس إذا وقفوا على ما سبق بيانه من إصرار الشيخ مصطفى على تعقب الشيخ الألباني - رحمه الله - ومحاولته التشكيك في مكانته العلمية مع إصراره على البعد كل البعد عن التعرض لغيره ، وإن كان التنبيه على خطئه من صميم عمله ، فسيظهر لهم أنه لا يمكن أن يكون الدافع لذلك ديناً ، لأن الدين يأمر بالعدل وإحقاق الحق وإبطال الباطل مع الناس كلهم ، وحين يتضح الأمر للمخلصين على حقيقته، فيرون رجلاً يجاهد ويجتهد في النيل من عالم كبير وإمام من أئمة السنة، ولا يحركه في ذلك دين ، والدعاة وأهل العلم ساكتون ، بل إن بعضهم يدافع عنه ، ويحاول طمس الحق مجاملة له فحين يتضح ذلك للمخلصين أيكون أثره عليهم غير الشك في الدعاة إلى الله ﷻ ؟! ، بل إنني أخشى أن يسحب البساط من تحت أقدامهم ، إن لم يقوموا بحق الله عليهم في نصرة أهل العلم والذب عنهم ، فإن الحق لا بد أن يغلب وأن يظهر على الباطل ، كما قال الله ﷻ : ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ**﴾ [الأنبياء : ١٨] ، فإن لم يقم به المتأهلون ، استبدل الله بهم غيرهم ليقوموا به ، كما قال الله تعالى : ﴿ **وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ** ﴾ [محمد : ٣٨] ، وقال : ﴿ **فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ** ﴾ [الأنعام : ٨٩] .

أسأل الله ﷻ أن يوفق جميع المسلمين للقيام بحق الله عليهم .

هذا وإن كان الكثيرون قد خذلوا الحق ، فإن طائفة ليست بالقليلة ، وهم الطائفة الثالثة المشار إليهم أولاً قد شرح « **الانتصار للحق** » صدورهم ، وفرحوا به أشد الفرح ، ولا يزال يتصل بي الكثير منهم ممن لم أعرفهم من قبل ،

فيظهرون رضاهم وفرحهم بالذب عن الحق وعن أعراض أهل العلم ، فأسأل الله ﷻ أن يوفقنا وإياهم للقيام بحق الله ﷻ .

وممن وفقه الله ﷻ لنصرة الحق الأخ الفاضل **سيد غباشي** ، صاحب مكتبة **ابن عباس** ، فإنني وجدت فيه الحرص على نشر كتب السنة دون غيرها ، ولم يكن ككثير من الناشرين الذين غرضهم المكاسب المادية دون التفات إلى ما ينشرونه من الكتب ، فبأي كتاب حصل لهم غرضهم أقبلوا على نشره مهما كان حال الكتاب ، وإن لم يف الكتاب بمقصودهم المادي فيما يظنون ، فإنهم لا يلتفتون إليه مهما كان قدره ، ومهما حوى من خدمة لدين الله ﷻ ، فأسأل الله ﷻ أن يجزي الأخ السيد غباشي خيرًا ، هذا ؛ وإنني لأتمنى من كل قلبي أن يوفق الله ﷻ الشيخ مصطفي لتوبة إلى الله عما بدر منه ، وأن يبدأ صفحة جديدة ، فإن أراد أن يكون له تعلق بالحديث فعليه أن يبدأ بطلبه والاشتغال به شيئاً فشيئاً ، ولا يتعجل، وأسأل الله ﷻ لنا وله الهداية والسداد ، وأن يوفق الجميع لما يحب ويرضى ، وأن يتقبل منا صالح العمل ، وأن يحسن خاتمتنا وإخواننا المسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**وكتبه أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين**

**١٣من ربيع الأول عام ١٤٢٦**



# مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد ، فإن الله ﷻ قد فرض على هذه الأمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقال تعالى : ﴿ **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

وفي « **صحيح مسلم** » من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان** » [(١)] .

وقال تعالى : ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، بل جعل الله ﷻ ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سببا لنزول لعنة الله ﷻ ، فقد قال تعالى : ﴿ **لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ**

---

(١) صحيح مسلم ( ٤٩ ) .

**مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۞ كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ** ﴾ [المائدة :٧٨ -٧٩] .

وقد شدد الله ﷻ في ذلك على أهل العلم خاصة ، فقال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِى الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلعَنُهُمُ اللّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ** ﴾ [البقرة :١٥٩] .

وقال تعالى : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ** ﴾ [ آل عمران : ١٨٧] .

وأخذ الله على المؤمنين أن يقولوا الحق ويشهدوا بالقسط ولو على أنفسهم أو أقرب الناس إليهم ، فقال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقَيرًا فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا** ﴾ [النساء : ١٣٥ ] .

وفيما بايع الصحابة رسول الله ﷺ عليه : « **وأن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم** »[1].

فقياما بهذا الواجب كتبت كتاب « **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار** »، قصدت به الذب عن أهل العلم عامة ، وعن شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ خاصة ، فعرضت لرجل قصد الشيخ خاصة بالتتبع والتعقب . فما أن خرج الكتاب إلا وهاج كثير من الناس وماجوا ، وأخذوا يرمونني بالتهم جزافا ، هذا

---

(١) رواه البخاري ( ٧٢٠٠) ، ومسلم ( ١٧٠٩ ) ، وغيرهما .

حاقد ، وهذا حاسد .... إلى غير ذلك ، لماذا لم ينصح له فيما بينه وبينه ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات الإنكارية .

● **فأقول** : بداية لا بد من بيان تعدي صاحب التعقبات على شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ ، وبيان أثره السيئ على الأمة ، فخلاصة ما ذكرته في كتابنا « **الانتصار** » على سبيل الإجمال :

**– أولا : تخصيصه الشيخ بالتتبع دون غيره [١] .**

**– ثانيا : تشكيكه في صحة منهج الشيخ في الحكم على الأحاديث برميه له بالتساهل ، ووصف أخطائه بأنها لا تكاد تحصى [٢] .**

**– ثالثا : قيام الأدلة على قصده تنقص الشيخ رحمه الله .**

**– رابعا : خروجه عن الأدب مع الشيخ ـ رحمه الله ـ بقوله : ( صاحب الفقه السقيم... ) .**

فهذه من الأمور المحرمة التي لا يجوز السكوت عنها ، فتنقص أهل العلم من المحرمات الظاهرة ، قال ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ :

وإذا كان مراد الرَّاد على العالم إظهار عيبه وتنقصه ، وإظهار قصوره في العلم ، ونحو ذلك كان محرما ، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو

---

(١) فقد رد على الشيخ بأربع رسائل مفردة ، ولم يرد على غيره ، ولو بواحدة ، مع تعقباته التي في ثنايا كتبه التي لا يكاد يخلو منها كتاب ، ورسائل من يدفعهم لذلك .

(٢) هذه الكلمة ذكرها في كتاب « **المؤنق** » ، فذكرها في « **الانتصار** » ، فأعاد ذكرها في كتاب « **الترشيد** » ص ( ٧٩ ) ، مما يدل على إصراره عليها . وسيأتي الكلام على ترشيده .

في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضا في قول النبي ﷺ : **يا معشر من آمن بلسانه ، ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته .**(١)

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين ، فأما أهل البدع والضلالة ، ومن تشبه بالعلماء ، وليس منهم ، فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيرا من الاقتداء بهم ، والله أعلم .

ومن عرف منه أنه أراد برده على العلماء النصيحة لله ورسوله ، فإنه يجب أن يعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان .

ومن عرف أنه **أراد برده عليهم التنقيص والذم وإظهار العيب فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة .**

**ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله .**(٢)

ثم إن التشكيك في صحة منهج الشيخ في الحكم على الأحاديث برميه بالتساهل ، وبأن أخطاءه لا تكاد تحصى وإن كان عظيما لكونه طعناً في إمام

---

( ١ ) حديث حسن ، أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر ( ٢٠٣٢ ) ، وغيره ، وصححه شيخنا الألباني _ رحمه الله _ كما في « **صحيح الجامع** » ( ٧٩٨٤ ) ، ( ٧٩٨٥ ) .

( ٢ ) قد ذكرت هذا في كتاب « **الانتصار** » ص ( ١٤-١٥ ) .

من أئمة الدين ، فإن له أثرًا سيئاً على الأمة ، فإن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد أصبح مرجعاً لكثير من المدرسين في المدارس الشرعية ، والمؤلفين والدعاة ، وعامة المسلمين ، فإذا كان الحديث في غير « **الصحيحين** » فإن أحدهم يقول أخرجه أبو داود والنسائي ـ مثلا ـ وصححه الألباني ، فالتشكيك في أحكام الشيخ على الأحاديث هدم لعمل هؤلاء ، فواصف الشيخ بالتساهل في تصحيح الأحاديث يعني أنه يقول : لا تعتمدوا تصحيحه لها ، فإذا تلقن هذه الكلمة الناشئون في العلم فلا شك أنهم سيتطاولون بها على أهل العلم غير المتخصصين في الحديث وكبار الدعاة ، فإذا أورد أحدهم حديثاً ، واحتج بتصحيح الشيخ له عارضه بقوله ( الألباني متساهل ) ، ولا يميز هذا الغر بين كونه يتكلم بهذا في جلسة خاصة أو عامة يحضرها المئات ، فلا شك أن هذا تشكيك في عمل هؤلاء ، بل هدم له .

فهل يسع من يعلم بطلان هذه الدعوى ، ويقف على أدلة بطلانها السكوت عن بيان بطلانها بأدلته ؟

ما أظن منصفا يخالف في وجوب البيان والانتصار للحق، ولأهل العلم ، والذب عن أعراضهم [١].

---

(١) وما أحسن ما قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ـ رحمه الله ـ في شرحه « **رياض الصالحين** » ( ١/٦٨٢ ) : إن الذين يلتقطون زلات العلماء ليشيعوها ليسوا مسيئين للعلماء شخصيا فحسب ، بل مسيؤون للعلماء شخصياً ، ومسيؤون إلى علمهم الذي يحملونه ، ومسيؤون إلى الشريعة التي تتلقى من جهتهم ، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم ، وإذا اطلعوا على عوراتهم التي قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض فإنهم تقل ثقتهم =

إلا أن بعضهم ربما اعترض بما ذكرته أولا بالمطالبة بالنصيحة فيما بيني وبينه أولا ، فأقول هذا ليس بواجب لأنه قد نشر كلامه في كتب قد سرت إلى أماكن كثيرة ، وينبغي لمن يريد أن يغير منكرا أن تكون طريقته في التغيير أقوى من طريقة فاعل المنكر حتى يكون لعمله جدوى أو ثمرة ، والله ﷻ يقول : ﴿ **وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا** ﴾ [الشورى : ٤٠] ، وهذا في حق العباد ، وحق الدين أعظم .

ومع ذلك فلو أنني أعلم من حال صاحب هذه التعقبات أنه سيتراجع إذا نصحته فيما بيني وبينه لما كتبت حرفاً في الرد عليه ، وسأبين المسألة بإذن الله تعالى ، فأقول :

لا شك أن النفس البشرية عموما لا تخلو من العيوب من حب للدنيا بصورها كحب المال والجاه والشهرة ، وما يترتب على ذلك من الحسد والأثرة إلى غير ذلك من أمراض النفوس ، نسأل الله عز وجل أن يعافينا وإخواننا المسلمين ، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، والتخلص من هذه الأمراض ليس بالأمر الهين ، لذلك كان بعض السلف يقول : ما عالجت شيئا أشد من النية ، وفي « **السير** » ( ٢١٣/٧) : قال أبو قطن : سمعت شعبة ابن الحجاج يقول : ما شيء أخوف عندي من أن يدخلني النار من الحديث .

وقال : وددت أني وقّاد حمام[1] ، وأني لم أعرف الحديث .

---

= بالعلماء ، وبما عندهم من العلم ، فيكون في هذا جناية على الشرع الذي يحملونه من سنة الرسول ﷺ ، لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عوراتهم ، وأن تسترها ما استطعت ، وأن لا تسكت ، ....... إلى آخر ما قال رحمه الله .

(١) وقاد الحمام : هو من يوقد النار لتسخين الماء في الحمام .

فقال الذهبي ـ رحمه الله ـ : كل من حاقق[1] نفسه في صحة نيته في طلب العلم يخاف من مثل هذا ، ويود أن ينجو كفافا .

وفي « **السير** » ( ٣٢٨/٦ ) : قال الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن جريج : لمن طلبتم العلم ؟ كلهم يقول : لنفسي ، غير ابن جريج فإنه قال : طلبته للناس .

قال الذهبي : ما أحسن الصدق ، واليوم تسأل الفقيه الغبي : لمن طلبت العلم؟ فيبادر ، ويقول : لله ، ويكذب ، إنما طلبه للدنيا ، ويا قلة ما عرف منه .

ومع أن هذا حال الصادق مع نفسه أنه تراوده نفسه كثيرا ، فتميل به ذات اليمين وذات الشمال إلا أنه إذا ذُكِّر تذكر ، كما قال الله ﷻ : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ** ﴾ [الأعراف : ٢٠١] .

وفي « **السير** » (٣٩٣/٧ ) : عبد الرحمن بن مهدى عن طالوت سمعت إبراهيم بن أدهم يقول : ما صدق الله عبد أحب الشهرة .

قال الذهبي : **علامة المخلص الذي قد يحب شهرة ولا يشعر بها أنه إذا عوتب في ذلك لا يحرد ، ولا يبرئ نفسه ، بل يعترف ، ويقول : رحم الله من أهدى إلّي عيوبي ، ولا يكن معجبا بنفسه ، لا يشعر بعيوبها ، بل لا يشعر أنه لا يشعر ، فإن هذا داء مزمن .** انتهى كلامه رحمه الله .

---

(١) حاقق نفسه : أي حاسبها بالحق .

● **فأقول** ؛ وبالله التوفيق : فما بالك إذا كان الشخص إذا عوتب عادى من يعاتبه ، وعدَّه من المحاربين له ، وما بالك إذا كان حرصه على الشهرة سببا لقوله ما لا يعتقد ، وادعاء حب أقوام قد لا يحبهم ، وادعاء أمور في دين الله ﷻ ، ثم التخلي عنها والتنكر لها ، وإعطاء وعود وتأكيدها ثم خلفه لها وإلقائها خلف ظهره .

هل يمكن لمثل هذا أن يرتدع بنصيحة لينة فيما بينه وبين الناصح أم يحتاج إلى آخر الدواء ؟!!!

سنعرض لحال صاحب التعقبات على شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ لنرى أهو ممن قد يخالطه حب الشهرة فإذا عوتب اعترف وشكر لمن عاتبه أم هو صاحب الداء المزمن أعاذنا الله وإخواننا المسلمين منه ؟

● **فأقول** ؛ وبالله التوفيق : لقد بدأ تعقباته بجزئه الصغير « **نظرات في السلسلة الصحيحة** » ، فبدأت محاولات الناصحين لإثنائه عن مواصلة هذا العمل أعني إعلان تعقباته على الشيخ ، فكان ما يلي :

– **أولا** : عرض عليه الأخ الفاضل عماد المرسي أن يسافر إلى الشيخ لمناقشته في الأحاديث التي انتقدها ، ليصلا إلى الحق فيها بعد المناقشة ، مع المحافظة على مكانة الشيخ وعدم وقوع الاختلاف والشقاق ، فلم يلتفت إلى هذا العرض ، واستمر في تعقباته ، فهل هذا حال من يريد الحق أمَّن يريد شيئا آخر ؟ الإجابة عند القارئ الكريم[1] .

---

(١) ثم قارن هذا الحال الذي يعرض فيه على شخص أن يلتقي بالشيخ دون أن يكلفه شيئا وبين حال من يحب الشيخ حقا ، كشاب أعجمي جاء من لندن لرؤية الشيخ ، فلم يستغرق لقاؤه معه خمس دقائق ، ثم رجع إلى لندن مرة أخرى ، فلم يكن له من هذه الرحلة هدف إلا رؤية الشيخ ـ رحمه الله ـ فقط .

- **ثانيا** : قام الأخ سمير الزهيري _ حفظه الله _ بالرد على نظراته ، وكان أخطر ما فيها اتهامه له ولصاحبه المؤذن بإخفاء الحقائق[١] ، فقال في وقفاته ص (٢٩) : ولقد بلغ إخفاء الحقائق بصاحبي « **النظرات** » _ أحسن الله عزاءنا فيهما _ مبلغا خطيرًا . انتهى كلامه _ حفظه الله _ .

وكان أخطر شيء في ذلك : وقوفه على سبب لتقوية حديث فيخفي هذا السبب ، ويظهر ما يكون سببا لتضعيفه ليتوصل إلى وصف الشيخ بالتساهل ، وهذا ليس جناية في حق الشيخ فقط ، بل هو جناية في حق الدين بالدرجة الأولى ، ومع ذلك لم نر له جوابا على ذلك إلى الآن ، وقد أثبتّ ذلك في كتاب « **الانتصار** » ، فلم يتعرض له من قريب ولا بعيد ، مع أنني زدت المسألة إيضاحا بحيث يفهمها طالب العلم وغيره ، وبينت أن ذلك يستوجب الطعن في دينه ، ومع ذلك فلم يلق لها بالا ، وكأن شيئاً لم يكن .

فهل هذا حال من يريد بيان الحق وإظهاره أم حال من يحركه داء مزمن ، فهو لا يريد التعليق على المسألة حتى لا تنتشر بين الناس ، ويرجو بسكوته أن ينساها الناس ثم تموت ؟

- **ثالثا** : لقد قمت بالتعليق على صاحبه المؤذن في مقدمة تحقيق كتاب « **التبيان** » للنووي منذ أكثر من ست سنوات[٢] ، وذكرت مسألة التساهل ،

---

(١) ولقد بلغني من بعض الأفاضل أن خالداً المؤذن تنصل من « **النظرات** » ، وتبرأ من عهدها ، فإن كان كذلك فهو تصديق لما استنبطته في « **الانتصار** » من أنه هو الذي دفع خالدا إلى التهجم على الشيخ _ رحمه الله _ .

(٢) كان هذا حين كتابة هذا الكتاب ، وقد مضى على ذلك نحو من أربع سنوات .

وأغلظت له القول ، وكان هذا كالإنذار لصاحب التعقبات ، فما التفت لشيء من ذلك .

– **رابعا** : نصحه أخونا الفاضل الشيخ ساعد غازي في موقفه من الشيخ ، فعاهده على أن يحذف رميه للشيخ _ رحمه الله _ بصاحب الفقه السقيم في كتابه مفاتيح الفقه في الدين إذا أعاد طباعته ، فلما أعاد طباعته نقض عهده، وأبقاها.

– **خامسا** : لما علم الأخ الفاضل عبد الله بن محمد حيدر صاحب مكتبة صنعاء الأثرية بأنه سيعيد طباعة كتاب _ **مفاتيح الفقه في الدين** _ طلب منه كمية من الكتاب بشرط أن يحذف منها وصفه للشيخ بصاحب الفقه السقيم ، فأعطاه عهدا بأنه سيحذفها ، فنقض عهده معه أيضا ، ويقول الأخ عبد الله : ولقد وصلت الكمية من الكتاب ، ولم أعلم بوجودها فيه إلا بعد وصول كتابك « **الانتصار** » ، وقرأتها فيه .

– **سادسا** : لم يكتف بنقضه العهد مع هذين الأخوين بإثباته وصفه للشيخ بصاحب الفقه السقيم في الطبعة الثانية من كتابه « **مفاتيح الفقه في الدين** » ، بل ازداد في تهجمه على الشيخ استهانة بتلك العهود ، وتشفيا من الشيخ ، فزاد في الطبعة الثانية قوله : **أما النظر إلى متن حديث واحد وسند واحد ، وإهمال ما سوى ذلك ، فيورث فقها شاذا منبوذا !!!**

**فغريب أمر رجل يفطر يوم عاشوراء والمسلمون صيام لكون يوم عاشوراء وافق عنده يوم سبت ، ولا يحل له بزعمه أن يصوم يوم السبت !!**

**وكذلك غريب أمر رجل ليس بحاج ، والناس من حوله يوم عرفات صيام وهو مفطر !!**

**أليس هذا بمحروم الأجر والثواب لقلة فقهه ؟**[1] انتهى كلامه .

- **سابعا** : نصحه كثير من إخواننا بالإقلاع عن تعقباته لشيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ ، كالأخ الفاضل أبي الحسن مصطفي بن إسماعيل وغيره ، وذلك قبل كتابي « **الانتصار** » فلم يلتفت لذلك .

- **ثامنا** : بعد خروج كتاب « **الانتصار** » ، ورأى الرجل ما جعلني الله سببا في كشفه من أمور عظيمة وكثيرة كان يخفيها لما رأى ذلك ظن أن الناس سينفضون من حوله وأن الدعاة وأهل الخير سيأخذون موقفا منه حتى يتراجع ، فأعلن تراجعه عن أهم مسألة أنكرها عليه ، وهى رميه للشيخ بالتساهل ، واعترف بخطئه في حق الشيخ أيضا ، وذلك في كلمة ألقاها بمسجد التوحيد بالمنصورة حيث قال :

---

(١) • **أقول** : أليس هذا من القول على الله بغير علم ، وقد بين النبي ﷺ ، أن المجتهد مأجور على كل حال ، والله المستعان .

## مقتطفات من كلمته بالمنصورة [1]

– أمثالنا لا يُسألون عن الشيخ ناصر الدين الألباني _ رحمه الله تعالى _ ، هو الذي يُسأل عن الجميع . [2]

– **ثم قال** : ففي الحقيقة أنه كانت هناك بعض الأحاديث التي اختلفت فيها في الحكم مع الشيخ ناصر الدين الألباني _ رحمه الله _ ، وكان هذا الكلام منذ ما يقارب اثنى عشر عاما ، فكنا على سبيل التعلم ندرس بعض الأحاديث في « **السلسلة الصحيحة** » ، وبعد أن ندرسها ننظر مدى مطابقة قول الشيخ لأقوال غيره ، فطلّعنا بعض الأحاديث ليس على سبيل التعقب أبدا ، والله يشهد[3]، إنما كان على سبيل مدى الموافقة من مدى المخالفة ، ومدى القرب من مدى البعد

---

(١) وأصل الكلمة موجود عندي في شريط مسجل بصوته .

(٢) انتبه أيها القارئ الكريم إلى تراجعه عن وضعه سؤالا في أسئلته في المصطلح عن حكم الشيخ من حيث التساهل ، ثم أجاب بوصفه له بالتساهل .

(٣) انظر كيف أشهد الله على شيء قد نص على خلافه في مقدمة نظراته حيث قال : **فتتبعنا ! المائة حديث الأولى من « السلسلة الصحيحة » ، وعرضنا صنيع الشيخ فيها على القواعد الحديثية ! آخذين في الاعتبار أقوال الحفاظ من السلف الصالح ، مجتهدين رأينا في استخلاص الأحكام على الرجال ، ومن ثم على الأحاديث ما وسعنا الاجتهاد ، غير متقيدين باجتهاد حافظ بعينه كابن حجر في « التقريب » أو غيره من الحفاظ .**

فانظر قوله تتبعنا ، وهو التعقب ، ثم عرض صنيع الشيخ على القواعد ، وهو في ذلك مجتهد مطلق لا يتقيد بقول حافظ من الحفاظ ، ثم خلص من ذلك بالحكم على الشيخ بالتساهل ، فهل هذا سبيل المتعلم أم سبيل الحاكم الناقد ؟ فانظر إلى التناقض ، ثم سل الله العافية .

- **ثم قال بعد ذلك** : إنني أقول إذا اختلف مصطفي مـــع الألبـــاني ، فمصطفي طالب علم والشيخ ناصر عالم ، وخذوا بقول الشيخ ناصر ، لكن في الوقت نفسه إذا اختلف الشيخ ناصر مع البخاري خذوا بقـــول البخـــاري ، واتركوا الشيخ ناصر ، هذا الذي ندين الله به ، ما لنا إلا ذلك أبدا .

يعني إذا كان هناك حديث لم يتكلم فيه إلا شخصان من المعاصـــرين : أحد تكلم والشيخ ناصر تكلم أيا كان الأحد من المعاصرين ، فقـــدموا قـــول الشيخ على غيره ، قدموه على غيره[١] .

- **ثم قال** : فجئت إلى مسألة الذهب المحلق لما وجدت بعض الأخـــوة أنشؤوا مشاكل مع أزواجهن[٢] بدرجة كبيرة في الشبكة ، والله لثلاثة أيـــام أو أربعة مضت مشكلة قائمة في أسرة ، والله يشهد : الزوج يتقلد بالرأى القائـــل بأن الذهب المحلق لا يجوز للنساء ، فأخذ الغوايش ، وقال لا تُلبس ، حـــدثت مشكلة بينه وبين أبي الزوجة وأمها ، فكانت مسائل على هذا الغرار كثيرة[٣] .

فكان لزاما وأنا أكتب في جامع أحكام النساء أن تثار مسألة ، وهى : هل يجوز للنساء أن يلبسن الذهب المحلق أو لا يجوز؟ فلما رأيت المسألة متسعة

---

(١) هذا تراجع عن اتهامه للشيخ بالتساهل ، فهل ثبت عليه ؟!!!

ولا تنس قوله : ( هذا الذي ندين الله به ) ، لكن ينبغي تقييد هذا الحكم بالمقلد ، وأما في حق طالب العلم المستفيد ، فإنه يختار أقرب القولين للصواب، وهذا ما بينته في كتاب " **الانتصار**".

(٢) الأخطاء اللغوية التي في كلامه لم أتصرف فيها ، والعهدة عليه، ولن أنبه عليها لكثرتها .

(٣) انتبه لهذا التفخيم في أمر لا نكاد نجد له حقيقة في الواقع !

أفردت رسالة في جواز تحلى النساء بالذهب المحلق[١] ، اسمها « **المؤنق في جواز تحلى النساء بالذهب المحلق** » ، وكتبت فيها أقوال العلماء مع الثناء الحسن.... لكن في ثنايا الرسالة ممكن أن القلم يزل بلفظة مثلا أثناء مناقشة، وأستغفر الله ، وأتوب إليه إن كانت لفظة زلت منى أو خرجت مني رغما عني ، لكن أثناء النقاش تكون حامي ومنفعل ، وأنت تناقش مسألة تتسبب في مشاكل كبيرة بين الأسر ، وتتسبب في تحريم شيء أحله الله سبحانه وتعالى ، فأحيانا تنفعل عن غير قصد[٢] ، ولكن هذا لا يخرجني أبدا عن أن نستغفر الله عن الزلة التي صدرت[٣] .

---

(١) ولماذا لم يفرد أى رسالة في الرد على غير الشيخ ـ رحمه الله ـ ؛ ألم يكن في كتاب من مجلدات خمسة مسألة تستحق أن تفرد إلا في الرد على الشيخ ؟!!!

(٢) • **أقول** : وأين كان هذا الانفعال وهذه الحماسة عندما بقي عنده ذاك الرجل الضال المنحرف الذي بقي في مكتبته يتردد عليها نحوا من سنتين ، وهو يعلن بضلاله ، فمنه : إنكاره الرجم للزاني المحصن وتجويزه الردة ، وجواز مودة الكفار وحبهم ، وإنكاره لغالب السنة التي تخالف هواه ، وجمع في مكتبته مئات الصفحات التي تحوي هذا الضلال البعيد ، ولم يحذر أحدًا من مخالطته ، فكان رواد مكتبته يخالطونه ويعاملونه ، حتى تكلم في القرآن ، فقمت عليه ، وحذرت الناس منه ، فرحل بعدها .

(٣) لينتبه القارئ لاعترافه بوقوع زلة منه في حق الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وقد سبق تراجعه عن القول بتساهل الشيخ ، فلما رأى موقف الدعاة منه ، لم يذكر مسألة التساهل ولا تعرض لـ « **نظراته في السلسلة الصحيحة** » في كتابه « **الترشيد** » بذكر لا من قريب ولا من بعيد ، ولم يعترف بزلة ولا غيرها ، بل راح يلقي اللوم على من فهم الكلمة على غير وجهها كما يدعي ، فهل هذا حال من يحركه ما يدين الله به ، أم حال من يحركه الداء المزمن ؟!.

- **تاسعا** : بعد خروج كتاب « **الانتصار** » وكشف كثير من أموره التي كانت خافية على أكثر الناس[١] سعى بعض الناس لإخراجه من المأزق كما تظن العامة[٢] فجاءني الشيخ صفوت نور الدين ، وطلب أن يأخذ بقية الكمية الموجودة من الكتاب لتقوم جماعة أنصار السنة بتوزيعها على من ينتفع بـه[٣] ، على أن يتعهد صاحب التعقبات بتحقيق ما أريد من الكتاب ، فقلت للشيخ : يمكن أن يخرج كلاما غير واضح لا يؤدي المعنى المراد كما هي عادته ؟

فقال الشيخ : لن يخرج كتابه الذي سيكتب فيه رجوعه إلى الحـق إلا بعد عرضه عليّ ( يعني على الشيخ صفوت ) .

وكان المتفق عليه بيننا أن يكتب تراجعاً صريحاً عـن وصـفه للشـيخ بالتساهل ويكتب اعتذارًا صريحاً عن كل إساءاته للشيخ الألباني _ رحمه الله _ .

ثم كانت جلسة المنصورة التي جمعتني وصاحب التعقبات بحضور كل من : الشيخ صفوت نور الدين _ الشيخ أبي إسحاق الحويني _ الشيخ محمد حسان _ الحاج سيد شومان _ الدكتور محمد عبد السلام ، وفي بيته .

واتفق الحضور على أن يكتب صاحب التعقبات اعتذارًا صريحاً عن كل إساءاته للشيخ الألباني _ رحمه الله _ وعلى وقف الردود ، وألتزم بألا أعيد طباعة

---

(١) بل قد قال لي أحد المشايخ المشاهير : إنني لم أقف على شيء مما ذكرت في الكتاب فإنني لا أقرأ كتب الشيخ مصطفي مع وجودها عندي .!

(٢) وإلا فالأمر سهل ، والمخرج هو أن يعترف بالحق الذي في الكتاب ، وإن كان شيء له فيه وجهة بيَّنها ، وقضي الأمر ، ولكننا نتكلم كثيرا ، ونعمل قليلاً ، والله المستعان .

(٣) وهكذا كنت أصنع ، فإن بعض العامة لما طلب مني الكتاب رفضت إعطاءه إياه ، لأنه لا يناسبهم .

الكتاب[1] ، ثم إنني في زحمة النقاش والأخذ والرد نسيت أن أنص فيما كتبوه على أن ينص صريحاً على تراجعه عن رمى الشيخ بالتساهل[2] ، فاتصلت في اليوم الثاني بالشيخ صفوت ، وذكّرته بأننا نسينا أن نكتب فيما تعاهدنا عليه وتواثقنا عليه النص على تراجعه الصريح عن رميه للشيخ بالتساهل ، فرد عليَّ الشيخ قائلا إنه لن يخرج شيئا حتى يعرضه عليّ ، فقلت له : وهو موافق على ذلك ؟ قال : نعم .

**فصار ما تعاهدنا عليه :**

**– أولا : أن يكتب اعتذارًا صريحاً عن كل إساءاته للشيخ الألباني _ رحمه الله _ .**

**– ثانيا : وقف الردود .**

---

(١) وقد كنت معارضاً لهذا الطلب من الحاضرين ، وقلت : نحدد مجلسا لمناقشة الكتاب ، وأي خطإٍ يظهر لي ، فأنا أتعهد بالرجوع عنه ، وأعتذر ليس في هذه الجلسة بل في مسجده وأمام الناس ، فألح إخواننا عليّ في هذا الطلب ، فنزلت عنْ رأيي رعاية لحقهم ، على أنهم سوف يقومون بمتابعة الأمر للانتصار للشيخ _ رحمه الله _ ، والقيام بحقه ، فحقه على الجميع .
وأشهد الله ﷻ على أنني لو عرض عليّ ناشر أن يطبع الكتاب مقابل ملايين الجنيهات قبل أن ينقض صاحب التعقبات العهود ما قبلت ذلك ، وليس ذلك تزكية لنفسي ، بل كيف تستقيم أمور الناس إذا كان نقض العهود بهذه الصورة ، فإن هذا لا يحدث عند أقل الناس مستوى من الفهم والانضباط .

(٢) وأيضا تراجعه عن رمي الشيخ بالتساهل في كلمته بمسجد التوحيد جعلتني أعتقد أن الأمر قد انتهى عنده ، لأنني كنت أظن أنه يتكلم بما يعتقد ، ولا قوة إلا بالله .

**- ثالثا : أن لا ينشر اعتذاره حتى يعرضه على الشيخ صفوت نور الدين .**

**- رابعا : ألا أعيد نشر كتاب « الانتصار » إذا تحقق ما سبق .**

ثم خرج كتابه « **الترشيد** » ، فسألت الدكتور محمد عبد السلام هل عرضه على أحد من اللجنة ؟ قال : لا .[1]

فلما خرج الكتاب لم نجد فيه اعتذاراً ، وإذا هو دفاع عن نفسه واتهام لي ، وهو في مجمله رد على كتاب « **الانتصار** » إلا أنه في الغالب يكون بطريقة ملتوية ، وأحيانا يصرح كما هو مبين في تفنيدي لكتابه ، فمن صريح رده ، ما نقله من عباراتي في كتاب « **الانتصار** » ، حيث قال في « **ترشيده** »ص (٥٩) : **وقد يتطاول بعض هؤلاء المبتدئين على رجل اقتصر في تخريج الحديث على « الصحيحين » ، ويقول : فاته أن الحديث عند أبي داود والترمذي والنسائي، ويعدد ما شاء الله أن يعدد!!**

**وهو نفسه قاصر النظر لا يدري لم اقتصر المخرج في العزو إلى « الصحيحين » دون غيرهما . انتهى كلامه .**

**فمن قرأ كتاب « الانتصار » علم يقينا أن هذا رد على الأحاديث التي تتبعتها عليه من « المنتخب » لعبد بن حميد .**

**فنقض الشرط الذي أخذه على نفسه بعرض الكتاب أولا على الشيخ صفوت ، ولم يعتذر ، وجعل كتابه رداً .**

---

(١) وكنت قد علمت أن الكتاب مع الناشر يقوم بطبعه ، فاتصلت بالشيخ صفوت، وقلت له : هل كلمته عن الاعتذار ؟ ، فقال : لا وسأكلمه ، فقلت بعد أن تأكدت أنه لا علم له بأن الكتاب مع الناشر : أنا في حل .

**فأين العهود والمواثيق ؟ وأين احترام الرجال ؟**

**أمور عجيبة ، ما الذي جعله يجلس ويعاهد ويأخذ على نفسه المواثيق، ويجمع الرجال ؟**

**فلماذا إهانة الرجال والاستخفاف بالعهود والمواثيق ؟** (١)

ومع خروج كتاب « **الانتصار** » وما أحدثه من ضجة ومجالس أهل العلم والعهود والمواثيق ماذا كانت النتيجة ؟

إنه خرج علينا بكتابه الذي سماه « **الترشيد** » أجاب فيه على ما يشتهي بإجابات بينت فسادها ، وترك ما لا يريد الإجابة عليه ، فترك الإجابة عن صلب الكتاب وأهم ما فيه ، وهو :

---

(١) ثم أستدرك ، فأقول : الرجل قد عرف من أين تؤكل الكتف ، ففي جلسة المنصورة جاهته برسالة الأخ محمد العلاوي في حكم رفع اليدين مع تكبيرات صلاة الجنازة ، مع المقال الذي نشره في مجلة « **التوحيد** » ، وقلت له : أنت أخذت جهد هذا الطالب ، ولم تأت بحرف واحد زائد عما في جزء الطالب ، وأعطيت المجلة للمسئول الأول عنها مع جزء الأخ ، وقلت له : أنا قد رقمت لك المقال بأرقام تجدها في رسالة الأخ ، فراجع حتى تتأكد ، فحاول صاحب الترشيد أن يتملص يمينا وشمالا دون جدوى ، ثم سكت ، فظهر أمام الجميع أنه مدان ، ثم بعد ذلك توقف أو أُوقف عن الكتابة في المجلة شهرين أو ثلاثة ، ثم عاد ليكتب مرة أخرى ، وأعلن في أول مقال توقفه عن سلسلته ( مسائل يسع الخلاف فيها ) ، ثم عاد إليها في عدد رجب بعد نقضه للعهود والمواثيق ، فماذا ينتظر بعدها ؟ فلماذا لا يفعل الرجل ما يخدم هدفه المعروف ، ولن يعدم من يقول لا نخسر رجلا من رجال الدعوة .

- **أولا** : تخصيصه الشيخ بالتتبع دون غيره ، فقد تتبع الشيخ بأربع رسائل مفردة للرد عليه ، ولم يفرد أحدا بالرد ولو برسالة واحدة ، لا من المتقدمين ولا من المتأخرين ، ولا من المعاصرين ، بالإضافة إلى الرسائل التي يدفع أصحابها للرد على الشيخ في مسائل كثيرة ، وفي ثنايا كتبه ، وقد تكلمت عن هذه المسألة بتفصيل في « **الانتصار** » ، وقلت : لماذا الألباني بالذات ؟

ولم يتعرض للإجابة عنه من قريب ولا من بعيد .

- **ثانيا** : تشكيكه في صحة منهج الشيخ في الحكم على الأحاديث برميه له بالتساهل ، ووصف أخطائه بأنها لا تكاد تحصى ، فلم يلتفت إلى هذا الأمر ، ولم يجب عليه لا من قريب ولا من بعيد ، ولم يذكر كلمة التساهل في « **ترشيده** » أصلا ، ولا ذكر فيه نظراته في « **السلسلة الصحيحة** » .

وهنا لا بد من وقفة ، وهي أنه لا بد أن يعلم كل من دافع عن هذا الرجل ، أو حاول التهوين من تعديه على الشيخ الألباني أنه قد ساهم في إصراره على هذا الأمر ، فكما سبق أنه في كلمته بالمنصورة حين كان خائفا أن يأخذ الناس منه موقفا تراجع عن طعنه في صحة منهج الشيخ في تصحيح الأحاديث ، فلما وجد الدعاة كلاً في شأنه ، بل وجد منهم من يدافع عنه التقط أنفاسه ، فالأمر عنده ليس تبعا لما يعتقده ، وإنما هو صادر عن الغرض المعروف ، إن خشي انصراف الناس تراجع وإلا فلا حاجة للتراجع ، ويبقى الأمر على ما كان ، وكذلك في مسألة الاعتذار وجدناه في كلمة المنصورة اعترف بأنها زلة منه ، فلما تكلم في « **الترشيد** » قال : وإن كانت كلمة صدرت مني فُهم منها معنى غير مراد ، فانظر كيف أبهم الكلمة، فمن لم يقف على كتابي « **الانتصار** » لا يفهم أي كلمة يعني ، ثم قال ( فهم منها معنى غير مراد ) فحمّل الخطأ للذي

فهم منها معنى غير مراد ( أو فيها أدنى انتقاص ) فذكر ذلك على سبيل الاحتمال ، ثم لم يقف عند حد وضع الكلمة على أنها تحتمل انتقاصاً حتى قال : أسأل الله المغفرة لي ولمن فهمها على غير وجهها أو وجهها على غير توجيهها اللائق بها [كذا][١] فحمّلها لغيره ، وانسل منها ، مع أنها كلمات وكلمات ، فما الذي حمله على ذلك؟ هو ما وجده من التراخي بين الدعاة إلى الله ﷻ [٢]، فليعلم كل من دافع عنه أنه شريكه، والله المستعان .

- **ثالثا** : قصده تنقص الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وقد ذكرت لذلك شواهد كثيرة ، فترك الإجابة عنها ، ثم قال إنه سيقاضينا أمام الله .

إن هذه الأمور التي ذكرتها شواهد لقصده تنقص الشيخ تطعن في دينه ، فلا يجوز له السكوت عنها ، وربما قال متعصب له : إن الرجل عفيف اللسان فلا يريد أن يدافع عن نفسه .

● **فأقول** : هذا لا يجوز شرعا وهذا من الورع والتعفف الكاذب ، فلئن كان هذا ورعاً ، أو تعففاً لكان أحق الناس به رسول الله ﷺ ، ولقد شرع لنا دفع الظنون عن أنفسنا ، **فحين لقيه رجلان ، ومعه صفية زوجه ، فأسرعا فدعاهما ، وقال لهما : إنها صفية بنت حيي، فقالا: سبحان الله يا رسول الله. قال : إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يلقي في**

---

(١) كلمة [كذا] تعني أن في الكلام المنقول خطأ ، ولا يتسع المقام لبيان الصواب .

(٢) وكثير من إخواننا الأفاضل يعرف الحق جيدا ، ولكنه لا يريد أن يخسر المتعاطفين مع صاحب « **الترشيد** » أو أن يجلب لنفسه خصومة ، وكأن لسان حاله يقول : للبيت رب يحميه، وأقول لهم : أليس هذا خذلانا للحق ؟

**أنفسكما شيئا**[(١)] ، فإذا كان النبي ﷺ خشي عليهما أن يظنا به شيئا ، فهل يجوز لشخص أن يسكت عن الإجابة على أشياء فيها طعن في دينه ، وليس مجرد الظن ؟

– **رابعا** : خروجه عن الأدب مع الشيخ ـ رحمه الله ـ فإنه ما ورد شيئا منه أصلا ولا أجاب عنه .

فهذا صلب الكتاب حاد عن الإجابة عنه بعد كل هذه الضجة ، فهل يدعي منصف بعد ذلك أنه كان يمكن أن يتراجع بنصيحة من أي شخص كان فيما بينه وبينه ؟

وإذا نظرنا إلى صاحب التعقبات لنرى مواقفه من الناس حباً وبغضاً وتسامحاً ومؤاخذةً ، إجلالاً ورغبةً في التنقص ، ثم لننظر هل هذه الأمور تصدر عن أصل نابع من القلب ، أم أنها تصدر بناء على ما تقتضيه المواقف ؟

فبالنسبة لموقفه من الشيخ ـ رحمه الله ـ نجده يذكره أحيانا بالثناء كما يردد أنه فعله في كتابه « **المؤنق** » ثم نجده يصفه في الكتاب نفسه بأن فقهه سقيم[(٢)] ، ويتحدث عنه في الكتاب نفسه بقوله : وقد حاول الشيخ ناصر الألباني محاولة واهية للنيل من صحة هذا الأثر ....

وإنني لأتعجب من الشيخ ناصر في تصرفه هذا عجباً شديدًا ، ثم يصف أخطاء الشيخ بأنها لا تكاد تحصى[(٣)] ، فهل يمكن أن يجتمع في قلب إنسان تعظيم لشخص ، ثم يتحدث عنه بهذه اللهجة ، أم أن مواقفه تتغير تبعا لأمر آخر ؟

---

(١) رواه البخاري ( ٢٠٣٨ ) ، ومواضع أخرى ، ومسلم ( ٢١٧٥ ) وغيرهما .

(٢) « **المؤنق** » ص ( ٣٢ ) حاشية .

(٣) « **المؤنق** » ص ( ١٣ ) حاشية .

وكذلك في كتابه « **الغسل والكفن** » نجده يثني في مقدمته على الشيخ، ثم بعدها يشكك في علمه ، فيقول في ص (١٣٢) : لينتبه الباحث إلى مثل هذا، فكثيرا ما تكون أسانيد الأحاديث يعل بعضها بعضا ، ويعتبرها الشيخ ناصر _ حفظه الله _ شواهد لبعضها . فانتبه أخي القارئ إلى قوله (كثيرًا) .

وفي كتابه « **الترشيد** » يقدم بالثناء على الشيخ وإجلاله وادعاء محبته ومحاولة التهرب من قصده تنقصه ثم تجده بعد ذلك يصر على التشكيك في علمه بإعادة وصف أخطاء الشيخ بأنها لا تكاد تحصى[1] .

ثم يجدد في « **الترشيد** » طعناً آخر في الشيخ بوصفه بأن له عشرات المسائل تفرد بها ، ثم يقول : وليس المجال هنا مجال ذكرها أي أن المناسبة لم تأت بعد لكي يذكرها ، وسيذكرها في الوقت المناسب ، فهو مصمم على تتبع عثرات الشيخ[2] ، وانتبه إلى تضخيمه لأخطاء الشيخ بقوله عشرات المسائل ،

---

(١) « **الترشيد** » ص (٧٩) ، مع أنني أنكرتها عليه في « **الانتصار** » ، وقد حذف من « **المؤنق** » الذي ضمنه « **الترشيد** » قوله : (وقد حاول الشيخ ناصر.....) ، وكذلك قوله فهذا شيء عجيب ، وفقه سقيم ، وكذلك قد عدّل أيضا بعض قوله في « **المؤنق** » : **هذا الحديث والذي قبله هما من أقوى الشبه التي أوقعت الشيخ ناصر فيما وقع فيه من القول بتحريم الذهب المحلق على النساء ، ولم يدر كيف يتصرف في هذا الحديث ، فلجأ إلى تحريم الذهب المحلق على النساء لما لم يقتنع بأفهام صحابة رسول الله ﷺ وفقههم لهذا الحديث ، ولكن ، والحمد لله ، فإن هذا لا يشكل أدنى شبهة عندنا** . فعدّل في هذه العبارة دون أن يشير إلى ذلك في ترشيده أدنى إشارة حتى لا يظهر للعامة أنه كان مخطئا .

(٢) ولعل ذلك امتداد لما يضمره ، وصرح به في كتابه « **أحكام النساء** » ( ١/ ٤٠ ) طبعة عام (٢٠٠٠) م حيث قال : ولعله يأتي لنا كلام مستوفي إن شاء الله في رسالتنا المتعلقة بالنظرات في كتب الشيخ ناصر الألباني .

- **أقول** : إن شاء الله لن يأتي ، لأنني بإذن الله تعالى لن أتركه حتى يعلن توبته من قصده شيخنا – رحمه الله – بالتتبع ، وليغضب له من يغضب .

مع أنه بعد مشروعه الجديد ( مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها ) قد أصبح لا يكاد ينكر على أحد شيئا ، فأي مسألة تصدر من أحد فهي مما يسع فيها الخلاف ، ولم نره ذكر مسألة لا يسع فيها الخلاف ، فقول (صدق الله العظيم) بعد القراءة لا يستطيع أن يقول إنها بدعة لاندراجها تحت أصل، بل أصول.

فلماذا لا يدخل مسائل الشيخ التي يزعم أنه تفرد بها في هذا المشروع الواسع ؟ ... إلى غير ذلك من المواقف التي ستراها في هذا التفنيد إن شاء الله تعالى .

ثم بالنسبة للانتصار وصاحبه ، فإنه عند أول خروجه خاطب الناس في خطبة الجمعة ، فطالبهم بالعفو عما سماه بزلة الإخوة[١] ، وألح ، ورغب في العفو ، فقال : فمن يعفو إن لم تعفوا عن زلات إخوانكم ، وفي الخطبة نفسها يصف « **الانتصار** » وصاحبه بأنه على منهج الزائغين الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم[٢] ، ويصف الكتاب بأنه سبب للفرقة والشقاق .

فلما تلاقينا في جلسة المنصورة بدأ كلامه بهجمة شرسة ، وألقى التهم عليّ والسباب ، فأين العفو الذي دعا الناس إليه ؟

وأين التسامح والصفح ؟ ثم لم تنته الجلسة حتى قام يحاول تقبيل رأسي ، ثم خرج كتابه « **الترشيد** » فإذا فيه وصفه لي بالجهل ، والغباء ، وبث الشقاق والفرقة بين المسلمين ، وبعدم الورع والمراقبة لله ﷻ ، وبأنني أحد المبتدئين المتطاولين بغير حق ، وبأنه تطاول صادر عن قصر نظر ، وقلة فهم ، ثم توعدني بأنه سيقاضيني أمام الله ﷻ ، فأين الصفح والعفو ؟ وأين تقبيل الرأس ؟

---

(١) وانتبه لتسميته الانتصار للحق زلة ، لتعرف أسلوبه في الضرب بطريقة ملتوية .

(٢) وخطبته مسجلة عندى بصوته .

أم أنها مواقف تتغير تبعا للحاجة ، وكلها تصب في قناة واحدة ، لخدمة غرض معين ، وهدف مرسوم ؟

وقد عارض بعض الناس كتاب « **الانتصار** » فقال عني : إنه قريب منه، ومن ثم فهو يعلم كثيرًا من أموره الشخصية ، ثم طعن في الكتاب من هذه الجهة[1].

● **فأقول** : أما كوني مطلعاً على كثير من أموره مما لا يتيسر لغيري فهذا حق، ولكن أين الأمور الشخصية التي ذكرتها عنه في كتاب « **الانتصار** ».

إنها أمور غالبها مذكور في كتبه أو كلام في دروسه فكلها أمور علمية أو منهجية ، وقد طالبت كثيرا من إخواننا بالإتيان بشيء ذكرته من أموره الشخصية ، فلم يأت أحد بشيء يذكر ، ولذلك فإنني أقول : إن من يتهمني بأنني طعنت فيه بأمور شخصية ، فأدعوه أن يتصل بي ، ويبين لي ذلك ، وأنا أتعهد بالتراجع عنه كتابة وقولا ، وإلا فإن لي حقا عند من يتهمني بذلك ، ولن أتسامح فيه طالما أنه لم يراجعني فيه ، والله المستعان .

وأما من يعارض جمع تصرفات الشخص والاستشهاد بمجموعها على أنها تصدر عن أصل في القلب ، فهذا معارض لما يقتضيه الشرع والعقل ، فأما

---

(١) مع أن بعض هؤلاء قد قال أنا موافق على جل ما في الكتاب ، ثم قال بعدها : ليست هذه طريقة يكتب بها كتاب ، فانظر إلى تناقضه حيث وافق على جل الكتاب ثم نكص، فنقضه كله، وهل من كتاب يخلو من أخطاء ؟، فإذا وجد كتاب خاصة من أمثالنا طلاب العلم جله صواب، فلا أقل من أن يوصف بالجودة ، مع أنه يغلب على ظني أنه لو طلب منه أن يبين الأخطاء التي ينكرها في الكتاب لما وجد شيئا ، ولكنها الأهواء أعاذنا الله وإخواننا المسلمين منها .

معارضة الشرع ، فقول الله ﷻ : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف : ١٨] .

– قال القرطبي في « **تفسيره** »(٥ / ٣٣٧٨) : قال علماؤنا ـ رحمة الله عليهم ـ : لما أرادوا أن يجعلوا الدم علامة على صدقهم قرن الله بهذه العلامة علامة تعارضها وهى سلامة القميص من التنييب ، إذ لا يمكن افتراس الذئب ليوسف وهو لا بس القميص ، ويسلم القميص من التخريق ، ولما تأمل يعقوب عليه السلام القميص فلم يجد فيه خرقا ولا أثرا استدل بذلك على كذبهم ، وقال لهم : متى كان هذا الذئب حكيما يأكل يوسف ولا يخرق قميصه ؟! قاله ابن عباس وغيره .

– ثم قال : استدل الفقهاء بهذه الآية في إعمال الأمارات في مسائل من الفقه كالقسامة وغيرها ، وأجمعوا على أن يعقوب عليه السلام استدل على كذبهم بصحة القميص ، وهكذا يجب على الناظر أن يلحظ الأمارات والعلامات إذا تعارضت ، فما ترجح منها قضى بجانب الترجيح ، وهى قوة التهمة ، ولا خلاف بالحكم بها ، قاله ابن العربي . انتهى .

فهذا الدليل من كتاب الله وإجماع أهل العلم على مقتضاه وهو العمل بالقرائن والأمارات ، وأما العقل فمما لا يجوزه عقل إنسان عاقل أن تجد شخصا يجل عالما ويعظمه ، ثم لا يذكره إلا إذا كان منتقدا عليه ، ولا يثني عليه إلا تمهيدا لانتقاده[1] ، ولا يقف له على خطإ إلا ضخّمه وفخّمه . ولا

---

(١) فمن تتبع ثناء صاحب التعقبات على الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ لا يجده إلا في موضع ينتقده فيه ، ولا يكاد يوجد له ثناء مجرد من الانتقاد .

يكاد يذكر له حسنة مجردة عن النقد ، يظهر من إيرادها تعظيم الرجل كما قيل : اللهم إني أعوذ بك من خليل ماكر عينه تراني وقلبه يرعاني[١] ، إن رأى حسنة دفنها ، وإن رأى سيئة أذاعها ، فلا يجوّز عقل عاقل أبدا أن هذا الشخص يحب هذا العالم ويحترمه ويعظمه ويوقره ، فإن حلف على توقيره وتعظيمه رددنا قوله بفعله ، وحكمنا بكذبه ، كما فعل يعقوب عليه السلام حين كذّب أبناءه لمعارضتهم القرائن الظاهرة أمامه ، وأجمع على ذلك أهل العلم ، كما سبق في كلام القرطبي ـ رحمه الله ـ .

وكذلك إذا ظهرت من شخص أمور متفرقة ، وكلها تلتقي وتدل على أنها صادرة عن مرض داخلي ، فمن العبث أن يحاول الشخص علاج كل أمر منها علاجا منفصلا مستقلا عن غيره ، وقد ظهر لنا أنها صادرة عن مرض داخلي ، كما يحدث في الإنسان عندما يظهر على جلده بثور ودماميل ، فإذا ذهب يعالجها علاجا موضعيا ظهرت في مكان آخر ، وهكذا فإنها لا تنتهي لأنها نابعة عن مرض داخلي ، فإذا لم يعالج المرض الداخلي كان العلاج الخارجي عبثا ، لا طائل من ورائه ، فهكذا إذا علمنا من شخص أنه تحركه دوافع داخلية وأمراض داخلية ، فلا بد أن نعالج المرض الداخلي التي نتجت منه هذه الظواهر المخالفة ، فإذا نظرنا من خلال ما قدمنا إلى مواقف صاحب « **الترشيد** »[٢] علمنا أننا إذا أردنا أن نصل إلى نتيجة معه لا بد من مواجهة للداء المزمن ، أما غير ذلك فهو ضياع للحق ، ضياع للجهود ، **فأين عهده مع الشيخ ساعد ؟**

---

(١) يعني : يتجسس عليّ ، وقد رُوي الأثر مرفوعاً ، ولا يصح .

(٢) وهو صاحب التعقبات على شيخنا الألباني - رحمه الله - .

**وأين ميثاقه مع الأخ عبد الله حيدر وتعاقده معه ؟**

**لقد قوبلا بالنقض ، بل أتبعه بعناد وازدياد ٠**

**فلما خرج كتاب « الانتصار » وخشي أن يكون للدعاة والناس منه موقف وأن ينصرف الناس عنه أعلن التراجع عن أهم مسألة في الكتاب ، وكذلك اعترف بالخطإ وبوقوعه في الزلل ٠**

**فلما وجد أن من الدعاة من يدافع عنه ويشاركه في الدفاع عن مكانته بين الناس ولو على حساب الحق ترك ما كان أعلن التراجع عنه من رمى الشيخ بالتساهل ، واعترافه بوقوع الزلل منه في حق الشيخ ، ووطئ بقدميه على العهود والمواثيق التي تواثقنا عليها ، ولم يبال بأحد .**

فالمسألة أصبحت واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار ، إما أن يحافظ الجميع على مكانة شخص لا تهتز ، ونترك الحق والدين ، وإما أن ننصر الحق والدين وإن نقصت مكانة شخص عند الناس ، وهنا يأتي قول الله ﷻ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ ﴾ [النساء : ١٣٥] .

وفي الحقيقة أنه إذا اعترف بالحق وتراجع عن كل خطأ وتاب إلى الله توبة نصوحاً فإن الله ﷻ سيرفعه ، فليس في الرجوع إلى الحق هدم لأحد ، بل هو رفعة ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، وإذا عاملناه بالحزم ليرجع إلى الحق فإننا بذلك نكون محبين له الخير ، فالخير كله في الرجوع إلى الحق ، ومع ذلك فإنني ما قصدت أن أحيد عن الحق في الرد عليه ، فوالله إنني ما كتبت كلمة في حقه ظاهرها الشدة إلا وترددت قبل إثباتها كثيرا ، فكنت أراجعها من جهتين ، من جهة : أرى أن وقعها سيكون على الناس شديدًا ، لأن كثيرا منهم لم يكن

لهم بها علم ، ومن جهة : أرى أن في حذفها إضعاف الحق وخذلان الشيخ ، فعلى سبيل المثال سرقته تخريجات الشيخ ـ رحمه الله ـ [١] أعرف وقعها على الناس ، لكن يقابل ذلك ما أدخل صاحب الترشيد نفسه فيه من الحكم على الشيخ ، فجعل من نفسه حاكما عليه جين طرح سؤالا في أسئلة المصطلح ، قال : ما درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر وناصر الألباني في تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل أو التشدد؟ [٢]

ثم أجاب بالحكم عليهما بالتساهل .

فانظر أخي القارئ ، وكن كما أمرك الله قواما بالقسط شاهدًا لله ولو على نفسك أو الوالدين والأقربين ، واجعل نفسك مكاني ، فالرجل قد جعل نفسه فوق الشيخين ، فهو يُسأل عنهما ، ليضع لكل واحد منهما منزلته التي يستحقها بزعمه ثم يحكم عليهما بعد ذلك بالتساهل !

فهل عمل الرجل العلمي يؤهله لذلك ؟

الحقيقة التي لا يعرفها كثير من الناس أنه أخذ جهد الشيخ ـ رحمه الله ـ، فكيف يأخذ جهده ويجعل نفسه حاكما عليه ؟

هل أخفي هذه الحقيقة ويبقى تشكيك الرجل في الشيخ يكبر وينتشر ويهدم عمل كثير من الدعاة بغير الحق ، فأترك الحق وأخذل شيخي وشيخ الإسلام لئلا تهتز صورة المعتدي ؟

أيقول هذا رجل يحب الله ورسوله ؟

---

(١) سرقة الحديث مصطلح شرعي شائع عند أهل الحديث ، وصاحب « **الترشيد** » قد سمى أخذ تخريجات الناس سرقة كما في « **الترشيد** » ص ( ٥٧ ) .

(٢) راجع ما سماه بـ « **شرح علل الحديث** » ص ( ٦٨ ) .

مع أني إذا بينت ذلك ، وعاملته بالحزم ليرجع إلى الحق ، فإنني في الحقيقة أكون محباً للخير له قبل غيره ، وناصرًا له قبل غيره ، فقد روى البخاري في « **صحيحه** » عن أنس بن مالك ﷺ قال : قال النبي ﷺ : « **انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، قالوا يا رسول الله ، هذا ننصره مظلوماً ، فكيف ننصره ظالماً ؟ قال : تأخذ فوق يديه** » .[١]

وروى مسلم في « **صحيحه** » عن جابر قال : « **اقتتل غلامان : غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار ، فنادى المهاجر أو المهاجرون : يال المهاجرين ! ونادى الأنصاري : يال الأنصار! ، فخرج رسول الله فقال : ما هذا ؟ دعوى أهل الجاهلية ؟ قالوا : لا يا رسول الله ! إلا أن غلامين اقتتلا ، فكسع أحدهما الآخر ، قال : فلا بأس ، ولينصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما . إن كان ظالما فلينهه ، فإنه له نصر ، وإن كان مظلوما فلينصره**[٢] .

فانظر أخي المسلم كيف جعل النبي ﷺ الأخذ على يد المعتدي لردعه عن اعتدائه نصرا له .

فعندما نكتب ونظهر الحقائق ، فنحن ننصر صاحب « **الترشيد** » على نفسه ، والذي يدافع عنه ويغطي الحقائق لأجل البقاء على مكانته إنما ينصر نفسه عليه ، فمواقف أهل الحق والعلم واحدة ، فلقد كان آخر كلام تحدثت به مع شيخنا مقبل _ رحمه الله رحمة واسعة _ أن قال لي : **أنا أريد أن أتكلم مع مصطفي لأنه يدخل نفسه في أمور تضر به** .[٣]

---

(١) رواه البخاري ( ٢٤٤٤ ) ، ومواضع أخرى ، وغيره .

(٢) رواه مسلم ( ٢٥٨٤ ) وغيره .

(٣) لقد كان ذلك قبل وفاته _ رحمه الله _ بأقل من شهر في مكالمة تليفونية ، أسأل الله ﷻ أن يعوضنا عن فقده خيرا ، وأن يسكنه الفردوس ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

ومع هذا البيان فإن هناك من سيبقى مدافعا عنه جـاعلا الحـق وراءه ظهريا ، ولكنني قد بلغت ، اللهم فاشهد .

وإنني في هذا المقام لأشهد الله أنني أتمنى من كل قلبي لهـذا الرجـل أن يراجع نفسه ، وأن يرجع إلى الحق ، وأن يعلن جميع الأمور بوضوح فما كـان منها يحتاج إلى توبة أعلنها ، وما كان يحتاج إلى رجوعه إلى الحـق تراجـع ، وليبدأ صفحة جديدة .

ولن يكون في ذلك نقص عليه ، ففي « **الصحيحين** » من حديث عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك أن النبي ﷺ قال لها : « **إن كنـت أَلْمَمْـت بذنب فاستغفري الله ، وتوبي إليه ، فإن العبد إذا اعترف بذنبـه ، ثم تـاب تاب الله عليه** » .[1]

وبذلك نكون قد علمنا الشباب وطلبة العلم دروسا عملية ، أنفع مـن عشرات الدروس القولية ، بل مئات ، إذ ما فائدة دعوة الناس إلى الرجوع إلى الحق متى تبين ، فإذا ما طولبنا به نحن وظهر الحق جليا صرنا نحيد يمنة ويسـرة، وأنا لا أدعي لنفسي عصمة لا من الذنب ولا من الخطأ ، ولذلك حين أُرمـى وأُتهم في نيتي كما بلغني عن كثير من الناس ، فيقولون هذا يطلب الشـهرة أو يفعل ذلك حسدا أو حقدا أو انتصارا للنفس أو غير ذلـك ممـا فيـه اتهـام لنيتي .

● فأقول لكل من تكلم بشيء من ذلك كن شجاعا وواجهني بهـذا الاتهام لكن مع الدليل والشاهد على صحة اتهامك ، فإن أتيتني بالدليل علـى

---

(١) رواه البخاري ( ٢٦٦١ ) ، ومواضع أخرى ، ومسلم ( ٢٧٧٠ ) وغيرهما .

شيء مما ذكر ، فأتعهد بأن أرجع إلى الحق ، وأعلن التوبة من الذنب ، وأشكر لك كتابة تنشر[١]، وإلا تفعل ، فلست في حل من عرضي ، وسأقتص منك إن شاء الله يوم القيامة ، ولن أسامحك حتى تعلن توبتك مما قلت في كل موقف ذكرتني فيه بسوء ، والله المستعان .

ومن الطعن في نيتي قول بعضهم : ما دخله بالشيخ الألباني ؟ إنه يتخذه وسيلة للطعن في صاحب التعقبات ، فأقول : هذا طعن في النية بدون دليل كسابقه ، وإن للشيخ فضلا عليّ بما قد ذكرت ، والحمد لله دفاعي عن أهل العلم كالذهبي ، وابن حجر وغيرهما منتشر في كتبي ، فهذا دأبي فأسأل الله ﷻ أن يكون خالصا لوجهه .

ثم هب أنني كما يقولون فعلت ذلك لحاجة في نفسي وليس عملا خالصا لوجه الله ، هل يؤثر ذلك على الحق الذي في الكتاب ؟

**الجواب** : لا يؤثر ذلك على الكتاب بشيء ، فإن الحق الذي فيه لا صلة له بنية قائله ، فإن الحق يقبل من قائله ولو كان الشيطان ، فإن الشيطان لما قال لأبي هريرة : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي ﴿ **اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** ﴾ حتى تختم الآية ، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربنك شيطان حتى تصبح .

---

(١) وقد رأيت حذف الباب قبل الأخير من كتاب « **الانتصار** » ، وإن كنت قصدت به أن الناس يتفاوتون في قوة تمسكهم بالسنة وصلابتهم فيها ، فكلما ازداد الشخص صلابة في السنة ازداد توقيره وتعظيمه لرؤوسها المدافعين عنها ، والعكس بالعكس ، ولكن اسم الباب يحتمل الطعن في العقيدة ، وليس مطابقا لما في الباب ولذا عدلت عنه ، ونسأل الله العفو .

فقال له النبي ﷺ : **أما إنه قد صدقك وهو كذوب**[١].

وكذلك كان اليهود يحدثون النبي ﷺ بأشياء ، فيصدقهم في الحق الذي يتكلمون به ، فالحق يؤخذ من قائله أيا كان القائل ، والله ﷻ هو الذي يحاسب العباد على نيَّاهم ، والله المستعان .

ولقد بلغني عن صاحب « **الترشيد** » أنه عندما خرج كتاب « **الانتصار** » أنه أوصى العامة ممن لا يدرون شيئا عن تلك المسائل المطروحة في الكتاب بجمع ما استطاعوا جمعه من نسخ الكتاب ، حتى إن بعض من لا يدري قال إنني سأشتري مائة نسخة وأحرقها .

وإن هذا ليذكرني بموقف خصوم ابن حزم من المقلدة حين لم يستطيعوا الرد عليه ، فأحرقوا كتبه ، فأنشد قائلا :

**فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي ... تضمنه القرطاس بل هو في صدري**

**يسير معي حيث استقلت ركائبي ... وينزل إن أنزل ويدفن في قبري**

**دعوني من إحراق رق وكاغد ... وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدرى**

**وإلا فعودوا في المكاتب بدأة ... فكم دون ما تبغون لله من ستر**

**كذاك النصارى يحرقون إذا علت ... أكفهم القرآن في مدن الثغر**

وقد ادعى بعضهم أن كتاب « **الانتصار** » باب للفتنة والفرقة بين المسلمين .

● **فأقول** : يمكن أن يقول هذا كل منحرف إذا أنكرت عليه ، وحذرت من انحرافه ، وبذلك يضيع الحق ويغلق باب الأمر بالمعروف والنهى

---

(١) رواه البخاري ( ٢٣١١ ) ، ومواضع أخرى معلقا ، ووصله غيره كما قال في الفتح .

عن المنكر ، وتنقض عرى الإسلام عروة عروة ، وهم يقولون : لا تنكروا ، ولا تتسببوا في الفرقة ، فهل يقول هذا أحد يعقل ؟

ثم لماذا لا يقال هذا لصاحب « **الترشيد** » حين كتب « **نظراته في السلسلة الصحيحة** » ، ثم توالت بعدها تعقباته على الشيخ ؟

لماذا لا يقال له : إن تعقباتك على الشيخ تحدث فرقة بين المسلمين ؟

مع أنه لا مقارنة بين قدر الشيخ ـ رحمه الله ـ وصاحب « **الترشيد** » ، وأيضا البادي أظلم ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ **وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا** ﴾ [الشورى : ٤٠] ، ويقول النبي ﷺ : « **المستبان ما قالا فعلى البادي ، ما لم يعتد المظلوم** »[١] .

وأغرب مما سبق قول من قال : صاحب « **الترشيد** » رمز ، ولا ينبغي تحطيم الرموز[٢] .

● **فأقول** : ويجاب عن هذا القول أيضا بما أجيب به فيما سبق ، ويقال أيضا لئن سلمنا لهؤلاء بهذه الدعوى ، فمما لا يمتري فيه اثنان كون شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ رمز الرموز ، فلماذا لم يورد هذا القائل هذا الاعتراض على صاحب « **الترشيد** » حين خصص شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ بكل هذه التعقبات دون غيره ، وحين قصد تنقصه وحين رماه بأقذع الألفاظ ؟ أليس هذا من باب حرب الرموز ؟ أم أنه الكيل بكيلين ؟

---

(١) رواه مسلم ( ٢٥٨٧ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وأعتقد أن هذه الدعوى قد ظهر أمرها لذوي الحجى بعد كتاب « **الانتصار** » ، ثم « **الترشيد** » ، ثم ستزداد وضوحا بعد « **التفنيد** » إن شاء الله .

ونرجع على الذين يعارضون كتاب « **الانتصار** » خشية وقوع الفرقة بزعمهم ، فنقول لهم : بعد تدخل أهل العلم لإعطائه الفرصة للتراجع ، وغلق باب الخصومة ، ماذا ستفعلون ؟ وما موقفكم منه الآن بعد نقضه العهود والمواثيق ، وعدم تراجعه ، وفتحه باب الخصومة على مصراعيه ؟ هل ستقولون إنه فتح باب الفرقة والشقاق أم أن الفعل يكون فتنة من شخص وأشد منه يكون جمعا للكلمة ومانعا من الفرقة إذا صدر من شخص آخر ؟

ومن الناس من عارض الكتاب بقوله : لماذا لم يرد على فلان وفلان ممن يرمون الشيخ _ رحمه الله _ بالإرجاء ؟

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : وهل يجب على كل الناس أن يجيبوا على كل من تكلم في هذه المسألة ؟

فإذا نافح عن الشيخ من هو أعلم وأجل ، وكلامه مسموع عني وأوقع في الناس مني فهل يجب عليّ حينئذ أن أجيب أيضا ؟

ما أظن أن منصفا يقول ذلك ؟

فأرى أن كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين : **إن الذي يرمي الشيخ الألباني بالإرجاء إما أنه لا يعرف الإرجاء أو لا يعرف الشيخ** .

أرى أن هذا الكلام كما قال أخونا الفاضل الشيخ أبو الحسن مصطفي ابن إسماعيل : كما قيل : قطعت جهيزة قول كل خطيب .

ثم إنني أعلم أن بعض إخواننا الأفاضل يكتب في هذا الموضوع ، وأعتقد أنه سيخدمه تمام الخدمة ، فهل يلزمني بعد ذلك كله أن أكتب أيضا ؟

مع أنني أرى أن الباب الذي طرقته لم يقم أحد ببيان الحق فيه !!!

ولماذا لا يقوم هذا الذي يعارض كتاب « **الانتصار** » بالذب عن الشيخ بالطريقة التي يراها أولى من غيرها ، وبذلك تكمل الأعمال بعضها بعضا ؟[(١)]

وهب أنني كنت مقصرًا حين تركت الرد على من ذكر ، فهل هذا يؤثر على الحق الذي في الكتاب بشيء ؟[(٢)]

وهل الذي يعارض الكتاب لأجل ذلك يكون محبا لأهل العلم فعلا ؟

إن الذي يحب أهل العلم ليفرح بالذب عنهم من أي جهة جاء .

ثم إن هناك من الدعاة من إذا وجد شخصا قد نال حظا من الشهرة فإنه لا يرى الكلام فيه حتى وإن كان في ذلك ضياع الحق ، فيقول من أين لنا أن نأتي بمثل فلان ؟

فنقول الحق أولى عندنا من الأشخاص ، والله ﷻ قد أمرنا بذلك في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ**

---

(١) الذي يغلب على الظن أن من يتكلم بهذا الكلام فيه من البلاء ما فيه فيخشى على نفسه أن يفتح هذا الباب عليه ، وقد سئل شيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ عمن ينكر على من يتكلم بالجرح والتعديل ؟ فقال : القوم مجروحون ، فلذلك يخافون من الجرح والتعديل، أسأل الله ﷻ أن يبعد هذه الصور الزائفة ، وأن يعوضنا خيرا عن فقد علمائنا الصادقين أمثال شيخ الإسلام عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ الذي كان أمة وحده ، وغيره من أهل العلم الذين فقدناهم بعده رحمهم الله .

(٢) أم أنه الهدم بدون بينة لأمور يعلمها الله ؟.

**كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا** ﴾ [النساء :١٣٥] ، ولقد اشتد غضب النبي ﷺ على حبه وابن حبه أسامة بن زيد رضي الله عنهما حين شفع لديه في المرأة المخزومية التي سرقت ، ثم قال : **أتشفع في حد من حدود الله ؟** ، فقال له أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، فلما كان العشى **قام رسول الله ﷺ ، فاختطب ، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال : أما بعد ، فإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وإني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها. ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها** .[1] وفي رواية قالت عائشة : فحسنت توبتها بعد ، وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك ، فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ [2].

وأين يقع صاحب « **الترشيد** » من عبد الرحيم الطحان في شهرته وصيته وانتشار أشرطته بين الخاصة والعامة ، فلما كان منه ما كان تكلم فيه أهل العلم الكبار كالشيخ ابن باز والشيخ الألباني_ رحمهما الله _ وغيرهما .

ولقد أوردت هذه الأمور التي عورض بها كتاب « **الانتصار** » مع وضوح وهنها ، إلا أنها منتشرة بين كثير من الناس ، مما يبين أن من ثمرات الكتاب أنه قد كشف عن خلل كبير في التربية والمنهجية عند المدعين للالتزام

---

(١) رواه البخاري ( ٣٤٧٥ ) ومواضع أخرى ، ومسلم ( ١٦٨٨ ) ، وهذا لفظه .

(٢) رواها البخاري ( ٢٨٤٨ ) أيضا ، وفيها بيان أن معاملة الجاني المعتدي بالشرع رحمة به ونصرة له ، وأما معاملته بالعاطفة كما هو حال كثير من الناس فهو خذلان له ونصرة لنفسه الأمارة بالسوء عليه .

بالكتاب والسنة ، فإني لقيت رجلا كنت أظن به الخير ، وهو ملتزم من أكثر من خمسة عشر عاما ، فسألته : هل قرأت الكتاب ؟

قال : لا ، ثم علمت أنه وصف الكتاب بأنه سيئ ، فقلت له : من أين علمت أنه سيئ ؟ فقال : نظرت في الفهرس .

ألم يعلم هذا قول الله ﷻ : ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** ﴾ ؟.

[الإسراء :٣٦]

وشاب آخر يقول : (وأي شيء إذا قال عن الألباني إن فقهه سقيم ؟) فهل هذا عرف مكانة أهل العلم ومنزلتهم ؟

وشاب آخر وهو طالب علم ذكي كان من أشد الناس معارضة للكتاب ، ثم إنه راجع نفسه ، وأحس بأنه أخطأ في حقي، فجاء طالبا المسامحة ، فقلت له : ماذا أنكرت من الكتاب ؟

فقال : إن الكتاب قد كشف عن حالنا وأننا لا علم ولا أدب .

هذه صور موجودة ، وكثيرة ففتش في نفسك أيها المنحاز إلى أي الجهتين فأنت مسؤول عن قول الله ﷻ : ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** ﴾ .

هذا وإن كان اتباع العواطف ، وعدم التحقق والتبين في طلب الحق والانقياد له هو حال كثير من الناس ، إلا أن هناك رجالا تربوا تربية صحيحة لا يبنون مواقفهم اتباعاً للعواطف ، وإنما باتباع الحق والدليل ، فأولى الناس بذلك أهل العلم الصادقون ، فأذكر من هؤلاء :

**شيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ ، فإنه لما وصله الكتاب ، وكان في حالة إغماء ، فلما أفاق أمسك بالكتاب ، وانشغل به عن الحاضرين ، ثم اتصلت به بعدها فقال : لقد قرأت كتابك في الرد على مصطفي ، قرأته مرتين ! ، وهو كتاب جيد إلا أن فيه تحاملا ، وذلك في الأحاديث التي في « المنتخب » التي في « الصحيحين » فلا يلزمه أن يخرجه من غيرهما ، فقلت له : ما رأيك في الكتاب في الجملة ؟ فقال : كتاب جيد ، وأحسنت وبارك الله فيك ، وانتبه لهذه المسألة في الطبعة الثانية**[١]

أسأل الله ﷻ أن يكثر في الأمة من أمثاله الذين ينصرون الحق ، ولا يجاملون على حساب الدين .

هذا وإن من ينتقد الكتاب بالأدلة والبيان سواء نشرها أو عرضها عليّ قبل نشرها ، فسأدعو له بالتوفيق والصلاح ، وأشكر له سعيه في بيان ما يراه حقا ، ولكن من كتب أو تكلم حول الكتاب دفاعا عن شخص ، ولا يبالي بنصرة الحق وبيانه كما فعل صاحب « **الترشيد** » ، فهذا يضطرني إلى بيان الحق

---

(١) وكانت هذه المكالمة بحضور أخينا الفاضل أبي حاتم حمود العوذي ، ثم إنني كتبت للشيخ بعدها وبينت له وجهة نظري في مسألة الأحاديث التي في « **الصحيحين** » ، فقلت له : إن الحديث يكون فيهما ثم يخرجه من النسائي مثلا ، ثم يأتى الذي بعده وهو فيهما فلا يخرجه من النسائي ، وهو فيه ، فهذا إما أن يكون قصورا أو عدم منهجية في التخريج وقلت له : إنني لم أتسامح معه في مثل هذا لأنه لم يدع أحدا إلا تكلم فيه ، فتوفي شيخنا ـ رحمه الله ـ قبل أن تصله رسالتي ، فأسأل الله ﷻ أن يعوضنا عن فقده خيرا وأن يسكنه الفردوس ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

الذي حاول طمسه ، وهذا ما ستراه إن شاء الله فيما كتبته تعليقا على كتابه « **الترشيد** » ، وسميته « **التفنيد لكتاب الترشيد وهو تعزيز للرد على من رمى الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ بالتساهل** »، أسأل الله ﷻ أن يجعله نصرة للحق وأن يجعله في ميزان حسناتي ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

**وكتبه أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين**

## نظرة إجمالية في كتاب الترشيد

- **أولا** : إن تصنيف الكتب ليس غاية كما يظنه بعضهم ، وإنما هو وسيلة لخدمة هدف يراه المصنف ، فعلى سبيل المثال يرى المصنف أن الناس محتاجون إلى إيضاح مسألة يراها غابية عليهم ، ويرى أن الكتب المصنفة لا تفي بهذا الغرض ، فيقبل على التصنيف لذلك ، فيحدد الموضوع ويحدد عناصره ، ولا بد لعناصر الموضوع أن تكون خادمة لموضوع الكتاب ، واسم الكتاب لا بد أن يعبر عن موضوعه ، فترى اسم الكتاب تتفرع منه عناصره ، كغصون الشجرة مع أصلها ، فإذا وجدنا عنصرا من عناصر الكتاب لا صلة تربطه بموضوع الكتاب ، كان ذاك العنصر نابيا غريبا قلقا لا ينسجم مع موضوع الكتاب ، فإذا حذف وجدت الأمر سلسا مترابطا .

فإذا كتب المصنف مقدمة لكتابه ، فأول شيء يبينه سبب تصنيفه الكتاب ، فإذا خلت المقدمة من ذكر سبب التصنيف فقدت سداها ولحمتها ، وهذا ما تراه في مقدمة « **الترشيد** » ، فإنه بعد ذهابه بالقارئ من كلام إلى آخر ، وليس لكلامه ما ينظمه أو يوقف القارئ على قضية يريد معالجتها ، والقارئ يصبر ينتظر متى يفصح عن سبب تأليف الكتاب إذا به يفاجئه بقوله : فإلى موضوع الكتاب الذي أسميته « **الترشيد** » ، وترك القارئ في حيرة : ما سبب تصنيف الكتاب ؟ ولماذا سمّاه « **الترشيد** » ؟ .

ومن الذي يريد ترشيده ؟

فإذا تصفح القارئ الكتاب ليستشف من أبوابه وموضوعاته الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال ربط موضوعات الكتاب باسمه وانبثاقها منه ، فإذا به يجد نفسه لم يزدد إلا حيرة ، والأسئلة تتوالى عليه :

ما صلة البحث الذي ساقه في عشر صفحات في زكاة الحلي بموضوع الترشيد ؟

ما سبب ضمه لرسالتيه في « **الذهب المحلق** » و « **عدد ركعات قيام الليل** » لـ « **ترشيده** » ؟

وما صلتهما بموضوع الكتاب إلى غير ذلك من الأبواب ، ما صلة هذا وذاك بموضوع الكتاب ؟ أسئلة لا يجد لها القارئ جواباً .

- **ثانيا** : مما ينبغي للمصنف أن يراعيه ترتيب موضوعات الكتاب ، وربط كل باب بالذي يليه كحلقات السلسلة كل واحدة آخذة بأختها ، فإذا حذفت واحدة انقطعت السلسلة ، فكذلك موضوعات الكتاب يجب أن تكون مترابطة مترتبة ، كل موضوع يسلمك إلى الذي يليه ، فإذا حذفت باباً منها أحس القارئ بالخلل ، فإذا نظرت إلى « **الترشيد** » وجدت موضوعاته مفككة متنافرة بعضها من بعض ، فإذا حذفت منها شيئا أو قدمت فيها أو أخرت لم تجد فارقا يظهر .

- **ثالثا** : من المقرر أيضا أن منهج المؤلف يبرز من خلال كتاباته . فإذا كان للمؤلف طريقة معينة في الكتابة فإنها تظهر من خلال كلامه ، أو يبغض أقواما ، أو يحب آخرين ، أو ينتمي إلى طائفة معينة ، فإنك إذا قرأت له كثيرا وتشبعت بالقراءة له ، ثم وجدت له كلاما غير منسوب إليه قطعت بأن هذا كتاب فلان وذلك للمنهجية في الكتابة ، وأما إذا نظرت إلى كتاب « **الترشيد** »

لم تستطع أن تقف لصاحبه على منهج يسلكه أو يسير عليه ، فإنه يقرر أمورا ، ثم ينقضها ، فعلى سبيل المثال : نجده يصف الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في المقدمة ص (٦) بأنه إمام للمسلمين في علم الحديث في هذا العصر ، ثم نجده ص (٧٩) يصفه بأن له أخطاء لا تكاد تحصى .

ونجده في مواطن يدعو إلى التلطف في القول والأدب ص (٥٠) ثم نجده ص (٥٦) يصف مخالفه بالجهل والغباء وبث الشقاق والفرقة بين المسلمين.

ونجده يفتخر بما يزعمه من جمعه طرق الحديث باتساع كما في ص ( ٥٦ ) ، وفي الصفحات التي تليها يذمه غاية الذم ، وغير ذلك كثير ، مما ستراه في « **التفنيد** » إن شاء الله تعالى .

- **رابعا** : وجدت من خلال القراءة في « **الترشيد** » أن صاحبه يجمع بين المتناقضات ، حتى تشعر كأنك أمام شخصيات متعددة في شخص واحد :

فبينما يصف مؤلف « **الانتصار** » في ص ( ٦ ) بقوله ( بعض إخواني الفضلاء ) ، نجده في ص ( ٥٦ ) يصفه بالجهل والغباء وبث الشقاق والفرقة بين المسلمين .

وبينما يصف صاحب « **الانتصار** » بأنه من المقلدة ، وهو يعلم أنه مختلق لهذه الدعوى ، نجده في مواطن أخرى يقوم مقام الواعظ ؛ فيسوق الآيات التي تخوف من لقاء الله والحساب بما يجعل الشخص ترتعد فرائصه ، ويشكك في الأخبار التي نقلها عنه في كتاب « **الانتصار** » ، وهو متأكد أنها صحيحة ، ومع ذلك يذكر بالقصاص والحساب ويستدل بالآيات والأحاديث .

ونجده يعرف الحق ويعدل عنه قاصدا ، مثل قصده تنقص الشيخ كما أوضحته ، ودللت عليه غير مرة ، ثم نجده يتجاهل كل هذا عمدا ، ثم يتظاهر

بأنني اتهمته بتنقص الشيخ لمخالفته له في مسألتين فقط كما في ص ( ٥ - ٦ ) ، وهو يعلم يقينا أن الحقيقة بخلاف ما يقول .

ثم نجده يطالب المخالف بالرجوع إلى الحق ، ويسرد الأدلة من الكتاب والسنة في هذا ، حتى يقول القارئ : هل يمكن أن يكون فاعل هـذه الأمور السابقة هو الذي بوب : بالرجوع إلى الحق إذا تبين وجه الصواب كما في « **الترشيد** » ص ( ٦٣ ) ، إلى غير ذلك من الأمور التي تدع القارئ في حيرة شديدة إذا قارن مواقفه بعضها ببعض ، فيقول في نفسه هل هو أمام شخصية واحدة أم شخصيات متعددة .

- **خامسا** : التعمية والإيهام الشديد من أول الكتاب إلى آخره بحيث يترك القارئ في حيرة شديدة فتنبعث أسئلة كثيرة في نفسه لا يجد لها جواباً : ماذا يعني ؟ ومن يعني ، ولماذا ؟

**فعلى سبيل المثال** نعرض العبارة التي من المفترض أن تكون هي سبب تأليفه للكتاب ، وعبارته توهم بذلك ، وسنقف مع كلامه ثم ننظر هل سنصل منه لشيء ؟ :

- **قال ص** ( **٥** ) : فإذا تكلم عالم لزمنا أن نسمع ونصغي ، أما إذا أتى برأي خالف فيه دليلا ، فيلزمنا حينئذ مع الدعاء له بالمغفرة ، والتماس المعاذير له ! أن نقبل ما وافق الدليل مع تأدبنا مع علمائنا ، وتوقيرنا لهم ، وإجلالنا ، وإعظامنا .

وبهذا الصدد ، ومن هذا المنطلق جمعت كتابي هذا ، وقد حوى بعض مسائل العلم الشرعي أناقش في بعضها عالما جليلا ، وجهبذا فاضلا ، ومنافحا

عن سنة رسول الله ﷺ وقامعا لكثير من البدع ، ثم ذكر رسالتيه في « **الذهب المحلق** » و « **عدد ركعات قيام الليل** » .

● **فأقول ، وبالله التوفيق** : الذي يظهر من عرضه أنه جمع كتابه « **الترشيد** » ليناقش الشيخ ـ رحمه الله ـ في مسألتي الذهب المحلق وعدد ركعات قيام الليل ، بل كلامه لا يحتمل غير هذا ، فإذا عرضت كلامه على الحقائق وجدته بعيدا عنها كل البعد ، فإنه قد جمع رده على الشيخ في المسألتين منذ سنوات ، بل ونشره أيضا منذ سنوات ، فالمناقشة التي يحكى أنه ألف « **الترشيد** » لأجلها قد حصلت منذ سنوات ، فلا تصلح إذًا أن تكون سببا لتأليف « **الترشيد** » ، وبذلك يكون قد أوهم القارئ أنه قد أوقفه على سبب تأليفه ، فإذا به سبب لا حقيقة له .

**فالإيهام والتعمية هي سمة الكتاب الظاهرة** ، ونضرب مثالا آخر ؛ ولا نريد الإطالة ، فالقارئ اللبيب سيقف على الأمر بنفسه ، والمثال الذي سأعرضه هو التعمية في حق الأشخاص : ففي معرض تقليله من شأن التوسع في التخريج يقول في « **ترشيده** » ص (٥٨) : وكهذا الصنيع يسلك في التخريج من الكتب الأخرى غير البخاري أيضا ، فيخرج الحديث الواحد في عدة صفحات بما يوهم الناظر أن هذا المخرج على علم غزير ، بل قد يروج هذا على بعض الوعاظ المبتدئين بطلب العلم . انتهى كلامه .

إذا عُلم أن أحد إخواننا الدعاة الأفاضل ذهب إليه بعد كتابي « **الانتصار** » ، ونصحه بأن يراجع نفسه وأن يراجع عمله في « **المنتخب** » ، وهذا الداعية الفاضل من المهتمين بطلب العلم ، فإذا جمعت هذه الأوصاف تعين الشخص المقصود بهذا اللمز ، وكأنه يرد الصاع صاعين ، فوصفه له بالواعظ في هذا

الموطن يراد به الاحتقار[١] ، ثم وصفه بالابتداء بالطلب كذلك يراد به التقليل من شأنه، فمن كان عنده معرفة بهذه الأمور فستحدد له الشخصية المقصودة ، وباقي القراء يبقون في حيرة ، وهكذا سائر الكتاب ، وهذه الطريقة من التعمية والإيهام هي شبيهة بتقية الرافضة ، وقد وصف الله القرآن بأنه مبين ، وقال جل وعلا ﴿ **وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ** ﴾ [القمر : ١٧] .

– **سادسا** : مع إيهامه الشديد ، ففي بعض الأحيان تخرج منه أقوال كأنها اعترافات بأفاعيله : فمن ذلك قوله في « **ترشيده** » ص (٥٠) : فاستر على العباد ولا تفضحهم.. إلى غير ذلك مما يشبهه .

– **سابعا** : التهرب مما يقع منه من أمور عظيمة باختلاق أمور لا أصل لها :

**فمن ذلك** : قوله في مقدمة « **ترشيده** »ص ( ٥ ) : وهاتان المسألتان « **المؤنق في إباحة تحلى النساء بالذهب المحلق** »و « **عدد ركعات قيام الليل** » كنت قد نشرتهما قبل ، كل رسالة على حدة ، فظن بعض إخواني الفضلاء أنني بهذا أطعن في الشيخ ناصر ـ رحمه الله ـ ، وأنتقصه . انتهى كلامه .

● **قلت** : وهو يعلم يقينا أنني لم أتعرض لهاتين المسألتين فيما ذكرته مستدلا بالمخالفة المجردة في الرأي على قصد تنقصه للشيخ ، فترك كل الأسباب التي ذكرتها في هذا الباب ، واختلق هذا السبب ، ومن أراد التأكد ، فعليه الرجوع إلى هذا الباب من كتاب الانتصار ، ولولا خشية الإطالة لنقلت الباب هنا بأكمله ، والله المستعان .

---

(١) مع أن الوعظ مقام عالٍ ، وكيف لا ؟ وهو مقام الأنبياء ، وما أكثر الأحاديث التي فيها قول الصحابة وعظنا رسول الله ﷺ ، فالواعظ إذا كان من أهل السنة ، فهو على خير عظيم ، والله المستعان .

- **ثامنا** : تضخيم أقل مواطن الانتقاد قوة ، وشدته في الرد عليها ، وترك التعمية والغموض فيها إلى حد التصريح والسكوت تماما عن الأمور العظيمة .

- **فعلى سبيل المثال** : مسألة قصوره في التخريج ، نجده يقول في ص (٥٩) : بل ، وقد يتطاول بعض هؤلاء المبتدئين على رجل اقتصر في تخريج الحديث على « **الصحيحين** » ، ويقول : فاته أن الحديث عند أبي داود والترمذي والنسائي ، ويعدد ما شاء الله أن يعدد !!

وهو نفسه قاصر النظر لا يدرى لم اقتصر المخرج في العزو إلى « **الصحيحين** » دون غيرهما . انتهى كلامه .

فانظر أخي القارئ كيف ترك الإيهام والتعمية إلى التصريح بالرد حيث نقل من « **الانتصار** » قولي : (**فاته أن الحديث عند أبي داود والترمذي والنسائي**) .

ثم انظر تهجمه على صاحب « **الانتصار** » بوصفه بالتطاول ، وبأنه مبتدئ ، ثم بقصور النظر ، والمسألة قصاراها الوصف بقصور العلم في باب من الأبواب ، ومع هذا فقد ترك التعليق من قريب أو من بعيد على أمور تطعن في دينه ، كإخفائه ما يكون سببا لتقوية حديث ليتوصل إلى وصف الشيخ بالتساهل ، وغير ذلك مما هو مذكور في موضعه .

- **تاسعا** : اختلاق تهم وإلقاؤها على المخالف ليزكي نفسه ، كما فعل ص (٥١) من « **ترشيده** » ، حيث وصف الناصحين له بعدم تنقص العلماء بالمقلدة ، وهو يعلم أنها تهمة لا أساس لها من الصحة ، ثم ألصق بهم تهمة أخرى ، وهى مطالبتهم له بتقليد الشيخ ، وهو يعلم قطعا أن هذا لم يحدث قط،

ثم لم يكتف بذلك أيضا حتى ادعى عليهم رميه بالألفاظ اللاذعة لأجل عــدم استجابته للتقليد ، وثباته على الحق ، والبحث عن الدليل ، ثم يصل بنفسه بعد ذلك إلى مكان عالٍ ، فيشبه نفسه بأئمة الدين الذين أوذوا من متعصبة المذاهب بسبب تحريهم للحقّ ، وبحثهم عن الدليل ، فيقول ص (٥١) : وأصبح حــال متحري الحق والباحث عن الدليل، ثم أقوال السلف أصبح حاله مــع هــؤلاء كحال الأمير الصنعاني محمد بن إسماعيل ـ رحمه الله ـ إذ نقل عنه أنه قال :

وأقبــح مــن كل ابتــداع رأيته      وأنكاه للقلب المولــع للرشــد
مذاهب من رام الخلاف لبعضهــا      يعض بأنياب الأساود والأســد

إلى آخر ما ذكر .

فانظر كيف جعل من نفسه إماماً من الأئمة بأمور اختلقها ، وهو على يقين من ذلك ؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون .

– **عاشرا** : وهو يخص كتابي « **التفنيد** » ، فإنه لما كان كتابــه كمــا وصفت غير مترابط ، ولا متناسق ، ويكرر ذكر المعاني بألفاظ أخرى ، وكنت حريصا على إيضاح الحق للقارئ بكل المستويات ، لذلك فقد يقع مني لمتابعتي لكلامه بالرد أحيانا بعض ما وقع فيه من التكرار ، ولذا فأنني أعتذر للقارئ إن وقف على شيء من ذلك ، وعذري ما ذكرت ، وأسأل الله المسامحة .

## تفنيد مقدمته

بدأ مقدمته بالثناء على أهل العلم عامة ، ثم قال ص ( ٥ ) : فإذا تكلم عالم لزمنا أن نسمع ونصغي ، أما إذا أتى برأي خالف فيه دليلا فيلزمنا حينئذ مع الدعاء له بالمغفرة ، والتماس المعاذير أن نقبل ما وافق الدليل مع تأدبنا مع علمائنا ، وتوقيرنا لهم ، وإجلالنا ، وإعظامنا .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : هل من هذا الأدب ، والتوقير ، والإجلال ، والإعظام لأهل العلم **وصفه الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ بصاحب الفقه السقيم؟**

– **ثم قال** : وبهذا الصدد ، ومن هذا المنطلق جمعت كتابي هذا ، وقد حوى بعض مسائل العلم الشرعي أناقش في بعضها عالما جليلا ، وجهبذا فاضلا ومنافحا عن سنة رسول الله ﷺ وقامعا لكثير من البدع .

ثم ذكر ما سوده في رده على الشيخ في حكم الذهب المحلق وعدد ركعات قيام الليل .

● **فأقول** : فما الداعي لإعادتهما هنا طالما أنه قد قام بنشرهما قبل ذلك؟

– **ثم قال** : كنت قد نشرتهما قبل ، كل رسالة على حدة ، فظن بعض إخواني الفضلاء أنني بهذا أطعن في الشيخ ناصر ـ رحمه الله ـ وأنتقصه .

●**فأقول** ، وبالله التوفيق : من أين له أنني ظننت رده على الشيخ في المسألتين تنقصا ؟ ولماذا خص المسألتين من بين ردوده على الشيخ؟ فأين رده على الشيخ في مسألة وجوب النقاب ؟ ولماذا لم يذكر « **نظراته في السلسلة الصحيحة** » ؟ .

فالذي أنكرته وينكره كل منصف من موقفه تجاه الشيخ ـ رحمه الله ـ هو تخصيصه له بتتبع الأخطاء دون غيره ، وقد أوضحت ذلك تماما في كتاب « **الانتصار** » ، فانظر أخي القارئ كيف يحاول إفهام الناس أنه مجرد خلاف في المسألتين اللتين ذكرهما فقط !

فتتبعه للشيخ لا يخفي على من له أدنى اطلاع على كتبه ، فلماذا يحاول أن يتهرب من حقيقة هي عند المنصف كالشمس في رابعة النهار ، أهذا من بيان الحق وإظهاره ، أم من محاولة طمسه وإخفائه ؟

– **ثم قال** : أسأل الله أن يغفر لي ولهم ، وأن يشكر لهم ثناءهم على أهل العلم وذبهم ومنافحتهم عن العلماء .

● **أقول** : هكذا يتظاهر بمعاملة صاحب « **الانتصار** » معاملة المتعدي ، ويُظهر أنه رجل متسامح ، فيدعو له بالمغفرة ، بل فوق ذلك مقابلة الإساءة بالإحسان ، فيشكر له ثناءه على أهل العلم ، فهل بقى على هذا الحال من التسامح ، وحسن الخلق ؟

إننا نجده في ص (١٠) يقول : ألا فليعلم كل شخص أنا سنقاضيه أمام الله سبحانه وتعالى ، ولن نحله إذا اتهمنا بكراهية هذا الشيخ أو محاولة انتقاصه .

فأين التسامح هنا وهو يتوعد بالمقاضاة بين يدي الله ﷻ ؟

هل هذه لغة الشخص الأول الذي يدعو بالمغفرة ، ويحسن الظن ، بشكره للناصح على ما قدم !!!

ثم انظر إلى وصفه لصاحب « **الانتصار** » بكونه من فضلاء إخوانه ، ثم قارنه بما سبق مما وجهه له من سباب وشتائم ، وتأمل ذلك ، وانظر بم تخرج به عن شخصية صاحب « **الترشيد** » .

ثم ذكر ما ادعاه من محبته الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ثم قال : ولكني مع هذا الذي ذكرت ، ومع ما أكنه من محبة لهذا العالم الجليل في القلب لا يمنعني ذلك كله أن أذكر محبتي لعموم علماء المسلمين ، ثم بدأ يسرد بعض العلماء المعاصرين : الشيخ ابن باز ، وابن عثيمين ، وشيخنا مقبلا[1] . ثم يقول كيف يجحد فضل الصحابة ....... كيف يترك قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ أجمعين ، ثم أخذ يعدد الصحابة والتابعين ، وعددا من أهل العلم في محاولة لإفهام الناس أن الناصح له يريد منه أن يقدم قول الشيخ ـ رحمه الله ـ على قول هؤلاء ، هذا مع علمه بأن الحقيقة بخلاف ذلك ، والله المستعان .

– **ثم قال** : وإنه وإن كانت هناك المئات من المسائل الفقهية التي أصاب فيها الشيخ ناصر الدين الألباني أيضاً ـ رحمه الله تعالى ـ وأفاد وأجاد جزاه الله خيرا ، **فإنه أيضا هناك عشرات من المسائل التي تفرد بها الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ ، وليس المجال هنا مجال ذكرها**[2] . انتهى كلامه .

---

(١) ليت القارئ الكريم رجع إلى كتبه ليبحث فيها عن مثل هذا الثناء على هؤلاء العلماء قبل كتاب « **الانتصار** » ، ومع ذلك فقد رجع إلى سابق أمره ، بحذفه اسم شيخنا مقبل من طرة كتابه « **الأذكار** » بعد إعادة طبعه بعد خروج « **الترشيد** » ، والله المستعان .

(٢) ليتأمل القارئ الكريم قوله : ليس المجال هنا مجال ذكرها ، لماذا لا يكون المجال هنا مجال ذكرها ؟ أعندما يهدأ الجو ويصير ممهدا لإخراجها ـ إنْ كانت لها حقيقة ـ ؟ **أرأيت الإصرار على تتبع العثرات** ؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : إن معنى كلامه أنه إذا كان الشيخ أصاب في مئات المسائل ، ففي المقابل قد تفرد بعشرات المسائل ، يعني أن في كل مائة عشرة، فإذا أصاب الشيخ ـ رحمه الله ـ في تسعمائة مسألة ، فقد تفرد بتسعين أخرى ، ولو أصاب في ألفي مسألة ، فيكون قد تفرد بمائتي مسألة أخرى ، وهكذا .

ثم أعاد ذكر مسألة التفرد عن الشيخ مرة أخرى بتسمية أشد وضوحا ص (١٠) حيث كرر الثناء على الشيخ وادعاء محبته ، ثم قال : مع علمنا أن للشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ مفاريد تفرد بها ، لا نوافقه عليها سواء في الفقه أو في الحكم على بعض الأحاديث .

فكلمة مفاريد تعني مسائل منكرة شذ بها الشيخ .

- فهل للشيخ ـ رحمه الله ـ هذا العدد الكبير من المسائل المنكرة التي شذ بها ؟

- هل هناك من أهل العلم من له هذا العدد الضخم من المسائل الشاذة المنكرة ؟.

- وهل يبعد وصف الشيخ بذلك عن وصفه بصاحب الفقه السقيم ؟

ويلاحظ أن صاحب « **الترشيد** » لا يثني على الشيخ في موقف إلاّ ويختمه بمثل هذا الكلام .

- **ثم قال** : وليس معنى اختلافنا مع الشيخ في هذه المسائل أننا نبغضه أو نكن له كراهية عياذا بالله من ذلك ، ثم أخذ يكرر تلك التعوذات ، ثم راح ينتقد على صاحب « **الانتصار** » تركه ذكر ثنائه على الشيخ في مقدمات كتبه

التي يرد فيها على الشيخ[1] ، ثم راح يكرر دعوى محبة الشيخ ، والثناء عليه ثم أعاد ذكر المفاريد ، ثم أعاد ذكر المحبة .

هكذا كما رأيت ترددًا بين هذا وذاك ، والله أعلم بما في الصدور .

●**أقول** : والله أني لأتمنى أن يكون هذا الثناء وهذه المحبة حقيقية ، فأني أحب أهل العلم والفضل ، وأحب من يحبهم .

ويعلم الله أني من أبعد الناس عن اتهام النيات ، ولا أزكي نفسي بذلك، ولكن كل من يعرفني عن قرب يعرف عنى ذلك ، ولذلك فقد كنت أتمنى أن يكون ثناء صاحب « **الترشيد** » ودعواه محبته للشيخ ، وإنكاره تنقصه كنت أود أن يكون ذلك حقيقة ، لكن حال دون ذلك أمور ذكرتها في كتابي « **الانتصار** » فهي تتعارض تماما مع هذه الدعاوى، فكان الأولى أن يجيب عنها، وإذا كانت الإجابات مرضية كانت كافية في رد أي اتهام بمحاولة انتقاصه للشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ ، وسأذكرها هنا على سبيل الاختصار ، وهي :

---

(١)● **أقول** : هلا أثني على الشيخ في موضع لم يرد عليه فيه ، لتظهر المحبة الحقيقية ، ويظهر إعجابه بطريقته أو منهجه أو علمه ، ليحث الشباب على التأسي به ، ومزية الشيخ أنه سلفي يعيش في عصرنا ، وهو من هذه الحيثية حجة على من يقول إن التأسي بالسلف في هذا الزمان غير متيسر ، فما رأينا صاحب « **الترشيد** » يثني على الشيخ في كتاب لم يتعرض له فيه بالنقد ، وتقديم الثناء قبل النقد مدخل معروف خاصة مع من لهم مكانة في قلوب الناس ، وكما قال الشيخ ـ رحمه الله ـ عن قرين صاحب « **الترشيد** » خالد المؤذن حين وصف الشيخ بأنه « **محدث العصر** » ، فقال الشيخ : فإذا كان صادقا مع نفسه في هذا القول ، كما هو الظاهر ، فمن الظاهر أيضا أنه يوحي بذلك العنوان ( يعني : وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني) أن الراد على الألباني لا بد أن يكون « محدث العصور » .

– أولا : لماذا خص الشيخ الألباني _ رحمه الله _ بالتتبع دون غـيره ، فله أربع رسائل أفردها للرد على الشيخ مع أنه ليس له رسالة واحـدة في الرد على غيره ، وكذلك تتبعاته في ثنايا كتبه ، ورسائل من يدفعهم لذلك ، فذلك أمر واضح تماما ، ومع ذلك فما وجدنا له تتبعاً واحدًا لأحـد غـير الشيخ ، فهل هذا من تقديره ومحبته له ؟!!!

– ثانيا : عيبه لمنهج الشيخ في تصحيح الأحاديث ، وتشكيكه فيـه برميه بالتساهل ، واتهامه بأنه كثيرا ما يصحح الأحاديث المعلولـة[1] ، وأن أخطاءه لا تكاد تحصى[2] ، فهل هذا من تقديره لعلم الشيخ ؟.

– ثالثا : رميه للشيخ بألفاظ مقذعة ( كصاحب الفقه السقيم ، وبقلة الفقه ) وغير ذلك مما هو مذكور في « الانتصار » ، فهل هذا صادر من حبه له ؟

– رابعا : هلا دافع عن الشيخ ضد أعدائه من المبتدعة والمنحـرفين أمثال السقاف المبتدع الضال ، خاصة وقد علم أنه يستكثر به ، وقد طلب منه الأخ الفاضل مشهور منذ أكثر من أربع سنوات[3] أن يكتب ولو تعليقاً واحدًا حتى لا يعده السقاف من جبهته في هجومه على الشيخ ، فأبي ذلك ، وما رأينا له شيئا من ذلك إلى الساعة ، فهل هذا من محبة الشيخ لكونه ينافح عن السنة ، ويحارب البدع ؟ ، فليته مع هذا التحدي والإلحاح فيه أخـرج _ ولو ذرا للرماد في الأعين _ ردا على مبتدع أو منحرف ، وترك أئمة الدين .

---

(١) « **الغسل والكفن** » ص ( ١٣٢ ) .

(٢) وقد ذكرت ذلك في كتابي « **الانتصار** » ، فأصر عليه وأعاده في « **ترشيده** » ص (٧٩).

(٣) كان ذلك حين كتابة هذا الكتاب ، وقد مضى عليه أربع سنوات أخرى ، وما فعل شـيئاً من ذلك !.

**- خامسا : كون الشيخ مسبوقاً بتقوية حديث ، ويذكر من سبقه بذلك ، فيخفي صاحب « الترشيد » ذكر من سبق الشيخ ليُظهره في صورة المتفرد ، وليتوصل إلى وصفه بالتساهل .**

**- سادسا : كون الشيخ مسبوقا بتعديل راو ، فلا يذكر السابق ليتسنى له تشويه صورته .**

**- سابعا : إخفاؤه ما يقوي الحديث لينتقده على الشيخ .**

**- ثامنا : تكثيره عدد الأحاديث التي انتقدها بما لا حقيقة له ليفزع الغر من عددها .**

**- تاسعا : تقوله على الشيخ ما لم يقله .**

**- عاشرا : تهويله إذا وقف على خطإٍ للشيخ .**

**- الحادي عشر : جحده لحسنات الشيخ ، وأشده سرقته لتخريجاته ، مع تفنن في إخفاء ذلك .**

**- الثاني عشر : كون بعض الإخوة الأفاضل طلب منه السفر إلى الشيخ لمناقشة ما ينكره عليه ، فما بالى بذلك العرض ، مع أنه لم يكن يكلفه شيئا .**

فكل واحد من هذه الأمور السابقة دال دلالة واضحة على قصده تنقص الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ ، وقد ذكرها جميعا في كتاب « **الانتصار** » ، فما أجاب عن واحدة منها ، ولا تعرض لها بشيء ، مع أنه رد على الكتاب كله من أوله إلى آخره إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وما كان جوابه إلا ببعض الثناء على الشيخ ، دون الاعتذار عما بدر منه من التنقص للشيخ واتهامه بالتساهل وغير ذلك مما ذكر سابقا .

فأما الثناء على الشيخ ، فأين يقع هذا الثناء من رجل قصارى أمره أن يكون طالب علم من قول شيخ الإسلام ابن باز ـ رحمه الله ـ عن شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ بأنه مجدد ، وماذا يفيد الثناء مع عدم توبته من الأمور السابقة ، إن مثله كمثل من يحاول قتل رجل ، وعندما يُسأل لم تقتله ؟ فيقول : أنني أحبه ولا أريد إيذاءه ، فهل يستقيم ذلك عند عاقل ؟

إن صاحب « **الترشيد** » يريد منا أن نصدق ذلك ، فكأن لسان حاله يقول لا تسألوا عن هذه الأمور ، وأصموا آذانكم ، وأعموا أبصاركم ، واجعلوا قلوبكم منها في أكنة أن تفقهوها ، وأصغوا بآذنكم ، وافتحوا أبصاركم وقلوبكم لما أقول لكم !!!

وما حمله على ذلك إلا أنه وجد أناسا يتعامل معهم بهذه الطريقة ، فظن أنها ستروج على الناس جميعا ، ولكن هيهات ، فإن الله ﷻ حافظ دينه بأناس استعملوا آذانهم وأبصارهم وعقولهم في فهم الحق ونصره .

أسأل الله ﷻ أن يجعلني أخي القارئ وإياك منهم .

وقد قال عمر ﷺ : إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ ، وإن الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيرا أمّناه ، وقربناه ، وليس إلينا من سريرته شيء ، والله يحاسب سريرته ، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ، ولم نصدقه ، وإن قال إن سريرته حسنة .[1]

(١) رواه البخاري ( ٢٦٤١ ) ، فصاحب « **الترشيد** » قد أظهر السوء تجاه شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ فلا نأمنه ، ولا نصدقه ، وإن ادعى محبته ، ما لم يتب ، والله المستعان .

ولم يكتف صاحب « **الترشيد** » بتركه الرد على ما سبق من الحجج والأدلة التي أوردها لبيان قصده تنقص الشيخ حتى راح يتوعد بأنه سيقاضيني أمام الله ﷻ يوم القيامة لوصفه بمحاولة انتقاص الشيخ ـ رحمه الله ـ .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : كان الأولىٰ به أن يرد على هذه الأدلة بدلا من الاحتماء بمثل هذا الكلام ، فلو أنه بين الأمر ، وأظهر مقصده من هذه الأمور ، وأقام الحجة عليّ ، ثم بعدها وجد مني إصرارا وعدم إذعان لكان له أن يقول ذلك ، وما أظن أن هذا يخفي عليه ، فهل هربت من المحاكمة في الدنيا حتى يحيل على المحاكمة في الآخرة ؟! ، لقد واجهته في جلسة المنصورة ، وأعطيته كتاب « **الانتصار** » في يده ، وقلت له : أخرج من الكتاب ما تنكره ، فقلب صفحاته حتى وصل إلى ص (٦٨) ، ثم قرأ ما في الحاشية من قولي : المؤذن هذا رجل لم يكن له صلة بمثل هذه الأمور ، لكن مصطفي هو الذي دفعه لذلك ، ليكون شريكه في هذه الهجمة على هذا العلم الشامخ .

– **ثم قال لي** : هل تعرف خالدًا المؤذن ؟

● **فقلت له** : لا ، لكن أول كتاب نشره وأخرجه للناس كنت شريكه فيه وهو « **النظرات في السلسلة الصحيحة** » ، فقد عرف النشر من طريقك .

– **فقال** : بل أخرج قبله كتاب « **البرهان** » .

● **فقلت له** : بل كان بعد « **النظرات** » ، وانتهى الكلام عند هذا[1].

فخرج من هذا أنه ليس عنده أي جواب على ما في كتاب « **الانتصار** » حتى ص (٦٨) ، وهذا القدر من الكتاب يعتبر صلبه وعموده الفقري .

---

(١) طُبع كتاب « **البرهان** » لخالد المؤذن بعد « **النظرات** » بعامين ، وهو كتاب سيء يتطاول فيه هذا المؤذن على الإمام الألباني تطاولاً عجيباً ، والله المستعان .

وعلى أي حال ، فأنا لا أزال أطالبه بالإجابة عما سبق استدلالي به على قصده تنقص الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وأنا ألتزم بالرجوع إلى الحق إن هو بيّنه وأوضحه ، وأما الهروب من الإجابة ، والإحالة على الحساب في الآخرة فليس ذلك من القيام بحق الله الذي أخذه على أهل العلم ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ** ﴾ [ البقرة :١٥٩] .

وقال تعالى : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ** ﴾ [آل عمران : ١٨٧] .

إن هذه الأدلة التي سقتها أستدل بها على قصد صاحب « **الترشيد** » تنقص الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ مأخوذة من كتبه التي انتشرت بين الناس .

أليس من حق هؤلاء الذين وصلت إليهم آلاف النسخ من كتب صاحب « **الترشيد** » وفيها تلك النصوص التي نقلتها أليس من حق هؤلاء أن تفسر لهم هذه النصوص ؟

إن بعض العوام ربما راج عليهم أن السكوت وعدم الدفاع عن النفس من باب حسن الخلق والتسامح ، فمن المسؤول عن تضليل هؤلاء المساكين ؟!!

هل هناك أحد أحسن خلقا وأكثر تسامحاً من رسول الله ﷺ ؟

**إن النبي ﷺ حين جاءته ليلا زوجه صفية بنت حيي ، تزوره في المسجد ، وهو معتكف ، ومشى معها ، فلقيه رجلان من الأنصار ، فنظرا إلى النبي ﷺ ، ثم أجازا ، فقال لهما النبي ﷺ : تعاليا ، إنها صفية بنت حيي ،**

فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، **قال : إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا**(١) .

فهل هناك من هو أسلم عرضا من رسول الله ﷺ ؟ ، ومع ذلك رأى بأبي هو وأمي أن من حق هذين الرجلين عليه أن يبين لهما ، وألا يدعهما فريسة لوساوس الشيطان ، والأمر لا يتعدى الشبهة !!!

فما بالنا بتلك الأدلة الواضحة البينة التي تدين الرجل وتصيب أمانته في مقتل ، ومع ذلك فقد أعرض عنها ؟!!!

والأدهى من ذلك أن يجد من يقبل منه ، ويلتمس له في ذلك المعاذير ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

ثم ينتقل صاحب « **الترشيد** » للرد على موضع آخر من كتاب « **الانتصار** » ، وهو ما يتعلق بالأدب مع أهل العلم ، فقال : وإن كانت كلمة صدرت مني فهم منها معنى غير مراد أو فيها أدنى انتقاص ، فأستغفر الله ، وأتوب إليه من هذه الكلمة .

● **أقول** : فبدأ الكلام بوصف تلك الكلمة بأن ظاهرها حسن ، ولكن هناك من أساء فهمها .

فالخطأ ليس منه إذاً ، إنما الخطأ ممن فهمها على غير مراده ، ثم وضع احتمالا آخر ، وهو أنه قد يكون فيها أدنى انتقاص ، فتكلم بهذا الاستغفار المذكور ، ثم لم تطب نفسه أن يتركها على الاحتمال حتى ألقى بالتبعة كلها

---

(١) رواه البخاري ( ٢٠٣٨ ) ومواضع أخرى ، ومسلم ( ٢١٧٥ ) ، وغيرهما .

على صاحب « **الانتصار** » حيث قال : أسأل الله المغفرة لي ولمن فهمها على غير وجهها أو وجهها على غير توجيهها اللائق بها [كذا] .

فأصبحت التبعة الآن على احتمالين فقط لا غير ، وهما إما فهم على غير الوجه ، وإما توجيه على غير الوجه اللائق .

فالأول سوء فهم من صاحب « **الانتصار** » ، والآخر سوء قصد منه ، فالكلمة دائرة بين الاحتمالين ، وكلاهما موجه إلى صاحب « **الانتصار** » ، فخرج منها سالما ، وألقى بالتبعة على غيره، كما قيل: رمتني بدائها وانسلت .

والآن بعد هذا الإيضاح لكلامه أعرض الكلمة ، وهى وصفه لشيخنا الألباني _ رحمه الله _ بصاحب الفقه السقيم .

– **فأولا** : أنا ما فسرتها في كتاب « **الانتصار** » أو وجهتها أي وجهة ، وإنما نقلتها كما هي ، وعليه ، فقوله ( فهمها على غير وجهها أو وجهها على غير توجيهها اللائق بها ) اختلاق وافتراء محض ، والله حسيبه .

– **وثانيا** : أريد من إخواننا القراء من وجد منهم توجيهاً يليق بهذه الكلمة فليتحفنا به ، وجزاه الله خيرا ، على أن هذه الكلمة ليست وحدها في الباب كما هو مبين في غير هذا الموضع ، والله المستعان .

ثم لنا وقفة مع اسم الكتاب « **الترشيد** » :

إن كلمة الترشيد هي مصدر من رشّد ، والرشد ضد الغي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا** ﴾ [الأعراف : ١٤٦] ، فأين ترشيده لنفسه هنا ؟، بل إن رده كله استعلاء وتهجم من أوله إلى آخره ، ولا قوة إلا بالله .

## تفنيد ما ذكره بين يدي بحثه

- **قال في ترشيده** ص (١٢) : إن مسألة الردود أمرها يسير جدا في كل الأبواب ، ولكنها أمام الله وعند الله لها شأن .

● **فأقول** : هل استحضر هذا الكلام بعد كتاب « **الانتصار** » ؟ أم كان يستحضره حين جعل الشيخ الألباني _ رحمه الله _ هدفا لتعقباته وتتبعاته دون غيره ؟

- **ثم قال** صاحب « **الترشيد** » ص (١٢) : ففي الدنيا يستطيع الشخص أن يصنف ردًّا على أي كاتب ، وعلى أي عالم ، وعلى أي مصنف ، في أي باب من أبواب العلم الشرعي ، وغير الشرعي على السواء .

فعلى سبيل المثال إذا طرقنا أبواب الفقه ، فنرى كثيرا جدا من مسائل الفقه فيها وجهان ، بل وجوه متعددة لأهل العلم .

فإذا تقلد عالم رأيا ، فمن اليسير أن يأتي المنتقد ، ويورد الرأي الآخر ، ويشنع به على العالم ، ويورد أقوال من خالفوه ممن تقلدوا الرأي الآخر .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : ما صلة هذا بما نحن فيه ، هل أنكرت عليه شيئا مما اختلف فيه أهل العلم ، ثم شنعت عليه بعرض الرأي الآخر؟

إن الذي يفعل ذلك يضر نفسه ، ويرتد السهم عليه ، ولو أنني فعلت شيئا من ذلك لسماه ، ولكان فرصة عظيمة ليشفي ما في نفسه بدلا من إظهار ذلك في أمور هي أقل مواضع الكتاب قوة ، كما فعل في تعليقه على تخريج الأحاديث .

ولكنه يفتعل معركة لا حقيقة لها لصرف الناس عن حقيقة الأمر ، ولا قوة إلا بالله .

ثم ذكر ثلاث مسائل خلافية ، ولم يربط بينها وبين كلامه السابق كعادته ، ثم ذكر بحثا في زكاة الحلي في عشر صفحات لا أشم منه رائحة صلة بينه وبين رده على كتاب « **الانتصار** » ، وليتأمل القارئ الكريم ، هل يجد شيئا من ذلك ؟ فمن وجد فليفدنا ، وجزاه الله خيرا[1] .

ثم ذكر بحثا سماه (بعض أسباب اختلاف المحدثين في الحكم على حديث) ، وعدد صفحاته ثمان ، وذكر فيه ستة أسباب للاختلاف في الحكم على الأحاديث ، وكلها يعرفها طالب العلم المبتدئ في الحديث ، ولم أستطع أن أمسك خيطا يربط هذا الباب برده على كتاب « **الانتصار** » ، والله المستعان .

- **ثم قال** ص (٣٣) : ولمزيد من الدفاع عن أهل العلم ـ رحمهم الله تعالى رحمة واسعة ـ ، ثم قال في الحاشية : ومنهم فيما أدين لله به العالم المجتهد الفاضل ناصر الدين الألباني[2] ـ رحمه الله تعالى ـ وكمزيد من التماس المعاذير لمن اجتهد منهم ، فجانبه الصواب ، أو ظهر لنا أنه قد أخطأ في الرأي الذي ذهب إليه في بعض المسائل ، أورد ملخصا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة ـ ، وأسكنه فسيح الجنان حيث قال في كتابه القيم الرائع : « **رفع الملام عن الأئمة الأعلام** » .

فذكر (١٢) صفحة في أسباب اختلاف أهل العلم .

---

(١) ثم إن البحث مأخوذ من كتابه « **جامع أحكام النساء** » له ، ثم نشره مختصرا في مجلة « **التوحيد** » ، فهل عدمت الموضوعات التي يحتاجها المسلمون حتى يكرره في ثلاثة مواضع .

(٢) ما أحسن قول من قال : يدافع عن الشيخ الألباني ضد من ؟!!!

ولا أدرى ما مناسبة ما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على كتاب « **الانتصار** » ؟ وكيف نجمع بين ذلك وبين ما أوردناه عنه في باب خروجه عن الأدب مع الشيخ بوصفه بصاحب الفقه السقيم ، وغيره من الأوصاف النابية ؟

فالآن بين أيدينا ١٠ و ٨ و ١٢ = ٣٠ صفحة لم يربط بينها وبين موضوع الكتاب ، ولا ظهر لنا شيء من ذلك ، فهل هذا من تكثير صفحات كتابه كما سيأتي في كلامه ؟ أم ماذا ؟

– **ثم قال** ص ( ٤٥ ) : فلنتحفظ في الردود أيما تحفظ ، ولنحتط لأعراض العلماء أيما احتياط ، ولنبالغ في التماس المعاذير لهم أيما التماس .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق :وقد سبقت أقوالك في الشيخ ـ رحمه الله ـ حتى مللنا من ذكرها ، فهل هذا الكلام يوجهه لنفسه أم لغيره ؟

– **ثم قال** ص ( ٤٦ ) : أذكر نفسي وإخواني بأمور ينبغي أن تصاحب مسألة الردود وبأمور يجب أن تتقى :

فأذكر نفسي وإخواني بتقوى الله ﷻ ومراقبته ، ثم بالأخوة الإيمانية التي جعلها الله بين أهل الإيمان ، إذ قال سبحانه : ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** ﴾ .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : الآن يطالب بتقوى الله والأخوة الإيمانية ، فهلا راعاها في شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ حين رماه بما رماه به ، فالشيخ ـ رحمه الله ـ ليست له الأخوة الإيمانية فحسب ، بل له أبوة إيمانية إن صح التعبير ، وأبوة أبوة ، فهو شيخنا ، وشيخ شيخنا ، رحم الله علماءنا .

فأين كانت هذه التقوى وأخوة الإيمان حين كان ولا يزال حريصا على

تنقص شيخنا الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بكل سبيل أمكنه سلوكه كما بينا ذلك مرارا ؟

وأين كانت هذه الأخوة والتقوى حين تكلم في شيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ وغيره من أهل العلم ؟

إن لسان حاله يقول : الأخوة الإيمانية والتقوى تكون في حقه على الناس ، أما حق أهل العلم عليه فلا أخوة ولا تقوى ، والله المستعان .

– **ثم قال** : وأذكر نفسي وإخواني بحق النصح الذي جعله الله للمسلم على المسلم .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : كأنه يعرِّض بصاحب « **الانتصار** » يزعم أنه لم ينصحه فيما بينه وبينه قبل إخراج الكتاب ، فأقول : قد سبق الجواب عن هذا في المقدمة ، فلا حاجة لإعادته هنا ، والله الموفق .

– **ثم قال** : آفة أخرى أحذر منها نفسي وإخواني ، وهى عدم التثبت من الأخبار المنقولة ، فقد يصنف عالم كتابا في الرد على عالم في رأي نسب إليه ، وهذا الرأي لا تصح نسبته إليه أصلا ، فيقع الكاتب في حرج شديد أمام الله ، ثم أمام الخلق ، وتضيع حسناته سدى ، ويغنمها المفترى عليه ، ثم قام مقام الواعظ يذكر بعض النصوص التي فيها قصاص المخلوقين بعضهم من بعض.

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : كأنه يعرض بما نقلته عما يحدث في دروسه بنقل بعض الحاضرين ، فيتهمني بعدم التثبت في الأخبار ، ويحذر من أن ذلك سيعرضني للوقوع في حرج شديد أمام الله ثم أمام الخلق .

● **فأقول** : لقد دعوته للمباهلة أمام إخواننا الحاضرين في جلسة

المنصورة في جميع الأخبار ، فلم يلتفت إلى ذلك ، مع أنه من المفترض أنه إذا كان بريئا أن يكون أحرص عليها مني ، ولا زلت مستعدا لها حين يرغب فيها ، فالمباهلة أثرها معروف .

ثم إن هذه الأخبار ما خرجت إلا من جلسته الخاصة ، وللآن لم يحدثهم بشيء يخص كتابي « **الانتصار** » ، مع أنه عرّض بالكتاب ، وعلق على أشياء فيه على المنبر يوم الجمعة ، فأي الناس أولى بأن تذكر لهم هذه الأمور إن كان المقصد هو الوصول للحق ، لا شيئا آخر .

ولقد واجهته في جلسة المنصورة أمام إخواننا الحاضرين ، وقلت لهم : إنه ما من شيء من تلك الأخبار إلا وعند إخواننا الدعاة وأهل العلم ما يشبهه ، فلو أخرج كل واحد ما عنده من ذلك لكان أضعاف ما ذكرته ، فعلق بعدها أخونا الفاضل الشيخ أبو إسحاق الحويني فقال : **الذي أعرفه عن منهج الشيخ مصطفي في التدريس أنه يجرِّئ الطلبة على أهل العلم ، وخاصة الشيخ الألباني .**

● **وقلت له يومها** : وعلى كل حال فأشد ما قلته من أخبار هو سرقة جهود الطلبة ، وبين يدي ما يثبت ذلك ، وهو ما كتبه في مجلة « **التوحيد** » - السنة الثلاثون - العدد الأول « المحرم » سنة ١٤٢٢ في آخر صفحة منها ، وهو مقال له بعنوان : مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها : مسألة رفع اليدين مع تكبيرات الجنازة ، فأعطيت المجلة للشيخ صفوت نور الدين أمام الحاضرين ، وقلت له هذه المجلة فيها المقال رقمته لك ، لتعرف مواضع كل فقرة من أين أخذها من رسالة للأخ محمد العلاوي .

- **فقال** صاحب « **الترشيد** » : إنني أنا الذي طلبت من محمد العلاوي أن يعمل الرسالة .

● **فقلت له** : وما دخل هذا بأخذ عمله ؟.

– **فقال** : إن الأخ قد أثنى عليّ في مقدمة الرسالة .

● **فقلت** : وما دخل ذلك بما نحن فيه ؟ وقلت ما معناه : هل يبيح لك هذا أخذ جهده ؟

– **فقال** : أنني أعلنت في كتاب « **الغسل والكفن** » عن أنني ســأكتب في أحكام الجنائز .

● **فقلت** له : لكنك ما خرجت عن كتاب الأخ، ولا زدت عليه شيئا، وقلت للشيخ صفوت : قابل المقال على الكتاب ، وهو مرقم لك موضعاً موضعاً .

فسكت بعدها ، ولم يتكلم[1] .

---

(١) والمقرر لدى العقلاء إذا كان بريئاً من هذه الفعلة أن يقول : إنني ما أخذت شيئا ، وراجع، وستجد فروقا ، ولكنه ما قال ، فهل وقفت على حقيقة من جعل من نفسه حاكما على أئمة المسلمين في عصرنا ؟!!! ويناسب هنا ذكر كلاما للإمام مسلم _ رحمه الله _ ذكره في مقدمة « **صحيحه** » ص (٦) بعد ذكره مقارنة بين الرواة ومنازلهم ، ثم قال :

وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ، ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه ، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته ، ولا يرفع متضع القدر في لعلم فوق منزلته ، ويعطى كل ذي حق فيه حقه ، وينزل منزلته ..

وقد ذكر عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم ، مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى : **وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ** .

● **قلت** : حديث عائشة رواه أبو داود ( ٤٨٤٢ ) ، وقد تكلمت عليه في تحقيق كتاب « **التبيان** » للنووي ، وبينت أنه منقطع الإسناد ، ومع ذلك فمتنه صحيح المعنى ، والله أعلم .

وسأرفق لك أخي القارئ صورة من المقال وصورة من غلاف الكتاب وكذلك كتاب آخر لشاب اسمه محمد فاضل باسم « **حكم القيام للقادم** » أخذ خلاصتها، وضمنها كتابه المسمى « **بالتسهيل في تفسير سـورة المطففـين** » (١٥٧/١) ، وسأرفق لك صورة من هذا وذاك ، لتعرف أخي القارئ من الذي يوقع نفسه في حرج شديد أمام الله ، ثم أمام الخلق ، ولا قوة إلا بالله .[1]

---

(١) ومن أراد الوقوف على أكثر من ذلك فليرجع إلى الطبعة الثانية من كتاب « **الانتصار** »

# مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها [١]

بقلم فضيلة الشيخ : مصطفى العدوي

هذه بداية لسلسلة من المسائل يسع المسلمين الخلاف فيها ، أوردها بها - بعد رجاء ثواب الله فيها - تقليص الخلافات بين المسلمين ، فإذا علم المسلم أن المسألة فيها وجهات لأهل العلم ولكل منها مستدل فيها بدليل ، ضعفت حدة إنكاره على المخالف . ومن ثم قل الخلاف إلى حد كبير بين المسلمين . والله المستعان ، وهو وحده من وراء القصد . فإلى هذه السلسلة :

## ● مسألة رفع اليدين في تكبيرات الجنازة

لأهل العلم فيها قولان مشهوران :

أحدهما : أن المصلي على الجنازة يرفع يديه مع كل تكبيرة . والثاني : أن اليد ترفع مع التكبيرة الأولى فقط .

وبالنسبة للأدلة الواردة في هذا الباب ، فكلها ضعيفة لا تثبت عن رسول الله ﷺ . فالذين رأوا أن اليد ترفع مع التكبيرة الأولى فقط استدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما ، وفيه أن رسول الله ﷺ كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ، ووضع اليمنى على اليسرى . وإسناد هذا الحديث ضعيف جدًا ، بل هو تالف ، فيه أبو فروة يزيد بن سنان ، وهو متروك ، وفيه أيضًا يحيى بن يعلى ، وهو ضعيف . واستدلوا أيضًا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعود . أخرجه الدارقطني والعقيلي ، وإسناده ضعيف أيضًا ، ففي إسناده الفضل بن السكن ، وهو ضعيف ، ووصفه بعض أهل العلم بالجهالة .

وبالنسبة للآثار عن الصحابة ، فلم أقف على شيء ثبت عنهم - أو أحدهم - أنه كان يرفع في التكبيرة الأولى فقط من صلاة الجنازة . أما الآثار عن التابعين الذين رأوا الرفع في التكبيرة الأولى فقط ، فقد روي ذلك بإسناد حسن عن إبراهيم النخعي عند ابن أبي شيبة في المصنف ، وفيه : رأيت إبراهيم إذا صلى على جنازة رفع يديه فكبر ، ثم لا يرفع . وكان يكبر أربعًا . وكذلك روى ابن أبي شيبة ، رحمه الله تعالى ، نحو هذا عن الحسن ابن عبيد الله النخعي بإسناد صحيح . وثم آثار أخرى ، لكن في أسانيدها ضعف .

وممن قال بهذا الرأي أن اليد ترفع مع التكبيرة الأولى فقط : سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأهل الكوفة ، ورواية عن الإمام مالك ، رحمه الله ، ثم ابن حزم ، والشوكاني ، رحمهما الله ، ثم الشيخ سيد سابق ، والشيخ الألباني ، رحمهما الله .

أما القائلون بالرفع مع كل تكبيرة ، فلم يثبت لهم أيضًا حديث مرفوع في الباب . فقد ورد في هذا الباب حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عند الدارقطني في العلل من طريق عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه مع كل تكبيرة .

وهذا مخالف لمستقر الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما ، فمعظم الروايات عن ابن عمر على الوقف ليست على الرفع ، ورجح الدارقطني وقفه . وقد ورد من إسناد آخر عن ابن عمر مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ عند الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده تالف ، فيه عباد بن صهيب ، وعبد الله بن محرز ، وكلاهما متروك .

أما الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم فالثابت لدي منها أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنازة ، وإذا قام من الركعتين . وله عدة طرق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقوفًا عليه . وثم آثار أخر عن الصحابة ، وفيها ضعف .

أما الآثار عن التابعين فقد صح عن قيس بن أبي حازم ، أنه كبر على الجنازة فرفع يديه في كل تكبيرة . وكذلك صح عن نافع بن جبير ، أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة . وصح عن موسى بن نعيم مولى زيد بن ثابت أنه قال : من السنة أن ترفع يديك مع كل تكبيرة . وموسى لا نعلم له صحبة . وصح عن محمد بن سيرين أنه كان يرفع يديه في الصلاة على الجنازة ، وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع . وكان يفعل ذلك مع كل تكبيرة على الجنازة . وثبت عن الحسن البصري أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنازة . وصح عن عطاء أنه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ، ومن خلفهم يرفعون أيديهم . وثبت عن مكحول أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة . وكذلك ثبت عن الزهري أنه كان يرفع مع كل تكبيرة على الجنازة . وثم آثار أخرى وفيها كلام .

والقائلون برفع اليدين مع كل تكبيرة من تكبيرات الصلاة على الجنازة أكثر أهل العلم ، ومنهم الشافعي ، وأحمد ، ورواية عن مالك ، ورواية عن أبي حنيفة وداود الظاهري وغيرهم . ومن المعاصرين الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، وغيره . فبالنسبة لهذه المسألة - كما قدمنا - لم يصح فيها عن رسول الله ﷺ خبر ، لا في إثبات الرفع مع التكبير ، ولا في نفيه . فرأى فريق من العلماء - كما قدمنا - أن اليد ترفع مع كل تكبيرة ، قياسًا على الصلوات المعتادة ، فاليد ترفع مع كل تكبيرة أثناء القيام ، وأيضًا للأثر الوارد عن ابن عمر رضي الله عنهما بذلك . ورأى فريق آخر أنها لا ترفع لعدم ورود دليل يثبتها . والأمر في ذلك واسع ، فمن تبنى إحدى وجهتي النظر السالفة فله رأيه . ولا ينبغي أن يحدث بين المسلمين خلاف بسبب ذلك ، ولا ينبغي أن يعتقد شخص ولا يضلل آخر ، بسبب تبنيه لوجهة نظر في هذا الباب ، ومعارضة أخيه له . وبالله التوفيق ، ومنه العون والسداد .

سلسلة
مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها

# حكم
# رفع اليدين مع تكبيرات الجنازة

كتبه
أبو عبد الرحمن / محمد العلاوي

تقديم ومراجعة
أبي عبد الله / مصطفى بن العدوي

مكتبة الإيمان
المنصورة - أمام جامعة الأزهر
ت: ٣٥٧٨٨٢

قال : «فيقول لا فيقول له : اليوم أنساكَ كما نسيتني»[1] .

قال الترمذي : هذا حديث صحيح غريب ، ومعنى قوله اليوم أنساك يقول : اليوم أتركك في العذاب هكذا فسروه .

قال أبو عيسى : وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية : ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ﴾ [ الأعراف: ٥١ ] قالوا : إنما معناه : اليوم نتركهم في العذاب .

❊ ❊ ❊

## حكم القيام للقادم :

### س ـ وضح حكم القيام للشخص القادم مع بيان الأدلة الصحيحة

(١) وتفسير من فسر النسيان بأنه الترك له وجه قوي وهو أحد أقوال أهل التفسير ، فالله عز وجل لا ينسى كما قال سبحانه: ﴿فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [ طه: ٥٢ ] ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] ، أما النسيان الوارد في هذا الحديث وفي قوله تعالى : ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف: ٥١] ، وقوله تعالى ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾ [طه: ١٢٦] فهو محمول على أحد محامل :

الأول : الترك كما نقل الترمذي عن بعض أهل العلم .

الثاني : نسيهم الله من الخير ولم ينسهم من الشر وهي كقول من قال : نتركهم من الرحمة كما تركوا أن يعملوا للقاء يومهم .

الثالث : يعاملهم معاملة من نسيهم لأنه تعالى لا يشذ عن علمه شيء ولا ينساه .

فالنسيان في حق الرب لابد وأن يصرف عن ظاهره لاستحالته في حق الله تبارك وتعالى .

وكذلك النسيان في حق بني آدم مصروف عن ظاهره لأن الله عز وجل تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان كما قال المعصوم صلى الله عليه وعلى آله وسلم والله تعالى أعلم .

# حكم القيام للقادم

جمع وترتيب

محمد فاضل

قدم له وراجعه وعلق عليه

الشيخ

مصطفي العدوي

الناشر

دار ابن رجب

ثم قال صاحب « **الترشيد** » ص (٤٧) : وأذكر بقول الله تبارك تعالى : ﴿ **وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ [الحجرات: ١١] ، ومعه قول النبي ﷺ : « **سباب المسلم فسوق** » . فمن ثم فلن نجلب لأنفسنا فسقا بسبابنا وشتائمنا للمسلمين ، وخاصة أهل العلم منهم ، وأسأل الله النجاة والعون على كل خير .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : أليس من السباب والشتائم وصفه لشيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ بصاحب الفقه السقيم ، وبقلة الفقه ، وأن فقهه شاذ منبوذ ؟

أليس من السباب والشتائم وصفه لناصحه بالجهل والغباء؟.[1]

أليس من السباب وصفه لناصحه أيضا بالتطاول وقصر النظر؟.[2]

فأما كلامه في حق الشيخ ، فمجرد حكايته تغني عن رده .

وأما ما رماني به فقد بنى هذه الأوصاف على مقدمات اختلقها ، لا صلة لي بها ، فهذه وتلك من السباب والشتائم بلا ريب .

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذي السقام وذي الضنى ... كيما يصح به وأنت سقيم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفي ... بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك_إذا فعلت_عظيم

(١) « **الترشيد** » ص ( ٥٦ ) .

(٢) « **الترشيد** » ص ( ٥٩ ) .

وأفضل من ذلك قول الله ﷻ : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ** ﴾ [الصف : ٢-٣] .

وقوله تعالى : ﴿ **أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ** ﴾ [البقرة:٤٤] .

وفي « **الصحيحين** » من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **يجاء بالرجل يوم القيامة ، فيلقى في النار ، فتندلق أقتابه في النار ، فيدور كما يدور الحمار برحاه ، فيجتمع أهل النار عليه ، فيقولون: أي فلان ما شأنك ؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر ؟ قال : كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه وأنهاكم عن المنكر وآتيه** .»[1]

والظاهر أنه يعني بالسباب والشتائم ما وصفت به بعض أفعاله ، كوصفي لبعض أقواله بأنه افتراء أو سرقة الجهود ونحو ذلك . فنأتي بمثال قلته في « **الانتصار** » ص ( ١١٩ ) في اتهامه للشيخ _ رحمه الله _ بالتساهل في توثيق المجاهيل ، حيث قمت باستقراء لكتابه « **النظرات** » الذي وجه للشيخ هذا الاتهام فيه ، ثم قلت : فخرجنا من هذا أن الشيخ لم ينص على توثيق راوٍ واحد لم يسبق إلى توثيقه ، ثم قلت : أليست هذه الدعوى محض افتراء على الشيخ _ رحمه الله_ ؟.

أهذا سباب أم تسمية للشيء باسمه ؟

أنا أريد من القارئ الكريم أن يفكر في وصف لهذه الدعوى التي لا صحة لها دون أن ينقص من المعنى شيئا ؟

---

(١) رواه البخاري ( ٣٢٦٧ ) ، ( ٧٠٩٨ ) ، ومسلم ( ٢٩٨٩ ) ، وغيرهما .

وأما السرقة أعني سرقة الجهود ، فقد أثبت أخذه تخريج الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في مواضع كثيرة دون أن يعزو إليه ، بل في بعض المواضع يتفنن في إخفاء فعلته ، ومع أخذه جهد الشيخ نجده يطعن في علمه ، ويشكك فيه ، فإذا تساءلت عن حيائه ، أليس التساؤل والحالة هذه يكون في موضعه ؟

وأما أخذ جهود الطلبة ، فقد أثبته بالوثائق والشهود بما لا يدع مجالا للتنصل والشك ، وسيأتي اتهامه لغيره بسرقة التخريجات .

- **ثم قال** صاحب « **الترشيد** » ص ( ٤٧ ) : وليعلم أن الذي يعلم ما في القلوب هو الله سبحانه وتعالى كما قال سبحانه : ﴿ **وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ** ﴾ ، وكذلك قال رسول الله ﷺ : **هلا شققت عن قلبه ؟!** ، فمن ثم فلن نتهم النوايا بإذن الله ، ولن نحمل أنفسنا آثاما بذلك .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : أليس من اتهام النية وصفه لصاحب « **الانتصار** » بسبب استدراكه عليه تخريجات تلزمه أن ذلك لأجل التطاول ، يعني للتعالي والتكبر؟.[1]

ثم إن المقاصد إذا قامت أدلة علي إثباتها فإنه يجب الأخذ بها ، فقد قال الله ﷻ عن المنافقين : ﴿ **وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ** ﴾ .

[محمد : ٣٠] .

وقال الشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ في « **أضواء البيان** » ( ٣ / ٦١ ) : قوله تعالى : ﴿ **قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن**

---

(١) « **الترشيد** » ص ( ٥٩ ) .

كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴾ .

[يوسف :٢٦ -٢٨] .

يفهم من هذه الآية لزوم الحكم بالقرينة الواضحة الدالة على صدق أحد الخصمين ، وكذب الآخر ، لأن ذكر الله لهذه القصة في معرض تسليم الاستدلال بتلك القرينة على براءة يوسف يدل على أن الحكم بمثل ذلك حق وصواب ، لأن كون القميص مشقوقا من جهة دبره دليل واضح على أنه هارب عنها ، وهي تنوشه من خلفه ، ولكنه تعالى بين في موضع آخر أن محل العمل بالقرينة ما لم تعارضها قرينة أقوى منها ، فإن عارضتها قرينة أقوى منها أبطلتها ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف :١٨] ، لأن أولاد يعقوب لما جعلوا يوسف في غيابة الجب جعلوا على قميصه دم سخلة ، ليكون وجود الدم على قميصه قرينة على صدقهم في دعواهم أنه أكله الذئب ، ولا شك أن الدم قرينة على افتراس الذئب له ، ولكن يعقوب أبطل قرينتهم هذه بقرينة أقوى منها ، وهي عدم شق القميص ، فقال : سبحان الله ، متى كان الذئب حليما كيسا ؟ يقتل يوسف ، ولا يشق قميصه .

ولذا صرح بتكذيبه لهم في قوله : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف : ١٨ ] ، وهذه الآيات المذكورة أصل في الحكم بالقرائن . انتهى المراد منه .

والظاهر أن صاحب « **الترشيد** » يريد أن يتهرب مما أوردته عليه من

القرائن الدالة على قصده تنقص الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد ذكرت في تفنيد مقدمة « **ترشيده** » اثنتي عشرة قرينة ذكرها في « **الانتصار** » ، فحاد عن الإجابة عنها ، وراح يشغب بمثل هذا الكلام الذي لا ينفعه ، والله المستعان .

– **ثم قال** : فأذكر نفسي وإخواني بقول الله تبارك وتعالى : ﴿ **وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ** ﴾ [طـه : ٦١] .

● **قلت** : هل من ذلك ادعاء أن الشيخ يوثق المجاهيل بدون دليل ؟

....إلى غير ذلك من الدعاوى التي يدعيها ولا أصل لها من الصحة .

ꙮꙮꙮꙮꙮꙮꙮꙮꙮ

## مطالبة صاحب الترشيد
## بعدم مؤاخذة أي شخص على انحرافه إذا كان له حسنات

- **قال** ص ( ٤٨ ) : وبين يدي الردود كذلك أذكر نفسي وإخـــواني بما يلي : أذكر بقول الله تعالى ﴿ **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [الشعراء :١٨٣] .

فليس معنى أن شخصا ما قد زلت قدمه في مسألة أنه قد ذهب بالكليـــة ، وحاد عن الجادة على العموم ، واتبع غير سبيل المؤمنين ، بل لزاما أن يعـــرف قدره ، وتغفر له زلته .

ففي « **صحيح البخاري** » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : صعد النبي ﷺ المنبر ، وكان آخر مجلس له متعطفا ملحفة على منكبيه قد عصب رأسه بعصابة دسمة ، فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال : « **أيها الناس إليّ ، فثابوا إليه ، ثم قال : أما بعد ، فإن هذا الحي من الأنصار يقلون ، ويكثر النـــاس ، فمن ولي شيئا من أمة محمد ﷺ ، فاستطاع أن يضر فيه أحدا ، أو ينفع فيـــه أحدا ، فليقبل من محسنهم ، ويتجاوز عن مسيئهم** .

فهذا نبي الله موسى ﷺ :

١- قتل نفسا لم يؤمر بقتلها !!!

٢- ألقى الألواح فتكسرت الألواح على الأرض !!!.

٣- أخذ برأس أخيه يجره إليه !!!.

٤- فقأ عين ملك الموت !!!.

ولكنه مع ذلك من أولي العزم من الرسل ، صبر صبرا جميلا ، كما قال رسول الله ﷺ لما أوذي : « **رحم الله أخي موسى قد أوذي بأكثر من هـــذا ، فصبر** » .

– ابتلي بمجابهة فرعون ومواجهته ، ذلكم الطاغية فرعون الـــذي كان يذبح الرجال ، ويستحيي النساء ، ويهدد من خالفه أو عصاه بالصلب في جذوع النخل ، وأن تقطع يده مع رجله من خلاف !!.

– أوذي موسى ﷺ أذى شديدا من بني إسرائيل .

– ألقته أمه في اليم وهو صغير[١] .

– دعا إلى الله وإلى سبيله وتوحيده زمنا طويلا ، وكابد فيه غايـــة المكابدة .

فكل هذه وغيرها كذلك مناقب تذكر ولا تغفل ، بل هي جبال مـــن الحسنات ، وبحور من الفضائل تدخل في الاعتبار ، كما قال القائل :

وإذا ما الحبيب أتى بذنب     جاءت محاسنه بألف شفيع

– فعفي لموسى عليه السلام عن قتل النفس !!!

– وعفي له عن إلقاء الألواح !!!

– وعفي له عن فقأ عين ملك الموت !!!

– وكان عند الله وجيها ، وكلمه تكليما ٠

– واصطفاه الله على الناس _ أهل زمانه _ برسالاته وبكلامه ٠ انتهى كلامه .

---

(١) كان ذلك ابتلاء لأمه ، لأنه عليه السلام كان صغيرا لا يدرك ، وقد فعلت ذلك شفقة عليه ، قال الله ﷻ : ﴿ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى الْيَمِّ ﴾ [القصص :٧] .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : أهكذا يصنع بأصول الدين وقواعده لأجل تحسين صورة شخص ؟، ولا قوة إلا بالله .

– **فقوله** : ( فليس معنى أن شخصا ما قد زلت قدمه في مسألة أنه قد ذهب بالكلية ، وحاد عن الجادة على العموم ، واتبع غير سبيل المؤمنين ، بل لزاما أن يعرف قدره ، وتغفر له زلته ).

فهو يلزم المسلمين أن يغفروا للمذنب ذنبه إذا كانت له حسنات ، وألا ينكروا عليه هذه الزلة ، وألا يؤاخذوا الجاني بجنايته ، وألا يطالبوا العاصي بالتوبة من عصيانه ما دامت له حسنات ، فإن قتل مؤمن مؤمنا ، فلزاما على المؤمنين أن يعرفوا له قدره وأن يغفروا له ذنبه ، دون أن يعلن توبة ، فموسى عليه السلام قد قتل نفسا فعفي له عن قتلها _ ولم يذكر صاحب « **الترشيد** » توبة موسى عليه السلام _ .

وإن فقأ رجل له حسنات عين رجل ، فلا بأس ، ولا يلام ، ولا ينكر عليه ، ولزاما على المسلمين ألا يؤاخذوه ، بذلك فإن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت ، ولم يذكر صاحب « **الترشيد** » توبة موسى من ذلك ، وإن ضرب الناس وأهانهم شخص له حسنات ، فلا ينكر عليه ، ولزاما على المسلمين ألا يؤاخذوه ، فإن موسى عليه السلام أخذ برأس أخيه يجره إليه ، وعفي عنه ، ولم يذكر صاحب « **الترشيد** » توبة موسى عليه السلام من ذلك .

وإن ألقى أحد كتاب الله في الأرض دون إكراه حتى يتمزق وقد فعل حسنات قبل ذلك ، فيجب على المسلمين ألا ينكروا عليه ، وألا يؤاخذوه بذلك ، فإن موسى عليه السلام ألقى الألواح ، فتكسرت الألواح على الأرض ، وعفي له عن ذلك _ ولم يذكر صاحب « **الترشيد** » توبة موسى من ذلك _،

ومع هذا كله ، ومع هذه المصائب التي نسبها صاحب « **الترشيد** » لموسى عليه السلام ، ولم يذكر توبته منها ، مع هذا كله كان عند الله وجيها ، وكلمه تكليما ، واصطفاه الله على الناس _ أهل زمانه _ برسالاته وبكلامه .

وعلى العموم ما دام للشخص حسنات ، فليفعل أي إساءة ، صغرت أم كبرت ، ويجب على المسلمين ألا يؤاخذوه على أي سيئة فعلها طالما أن له حسنات ، فإن النبي ﷺ قد وصى ولاة الأمور من بعده أن يقبلوا من محسن الأنصار ، وأن يتجاوزوا عن مسيئهم .

فإنا لله وإنا إليه راجعون ، فإن خلاصة ما انتهى إليه كلام هذا الرجل هو عدم مؤاخذة مذنب بذنبه حتى لو كان كفرا بالله _ فإن إلقاء كلام الله عز وجل في الأرض دون إكراه كفر من فاعله _ طالما أن لذلك المذنب حسنات .

فأي فتح لباب التمرد على الشريعة أوسع من هذا ؟!!!

وبهذا الاعتقاد تتعطل الحدود ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، كل هذا لتحسين صورة شخص واحد !!!.

ولعل قائلا يقول : إنك تتحامل على الرجل ، فلعله يعني بعدم المؤاخذة بشرط التوبة ، فنقول : لم يذكر هو التوبة من قريب ، ولا من بعيد .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه إذا ذكر التوبة سقط استدلاله بما ذكر ، لأن المسلمين مجمعون على أن الشخص مهما فعل من الذنوب ثم أعلن توبته ، فلا يجوز لأحد أن يلومه بعد التوبة الصادقة ، كما قال تعالى : ﴿ **قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾ [الزمر :٥٣ ] .

فلو أنه اشترط التوبة لما كان لكلامه حاجة ، وبذلك يظهر أن كلامه لا يستقيم لغرضه إلا مع عدم التوبة .

وعند ذلك يكون فيه ما ذكر من الاستهانة بالذنوب صغيرها وكبيرها ، فأي جناية على دين الله أعظم من ذلك ؟، والله المستعان .

ثم إن اشتراط ذكر الحسنات عند الرد على المخالف منــاف لكتــاب الله ﷻ ، وسنة رسوله ﷺ ، فما من مبطل إلا وله حسنات ، وقد أنكر الله ﷻ في كتابه على أقوام ، وما ذكر حسناتهم ، فقد أنكر الله ﷻ على بني إسرائيل في مواضع كثيرة من كتابه لمواقفهم السيئة ، وذمهم بذلك ، ولم يذكر حسناتهم ، كقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** ﴾ [البقرة : ٧٤] ، إلى غير ذلك من الآيات .

**ولما كان بين أبي بكر وعمر شيء ، فتناول أبو بكر عمر بشــيء ، ثم ندم أبو بكر ، فسأل عمر أن يغفر له ، فأبي عليه ، فأقبل على الــنبي ﷺ ، فشكى له ذلك ، فقال ﷺ : يغفر الله لك يا أبا بكر " ثلاثا " ، ثم إن عمــر ندم ، فأتى منزل أبي بكر ، فسأل : أثم أبو بكر؟ فقالوا : لا ، فأتى النبي ﷺ ، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر حتى أشفق أبو بكر ، فجثا على ركبتيه ، فقال : يا رسول الله ، والله أنا كنت أظلم (مرتين) ، فقال النبي ﷺ : إن الله بعثني إليكم ، فقلتم : كذبت ، وقال أبو بكر : صدق ، وواساني بنفسه ومالــه ، فهل أنتم تاركو لي صاحبي ؟ ( مرتين ) . فما أوذي بعدها**[1] .

---

(١) رواه البخاري ( ٣٦٦١ ) ، ( ٤٦٤٠ ) ، وغيره من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه .

فتأمل أخي القارئ كيف غضب النبي ﷺ رعاية لحق أبي بكر ، وغضب على من ؟ على عمر ﷺ ، مع أن أبا بكر ﷺ شهد على نفسه بأنه كان أظلم ، لكن النبي ﷺ غضب رعاية لحق أولي الفضل ، حتى لا يتجرأ الناس عليهم ، وإن وقع منهم خطأ ، فيجب أن تحفظ لهم مكانتهم [(١)].

أبعد هذا يُنكر على من غضب لشيخ الإسلام في عصرنا شيخنا الألباني _ رحمه الله _ حين يطعنه مغرض بوصفه بأوصاف نابية ، وبالتشكيك في علمه ؟

● **وأعود فأقول** : هل ذكر النبي ﷺ حسنات عمر حين غضب وأنكر عليه ؟

وقد وردت أحاديث كثيرة فيها غضب رسول الله ﷺ على كثير من خيار أصحابه ﷺ حين بدت منهم أخطاء ، فهل كان في شيء منها ذكر حسنات أحد منهم ؟

ولقد كتب بعض المعاصرين كتابا في اشتراط ذكر الحسنات مع الرد ، فأنكر عليه أهل العلم[(٢)] ، وكان منهم فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين _ رحمه الله _، فقال في جوابه : إن ذكر الحسنات مع الرد يضعف الرد ، وأما إذا كنت تترجم لرجل فينبغي ذكر حسناته مع سيئاته ، فما أفقهه _ رحمه الله وجميع علمائنا رحمة واسعة _!.

---

(١) وننبه على تراجع أبي بكر عما بدا منه تجاه عمر ، وطلبه منه المسامحة .

(٢) للشيخ ربيع بن هادى المدخلي _ حفظه الله _ ردود على من ادعى ذلك منها كتاب « **منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف** » ، وكتاب « **المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء** » .

وقبل أن أنتقل من هذه المسألة أُلفت نظر القارئ الكريم إلى شيء ، **فأقول** : ألا ترى ـ أخي القارئ ـ أن صاحب « **الترشيد** » قد أساء إلى نبي الله موسى عليه السلام ، حين جمع ما يظنها مثالب في موضع واحد ، فإن جمع مثالب أهل العلم يعتبر إساءة ، فما بالنا بنبي كريم ؟!.

فأما قتل النفس التي لم يؤمر بقتلها ، فقد كان ذلك منه عليه السلام قبل بعثته، ثم إنه تاب ، فتاب الله عليه ، قال الله عز وجل : ﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ۞ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾ .

[القصص :١٥-١٦] .

فهل يؤاخَذ عبد على ذنب فعله ، ثم تاب منه ، ثم علمنا يقينا أن الله تاب عليه ؟

ولكن صاحب « **الترشيد** » لم يذكر توبة موسى عليه السلام لأنه يقيس نفسه عليه ، وهو لم يظهر توبة من أفاعيله ، فلو أظهر توبة نبي الله موسى عليه السلام لظهر الفارق ، ولبطل قياسه .

وأما ما ذكر من إلقاء الألواح ، فقد قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في « **تفسيره** » (٤ / ٢٧٢٤) : قوله تعالى : ﴿ **وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ** ﴾ ، أي مما اعتراه من الغضب والأسف حين أشرف على قومه وهم عاكفون على عبادة العجل ، وعلى أخيه في إهمال أمرهم . قاله سعيد بن جبير ، ولهذا قيل : ليس الخبر

كالمعاينة.[١] ولا التفات لما روي عن قتادة _ إن صح عنه ، ولا يصح _ أن إلقاءه الألواح إنما كان لما رأى فيها من فضيلة أمة محمد ﷺ ، ولم يكن ذلك لأمته ، وهذا قول رديء لا ينبغي أن يضاف إلى موسى عليه السلام[٢] .

ثم قال _ رحمه الله _ : وقد استدل بعض جهال المتصوفة بهذا على جواز رمي الثياب إذا اشتد طربهم في المَغْنَى ، ثم منهم من يرمي بها صحاحاً ، ومنهم من يخرقها ، ثم يرمي بها . قال : هؤلاء في غيبة فلا يلامون، فإن موسى عليه السلام لما غلب عليه الغم بعبادة قومه العجل، رمى الألواح فكسرها ، ولم يدر ما صنع .

قال أبو الفرج الجوزى : من يصحح عن موسى عليه السلام أنه رماها رمي كاسر ؟ ، والذي ذكر في القرآن ( **ألقاها** ) ، فمن أين لنا أنها تكسرت ؟ . ثم لو قيل : تكسرت فمن أين لنا أنه قصد كسرها ؟ ، ثم لو صححنا ذلك عنه ، قلنا : كان في غيبة ، حتى لو كان بين يديه بحر من نار لخاضه[٣] ، ومن يصحح لهؤلاء غيبتهم وهم يعرفون المغنى من غيره، ويحذرون من بئر لو كانت عندهم .

---

(١) وهو حديث صحيح ، وصححه شيخنا الألباني _ رحمه الله _ كما في « **صحيح الجامع** » ( ٥٣٧٤ ) .

(٢) فانظر إلى كلام أهل العلم كيف أنكروا أن يكون موسى عليه السلام فعل ذلك عامدا !!! المعنى الذي أثبته صاحب « **الترشيد** » !!!.

(٣) وانظر أيضا هنا كيف يوجه أهل العلم الآية رعاية لحق نبي كريم متفق على تبجيله بين أهل الأديان الثلاثة ، فإلى متى يسكت عن إهانة الأنبياء حفاظاً على منزلة شخص ؟

ومن العجيب أن بعض من كنت أحسن به الظن قام على منبر صاحب « **الترشيد** » يدافع عنه فذكر هذا الكلام الذي ذكره عن موسى عليه السلام بما فيه من بلايا ، والله المستعان !.

ثم كيف تقاس أحوال الأنبياء على أحوال هؤلاء السفهاء[١] .

وأما أخذ موسى برأس أخيه ، فقد قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في " **تفسيره** " (٤ / ٢٧٢٥) : وللعلماء في أخذ موسى برأس أخيه أربع تأويلات :

– **الأول** : أن ذلك كان متعارفا عندهم ، كما كانت العرب تفعله من قبض الرجل على لحية أخيه وصاحبه إكراما وتعظيما ، فلم يكن ذلك على طريق الإذلال .

– **الثاني** : أن ذلك إنما كان ليُسِر إليه نزول الألواح عليه ، لأنها نزلت عليه في هذه المناجاة ، وأراد أن يخفيها عن بنى إسرائيل قبل التوراة ، فقال له هارون : لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي لئلا يشتبه سراره على بني إسرائيل بإذلاله .

– **الثالث** : إنما فعل ذلك به لأنه وقع في نفسه أن هارون مائل مع بني إسرائيل فيما فعلوه من أمر العجل ، ومثل هذا لا يجوز على الأنبياء .

– **الرابع** : ضم إليه أخاه ليعلم ما لديه ، فكره ذلك هارون لئلا يظن بنو إسرائيل أنه أهانه ، فبين له أخوه أنهم استضعفوه ، يعني عبدة العجل . وكادوا يقتلونه ، أي قاربوا ، فلما سمع عذره ، قال : رب اغفر لي ولأخي ، أي اغفر لي ما كان من الغضب الذي ألقيت من أجله الألواح ، ولأخي لأنه ظنه مقصرا في الإنكار عليهم وإن لم يقع منه تقصيرٌ ، أي اغفر لأخي إن قصّر.

وأما فقء موسى عين ملك الموت عليهما السلام ، فقد قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في " **تفسيره** " ( ٤ / ٢١٢٩) : واختلف العلماء في تأويل لطم موسى عين ملك الموت وفقئها على أقوال :

---

(١) قاله ابن الجوزي في " **تلبيس إبليس** " ص (٢٦٠) .

– **منها** : أنها كانت عينا متخيلة ، لا حقيقة ، وهذا باطل لأنه يؤدي إلى أن ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له .

– **ومنها** : أنه عليه السلام لم يعرف ملك الموت ، وأنه رأى رجلا دخل منزله بغير إذنه يريد نفسه ، فدافع عن نفسه ، فلطم عينه ففقأها ، وتجب المدافعة في هذا بكل ممكن ، وهذا وجه حسن لأنه حقيقة في العين والصك ، قاله الإمام أبو بكر بن خزيمة ، غير أنه اعترض عليه بما في الحديث ، وهو أن ملك الموت لما رجع إلى الله تعالى قال : ( **يا رب أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت** ) ، فلو لم يعرفه موسى لما صدق القول من ملك الموت ، وأيضا قوله في الرواية الأخرى : ( **أجب ربك** )[1] يدل على تعريفه بنفسه ، والله أعلم .

– **ومنها** أن موسى عليه السلام كان سريع الغضب إذا غضب طلع الدخان من قلنسوته ورفع شعر بدنه جبته ، وسرعة غضبه كانت سببا لصكه ملك الموت . قال ابن العربي : وهذا كما ترى ، فإن الأنبياء معصومون أن يقع منهم ابتداء مثل هذا في الرضا والغضب .

– **ومنها** ، وهو الصحيح من هذه الأقوال : أن موسى عليه السلام عرف ملك الموت ، وأنه جاء ليقبض روحه ، لكنه جاء مجيء الجازم بأنه قد أمر بقبض روحه من غير تخيير ، وعند موسى ما قد نص عليه نبينا محمد ﷺ من أن الله لا يقبض روح نبي حتى يخيره .

فلما جاءه على غير الوجه الذي أعلم بادر بشهامته وقوة نفسه إلى أدبه ، فلطمه ففقأ عينه امتحانا لملك الموت ، إذ لم يصرح له بالتخيير ، ومما يدل على

(١) رواه مسلم ( ٢٣٧٢ ) _ ١٥٨ .

صحة هذا أنه لما رجع إليه ملك الموت ، فخيره بين الحياة والموت اختار الموت ، واستسلم . والله بغيبه أحكم وأعلم . ا هـ .[١]

وعلى أى حال ، فإن أحدا من أهل العلم لم يحمل هذه الأمور على أنها زلات لموسى عليه السلام ، كما صنع صاحب « **الترشيد** » ، ومما يدل على أنها ليست على جهة الذنب من موسى عليه السلام كونه عليه السلام يذكر يوم القيامة قتله النفس التي لم يؤمر بقتلها ، مع أن الله أخبرنا بأنه غفر له ، ولم يذكر هذه الأمور ، وليس فيها إخبار بمغفرة الله له إياها ، فدل على أنه عليه السلام لم يفعلها على جهة الذنب ، والله المستعان .

---

(١) أين الرجوع إلى أقوال المفسرين ، كما يزعم أنه يفعله كما في « **ترشيده** » ص ( ٥٣ ) ؟ أم أن الرجوع هنا لا يخدم الغرض المعروف ؟ ، ولا قوة إلا بالله !!!.

## اعترافه بفعله ما يجب ستره

- **ثم قال** صاحب « **الترشيد** » ص (٥٠) : فاستر على العباد ، ولا تفضحهم ، ففي فضيحتهم إثم ، وفي الستر عليهم أجر ، وستر من الله عليك يوم القيامة ، وعرضهم عرضك ، وفضيحتهم فضيحة لك ، فالمسلمون جسد واحد ، فالحذر الحذر من فضيحتهم ، والتشهير بهم .

قال الله سبحانه : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِى الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ .

[سورة النور : ١٩] .

وقال النبي ﷺ : « **لا يستر عبد عبدا في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة** » .

وقال ﷺ : « **من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة** » . انتهى كلامه .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : الظاهر أنه يعني ما كشفته مما كان يخفيه من الحقائق مثل ما يأتي :

**١- إخفاؤه ما يكون سببا لتقوية حديث ليتسنى له الطعن في شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ برميه بالتساهل .**

**٢- قصده تنقص الشيخ ـ رحمه الله ـ ، فأظهرت ذلك بالأدلة القاطعة .**

**٣- سرقته تخريجات الشيخ ـ رحمه الله ـ ، مع تفننه في إخفائها .**

**٤- سرقته تخريجات طلبة العلم .**

فكلامه هنا كالإقرار منه بوقوع ذلك منه ، إلا أنه يطالبنا بأن نستره ، ويتوعد من لا يفعل بوقوعه في الإثم ، وهذا أيضا من المواقف التي فيها جمع بين متناقضات ، فحال الذي يطالب الناس بستره حال انكسار ومسكنة ، وحال الذي يتوعد غيره بالوقوع في الإثم حال شخص متعال مترفع على غيره ، والله المستعان .

ثم هل له حق في الستر عليه ؟، وهل من كشف حاله كان آثما كما يقول ؟

الإجابة على ذلك بقول رسول الله ﷺ : « **كل أمتي معافى إلا المجاهرين . وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملا ، ثم يصبح ، وقد ستره الله ، فيقول : يا فلان عملت البارحة كذا وكذا ، وقد بات يستره ربه ، ويصبح يكشف ستر الله عنه** » .[1]

فقد بيَّن النبي ﷺ أن المجاهر بالمعصية يؤاخذ بذلك ، ولا يستر عليه ، ثم بين أن من المجاهرة أن ينشر معصيته بين الناس ، فأي نشر لأفعاله السابقة أكثر من نشرها في كتب تطير في الآفاق .

وسرقة الجهود من الذنوب التي تتعلق بحقوق الآدميين ، وإن مما اتفق عليه أهل العلم في شروط صحة التوبة أن المعصية إذا كانت تتعلق بحق آدمي أن ترد الحقوق إلى أهلها ، وعليه فمن شروط صحة توبة سارق جهود الطلبة وغيرهم أن يبين كل ما أخذه ويرده إلى أصحابه[2] ، والله المستعان .

---

(١) رواه البخاري ( ٦٠٦٩ ) ، ومسلم ( ٢٩٩٠ ) .

(٢) وإيضاحا لشيء من الجهود التي تبذل في التخريج ، فإن الشخص ربما ظل يوماً كاملاً يبحث في الكتب ليقف على موضع حديث في « **مصنف ابن أبي شيبة** مثلا » ، فيكتبه هكذا =

وكذلك فإن الجرح والتعديل مما أجمع عليه المسلمون : قال النووي ـ رحمه الله ـ في « **رياض الصالحين** » ص ( ٥٨٦ ) فيما يباح من الغيبة : منها جرح المجروحين من الرواة والشهود ، وذلك جائز بإجماع المسلمين ، بل واجب للحاجة . اهـ .

ومن الأدلة على مشروعية الجرح لمصلحة شرعية ما في « **الصحيحين** » من حديث عائشة رضي الله عنها : « **قالت هند أم معاوية لرسول الله ﷺ : إن أبا سفيان رجل شحيح ، فهل عليّ جناح أن آخذ من ماله سرًّا ؟**

**قال : خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف** ) .[1]

وفي « **الصحيحين** » من حديث عائشة رضي الله عنها « **أن رجلا استأذن على النبي ﷺ ، فلما رآه قال : بئس أخو العشيرة ، وبئس ابن العشيرة . فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه ، وانبسط إليه ، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطلقت في وجهه ، وانبسطت إليه ، فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدتني فاحشا ؟. إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس**

---

= (٤٣٧/٣) ، فهذا الرقم هو حصيلة جهد يوم كامل ، فيأتي سارق الجهود ، فيأخذه بجرة قلم ، ولا يبالي .

فانظر أي ظلم يقع من فاعله !!!

ومع ذلك يصر على التكتم وعدم إعلان التوبة إلى الله ﷻ .

(١) رواه البخاري ( ٢٢١١ ) ، ومواضع أخرى ، ومسلم ( ١٧١٤ ) ، وغيرهما .

**اتقاء شره** ).[1]

والأدلة في ذلك كثيرة ، ومن أراد المزيد في ذلك ، فليرجع إلى مقدمة كتاب « **نشر الصحيفة** » لشيخنا العلامة مقبل بن هادي ـ رحمه الله ـ .

وطريقة أئمة الجرح والتعديل في تراجم الرواة في جرح كل راوٍ بما يستحق مشهورة ، فمن ذلك :

**١**) ما في « **السير** » (٦/١٢) : قال الذهبي عن يحيى بن أكثم : كان من أئمة الاجتهاد ، وله تصانيف ، وقال طلحة الشاهد : كان واسع العلم بالفقه ، كثير الأدب ، حسن العارضة .

وقال على بن الجنيد : يسرق الحديث .[2]

**٢**) أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي أثنى عليه غير واحد من الأئمة ، ومع ذلك قال محمد بن عبد الله بن نمير : كان يسرق الحديث .

**٣**) محمد بن عيسى بن يزيد ، في « **السير** » (١٣/١٦٥) : قال الحاكم : مشهور بالرحلة والفهم والتثبت ، أخذ عنه أهل مرو .

ومع هذا قال ابن عدي : هو في عداد من يسرق الحديث .

**٤**) غلام خليل - « **السير** » (١٣/٢٨٣) : قال عنه الذهبي : كان له جلالة عجيبة ، وصولة مهيبة ، وأمر بالمعروف واتباع كثير ، ثم قال ـ رحمه الله ـ :

---

(١) رواه البخاري ( ٣١٣٢ ) ، ومواضع أخرى ، ومسلم ( ٢٥٩١ ) ، وغيرهما .

(٢) فانظر أخي القارئ كيف لم يمنع علي بن الجنيد ـ رحمه الله ـ الثناء الكثير على يحيى ابن أكثم من وصفه بسرقة الحديث ؟!

إلا أنه يروي الكذب الفاحش ، ويرى وضع الحديث ، نسأل الله العافية .

وحتى لا أطيل على القارئ أختم بهذا الراوي لبيان معنى سرقة الحديث :

٥) قال الذهبي في « **السير** » ( ١١ / ٥٠٣ ) عن محمد بن حميد الرازي : العلامة الحافظ الكبير ، ثم قال ص ( ٥٠٤ ) :

قال أبو أحمد العسال : سمعت فضلك يقول :

**دخلت على ابن حميد ، وهو يركب الأسانيد على المتون .**

قال الذهبي : **آفته هذا الفعل ، وإلا فما أعتقد أنه يضع متنا ، وهذا معنى قولهم** : **فلان يسرق الحديث .**

● **قلت** : **أي أن متن الحديث ثابت ، ولكن الراوي ينسب لنفسه سماع ما لم يسمع ، ليرفع من شأن نفسه .**

● **فأقول** : فهل نستجيب لصاحب « **الترشيد** » ، حفاظا على مكانته أن تمس ، مع كونه لم يحافظ هو على مكانة أئمتنا في هذا العصر ، وندع هدي سلفنا الصالح ؟!

– **ثم قال** صاحب « **الترشيد** » ص (٥٠) : وأذكر نفسي وإخواني بالتلطف في الألفاظ وبالأدب فيها ، فبدلا من قول : فلان متلاعب متلون في الفتيا والرأي ، نقول : فلان تغير اجتهاده ، عفا الله عنه ، وغفر له ، وبدلا من قول : ضل فلان ، وزاغ ، نقول : اجتهد فلان ، وأخطأ ..... إلى غير ذلك . انتهى كلامه .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : فهل يعني قيام هذه الأوصاف به ، ويطالب

ناصحه أن يتلطف في ذكرها ؟، فبدلا من قول : فلان متلاعب متلون في الفتيا، نستعمل : تغير اجتهاده ، وهكذا .

فأما بالنسبة للألفاظ فهي قوالب للمعاني ، فالكذب هو الإخبار بغير الحقيقة ، فإذا وقفنا على قول يخالف الحقيقة ، فسميناه كذبا لم نكن بذلك خارجين عن الأدب أو متشددين في الألفاظ .

فعلى سبيل المثال ما ذكرناه سابقا من كونه اتهم شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ بتوثيق المجاهيل ، ولم نجد راويا واحدا انفرد الشيخ بتوثيقه وهو مجهول ، هل إذا سمينا هذا القول افتراء على الشيخ أنكون بذلك مبالغين غير متلطفين في الألفاظ ؟. اللهم لا .

هل إذا كان الشخص يذم طريقة معينة ، ثم في الكتاب نفسه يمدحها ، ألا يكون ذلك من التلون ؟ ، وقد سبقت الإجابة على ذلك بما لا حاجة لإعادتها .

نسأل الله ﷻ أن يهدينا وصاحب « **الترشيد** » .

൬൬൬൬൬൬൬൬

## تفنيد لطريقته في التعلم والتعليم

- **قال** في « **ترشيده** » ص (٥٣) : إننا وبالله التوفيق في طريقة بحثنا المسائل نسلك طريقة نراها مرضية ، ونافعة في غاية النفع ، وإن كان بعض إخواننا من أهل العلم والفضل[١] لهم نوع تحفظ بشأنها .

ذلك وبفضل الله أننا عند دراسة مسألة من المسائل ، والبحث فيها ، وتحرير القول للوصول إلى نتيجة مرضية ، نلجأ إلى الآتي :

- **أولا** : استخراج ما في كتاب الله تبارك وتعالى مما يتعلق بهذه المسألة ، ونظر الأحاديث أو الآثار الواردة في تفسير هذه الآيات ، مع الحكم على كل بما يستحق صحة وضعفا ، والنظر في أقوال المفسرين الأولين في تأويل الآيات .

- **ثانيا** : النظر في أحاديث رسول الله ﷺ المتعلقة بالمسألة والحكم عليها بما تستحقه صحة أو ضعفا[٢] وقراءة شروح هذه الأحاديث .

- **ثالثا** : النظر في كتب الإجماع ، وهل المسألة من المسائل المجمع عليها أم لا ؟

---

(١) لينتبه القارئ إلى وصفه لمن نقض طريقة بحثه بأنه من أهل العلم والفضل ، ولا تتعب نفسك في التحقق من شخص الموصوف بذلك ، فإن كتابه « **الترشيد** » ردٌّ على كتابي « **الانتصار** » ، حيث لم يكتب أحد بالنقض عليه في ذلك إلا مقيده ، ولكنها التعمية والإيهام التي لا يكاد يهتدي معها طالب الحق لما يطمئن إليه قلبه .

(٢) لينتبه القارئ إلى التكرار ، فإن هذا مذكور قبل ، وكان يمكن أن يلحق بها قراءة الشروح ، ولكنه نفخ الكلام ، فينبهر الغر .

– **رابعا** : النظر في كتب الآثار التي جمعت الآثار عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، والحكم على هذه الآثار بما تستحقه صحة أو ضعفا .

– **خامسا** : النظر في كتب فقهائنا الأولين من أصحاب المذاهب ، والنظر أيضا في كتب الفقهاء الذين لم يعلم لهم دوام الانتصار لمذهب بعينه .

– **سادسا** : النظر في أقوال علمائنا المعاصرين إن كانت لهم أقوال في هذه المسائل ، وكذلك النظر في كتب الفتاوى . انتهى كلامه .

● **فأقول** : هذه الطريقة التي ذكرها هل هو مسبوق إليها أم أنها من بنات أفكاره ؟

فإن كان مسبوقا إليها _ ولا إخاله كذلك _ فكان عليه أن يسندها إلى من سبقه إليها من باب الأمانة أولا ، ثم من باب تقوية طريقته ثانيا . وإن كان غير مسبوق إليها _ وهو الظاهر _ فهذا أمر عجيب أن يأتي طالب علم في القرن الخامس عشر بأصول للفقه والتفقه لم يُسبق إليها ، بل ينظر إلى هذه الطريقة التي ذكرها بإعجاب شديد وتعالٍ على الآخرين ، وكأنه أتى بما لم يأت به الأوائل ،

– **فيقول** : وبعد هذا البحث المرهق ، وهو وإن كان مرهقا فإنه في الحقيقة أيضا ممتع وشيق وأصيل ...... ، وهذه الطريقة من طرق البحث تكلفنا عناء زائدا ، وجهدا مضنيا[1] ، إلا أننا نشعر بثمرتها وأثرها ، خاصة في باب ترسيخ العلم ، والوقوف على الأدلة وأقوال الأئمة ، ومن ثم نبذ التعصب وطرح التشيخ ، ومن ثم تقليل الخلافات بين المسلمين إلى أكبر درجة ممكنة .انتهى كلامه .

---

(١) تكلف من ؟ هل لصاحب « **الترشيد** » من جهد في هذا البحث المزعوم ؟

• **قلت** : ومن هذا المنطلق تكلم في شيخنا مقبل بن هادى _ رحمه الله رحمة واسعة _ ، وقال إن طريقة تعليمه لا تخرج عالما !

وقد قلت في كتاب « **الانتصار** » ص (٣٠) : إنني ما فهمت مقصده حتى تأملت كتاباته ، فظهر لي أنه يرى في نفسه ما نفاه عن الشيخ ، لكونه يعقب على الأحاديث بنقولات من كتب الفقه يرصها واحدة تلو الأخرى ، وعلمت أنه لم يفهم طريقة الشيخ .

فإن الشيخ _ حفظه الله من بين يديه ومن خلفه[١] _ على طريقة أهل الحديث كالبخاري _ رحمه الله _ الذي يظهر فقهه في تراجمه ، فشيخنا _ حفظه الله[١] _ إذا سئل عن مسألة أجاب بالحديث يستحضره بصحابيِّه ومن أخرجه ، وأما طريقة الفقهاء فهي ذكر أقوال الفقهاء ودليل كل واحد، ثم الترجيح بينها، ومصطفي لم يمش على طريقة هؤلاء ولا أولئك . انتهى من كتاب الانتصار .

فإن شاء الله سأعرض المسألة بشيء من الوضوح ، فأقول :

إن سلفنا _ رحمهم الله _ كانوا يبدءون في تعليم الصغير بحفظ كتاب الله ﷻ ، ثم بعد ذلك يبدأ بسماع الحديث وحفظه ، ويدور على الشيوخ ، فيأخذ عنهم الحديث ، ويأخذ عنهم فهمه ، فما يبلغ مبلغ الرجال حتى يكون قد أحاط بأكثر السنة ، ولا ننسى أن اللغة لم تكن تغيرت ، وتبدلت عند المتقدمين ، فكان يكفي أحدهم أن يحمل كتاب الله ، وأحاديث رسول الله ﷺ ، وفتاوى الصحابة ، والتابعين لكي يكون إماما للناس يرجعون إليه في أمور دينهم .

وكان بجانب هذا الاتجاه اتجاه آخر لم يعتن كثيرا بالسنن وحفظها

---

(١) كذا قلت في حياة الشيخ _ رحمه الله رحمة واسعة _ .

والرحلة في تحصيلها ، وإنما قنعوا بكتاب الله ، وجملة مما وصلهم من حديث رسول الله ﷺ ، وهم أهل الرأي ، فراحوا يقيسون ما ليس عندهم فيه نص على ما يشبهه مما عندهم من النصوص ، فربما خالفوا بعض النصوص ، إما لكونهم لم يقفوا عليها ، أو لكونهم قدموا القياس عليها ، ومن ثم نجد أن أهل الحديث يشددون في إنكارهم على أهل الرأي .

ثم جاء الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ في أواخر القرن الثاني الهجري ، فانتصر لطريقة أهل الحديث ، حتى لقب بناصر السنة ، لكنه اعتنى بفقه الأحاديث ، والتوفيق بينها أكثر من اعتنائه بنقد الأسانيد ، وإظهار عللها ، ومع هذا فهو يجل أهل الحديث ، حتى إنه كان لا يستنكف أن يقول : هذا حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ، ويرده ، ولا يحتج به بمجرد ذلك [١] .

ثم لما انتشرت مذاهب الأئمة الأربعة ، واعتمدها الناس ، حتى أدى ذلك إلى التعصب المذهبي في غالب الأحيان والأحوال ، صارت طريقة التعلم في الأغلب إلى البدء بمختصر من المختصرات على مذهب من المذاهب المتبعة ، ثم يتدرجون مع الطالب إلى كتاب أعلى منه ، فعلى سبيل المثال في الفقه الحنبلي نجد كتاب « **زاد المستقنع** » للشيخ شرف الدين موسى بن أحمد المقدسي ، مختصر من كتاب « **المقنع** » لابن قدامة ، وكتاب « **المقنع** » كتاب متوسط ، يذكر القولين ، والروايتين ، والوجهين ، والاحتمالين في المذاهب ، ولكن بدون ذكر الأدلة ، أو التعليل إلا نادرًا .

ولابن قدامة كتاب فوق « **المقنع** » اسمه « **الكافي** » يذكر القولين أو

---

(١) راجع كتاب « **اختصار علوم الحديث** » لابن كثير ص ( ٧٩ ) .

الروايتين ، أو الوجهين في المذهب ، أو الاحتمالين ، ولكنه يذكر الأدلة والتعليل ، إلا أنه لا يخرج عن مذهب أحمد .

وله كتاب فوق ذلك هو « **المغني** » : فقه مقارن يذكر القولين ، والروايتين عن الإمام أحمد ، وغيره من علماء السلف والخلف .

وله كتاب « **العمدة في الفقه** » ، وهو مختصر على قول واحد ، لكنه يذكر الأدلة مع الأحكام(١) .

ويرى أصحاب هذه الطريقة في التعلم أن من مزاياها أن طالب العلم إذا بدأ بمختصر في مذهب من المذاهب المعتبرة ، يكون عنده تصور عام لجميع المسائل الشرعية ، بخلاف من يبدأ بتحرير كل مسألة بأدلتها ، فإنه يمضي عليه وقت طويل وليس عنده إلا مجموعة من المسائل يتقنها ، وباقي مسائل الشرع لا علم عنده بشيء منها(٢) .

وهناك طريقة أخرى في طلب العلم الشرعي ، سلكها بعض أهل العلم المعاصرين في التدريس، وهي تدريس الفقه المقارن مع الطلبة الذين عندهم فهم، وإن لم يكونوا قد درسوا مختصرا في الفقه ، وهذه الطريقة سلكها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، وحذا حذوه بعض طلبة العلم ولما صبروا عليها وجدوا واجتهدوا انتفعوا ، وحصلوا علما ، ونفع الله بهم .

فتخلص من ذلك أن طرق تحصيل العلم على ثلاث طرق ، طريقة أهل الحديث ، وهي كما سبق تتلخص في الإقبال على كتب السنة حفظا ودراسة

---

(١) « **الشرح الممتع** » ( ١ / ١٣ ) للشيخ محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله ـ .

(٢) راجع محاضرات الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في طلب العلم .

وفهما بالأخذ عن أهل العلم .

وطريقة التدرج من المختصرات إلى المطولات .

وطريقة دراسة الفقه المقارن للطلبة ذوي الفهم .

ولا بد مع الطرق الثلاث أن يراعى ما يلي :

١- دراسة أصول العلوم كأصول الحديث ( المصطلح ) وأصول الفقه واللغة العربية وهى ما يسمى بعلوم الآلة .

٢- دراسة العقيدة دراسة جيدة .

٣- دراسة مسائل المنهج وفهمها حتى لا يغتر بفكر منحرف .

٤- دراسة الآداب والتخلق بها ، وتهذيب السلوك .

٥- المتابعة مدة من الزمان لعبادة الشخص ومعاملته مع ربه ﷻ ومراقبته له .

وما أظن أن أحدًا يريد الخير بمن يتبعه ويقصده يخالفني في شيء مما ذكرت قبل .

فإذا نظرنا إلى صاحب « **الترشيد** » ومنهجه مع من عنده فإننا نجد الأمر مختلفا عن ذلك تماما ، فإنه لا يفرق في ذلك بين صغير وكبير ، ولا متأدب وغيره ، ولا حديث عهد بالتزام أو بعيده .

فيأتيه الغلام عمره ثلاثة عشر عاما ، فيدخله على تخريج الأحاديث ويسند إليه بحثا ، ولا يكتفي بذلك ، بل ينفخ فيه ، ويجرئه على أهل العلم ، فيقول له : إن عملك هذا أفضل من عمل الشيخ الألباني ، فتكبر نفسه ، ويستصغر الآخرين ، ويحتقر الدعاة وأهل العلم .

وإن أَنْسَ فلا أنس ذاك الرجل الذي كان منحرفا شريرا، ثم إن الله ﷻ شاء له الهداية ، فأقبل على الطاعات بهمة عالية ، فأذكر أنـــه في أول التزامـــه اعتكف معنا العشر الأواخر من رمضان ، وكان خباؤه قريبا من خبائي ، فكان يقرأ القرآن ليل نهار ، وكنت أفتر عن القراءة ولا يفتر ، فكنت أتعجب مـــن شدة إقباله ، ثم إن صاحب « **الترشيد** » أعطاه بعد ذلك بحثا ، وكالعادة يقول له : اجتهد يا فلان ، فإن بلدتكم ليس فيها أحد ، فتكبر نفسه، ويحتقر إخوانه، مع أن في بلدته إخوة أفاضل .

وفي يوم بدأ بعض الإخوة يدرس للناس كتاب صفة صـــلاة الـــنبي ﷺ لشيخنا الألباني ، فقام ذاك الرجل في المسجد ، وبجرأته المعروفـــة ، وبصـــوت مرتفع قائلا : الألباني متساهل .

ثم استمر هذا الرجل مع صاحب « **الترشيد** » زمانا ، حتى أتم تصـــنيف جزء ، وقدم له صاحب « **الترشيد** » ، وطبعت الرسالة ، ثم إن هـــذا الرجـــل وقعت منه هنة من الهنات ، فاطلع عليها بعض الإخوة ، فأنكروا عليه ، واتخذوا منه موقفا ، فلم يبال بهم ، فلما بلغ الأمر صاحب « **الترشيد** » تكلم فيه بكلام شديد ، فلما علم الرجل ذلك حلق لحيته ، وانـــتكس ، نســـأل الله الســـلامة والعافية ، وأن يرده للحق ردا جميلا ، فكيف ينتقل الرجل من شر مستطير إلى تخريج الأحاديث ، والحكم عليها ، والكلام في الجرح والتعديل ، لـــيس بـــين الحالين بضعة شهور .

أيوافق على هذه الطريقة أحد شم رائحة العلم ؟ ، ثم بعد ذلك توصف هذه الطريقة بأنها « مرضية ، ونافعة في غاية النفع » ، إلى غير ذلك مما سبق من

الثناء عليها .[1]

وإذا نظرت ما سوده في بيان طريقته في البحث ، تجد أن ما فيها من نفع فهو موجود في كتب علمائنا :

- **فقوله** : استخراج ما في كتاب الله وكذلك أحاديث رسول الله ﷺ فهل يخلو كتاب أحكام من ذلك ، وأما النظر في الإجماع فهو أول ما يـذكره أي عالم يتكلم في الأحكام ، وأما النظر في الآثار والحكم على أسانيدها ، فإن هذا في غالب الأحيان تضييع للجهد فيما ليس وراءه كبير طائل ، إذ إن المسألة إذا كانت خلافية ، فعلى سبيل المثال لأهل العلم فيها قولان ، فما فائدة تحقيق الأسانيد لأقوال سعيد بن جبير والحسن ومحمد بن سيرين وغيرهم ، فسواء صح عنهم الإسناد أو لم يصح ، فالخلاف ثابت ، وسيأتي بيان المسألة وإيضـاحها بالتعرض لبعض المواضع من كتاباته ، وأما الرجوع إلى أقوال العلماء المعاصرين،

---

(١) وليس هذا رأيا انفرد به واحد ، فلقد قال له أخونا الشيخ أبو إسحاق الحويني _ حفظه الله _ في جلستنا معه بالمنصورة : إن الذي أعرفه عن طريقة الشيخ مصطفي في التعليم أنه يجرئ طلبته على أهل العلم ، وخاصة على الشيخ الألباني ، ويجب عليه أن يغير طريقته ، فيعلم الطلبة الأدب أولا ، ثم يختار منهم من يستحقون أن يعطيهم مفاتيح العلوم ، فإذا كانوا خمسة عشر يختار منهم اثنين الذين يستحقون ذلك .

ولقد اجتمعنا في بيت أخينا الشيخ أبي إسحاق : أنا والإخوة : مجدي عرفات، وأحمد العيسوي، وفؤاد سراج ، ومقدام الحضري ، فاجتمعت الكلمة على أن صاحب « **الترشيد** » يجرئ الطلبة على أهل العلم وخاصة على الشيخ الألباني ، وكل من الحاضرين العارفين بحاله كان يدلي بأدلته على هذا الأمر .

فما أدري أللاستفادة منهم أم لنقدهم ، وعلى أي حال فمن اطلع على كتاباته يجده لا يكاد يذكر أحدًا من المعاصرين إلا أن يكون الشيخ الألباني لنقده وتعقبه .

الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون فيه فائدة هو جمع طرق الأحاديث والحكم عليها ، وهذا موجود عند غيره ، كعمل شيخنا شيخ الإسلام الألباني _ رحمه الله _ في كتابه العظيم « **إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل** » ، وغيره من كتبه القيمة ، وكذلك عمل العاملين في الحديث السائرين على طريق الأئمة .

وعمله في ذلك يداخله ما يداخله مع ما يأخذ من جهد غيره [(١)] ، وسيأتي مزيد بيان في الكلام على الحكم على الأحاديث فيما بعد .

والآن نعرض لبعض المواضع من كتبه ، لنستبين مدى موافقتها لما سبق ذكره : قال في كتابه « **جامع أحكام النساء** » (٢ / ٣٨٣) :

## هل على المرأة كفارة إذا جامعها زوجها في رمضان[(٢)] ؟

قال الإمام البخاري _ رحمه الله _ حديث ( ١٩٣٦ ) :

---

(١) وإذا أردت أن تقف على حقيقة حال صاحب « **الترشيد** » ، ومعرفته بالحديث ، فارجع إلى كتاب « **الانتصار** » ، لتقف على أمثلة من عمله الحديثي الوحيد ، وهو تخريج « **منتخب عبد بن حميد** » .

(٢) أرجو من القارئ الكريم أن يتصبر حتى ينتهي من قراءة ما سوده في هذه المسألة ، وأنا عاذرك أخي إن أصابك الملل والضجر من متابعة نقولاته ، ولكن ما لنا حيلة في التحقق من صحة كلامه إلا بالتطبيق العملي لما كتبه في مسائل الأحكام حتى يكون حكمنا ببينة ، أسأل الله ﷻ أن يرزقنا وإياك الصبر ، وأن يهدي من اضطرنا لذلك ، والله المستعان .

حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني حميد ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة ﷺ قال : **بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل ، فقال : يا رسول الله هلكت . قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ : هل تجد رقبة تعتقها ؟.**

قال : لا . **قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟**

قال : لا . **قال : فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟**

قال : لا . **قال : فسكت**[1] **النبي ﷺ ، فبينما نحن على ذلك أُتي النبي ﷺ بعَرَق فيها تمر** _ والعرق : المكتل . _

**قال : أين السائل ؟** فقال : أنا ، **قال : خذ هذا ، فتصدق به** ، فقال الرجل : على أفقر مني يا رسول الله ، فوالله ما بين لابتيها _ يريد الحرتين _ أهل بيت أفقر من أهل بيتي ، **فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : أطعمه أهلك . صحيح**[2]

وأخرجه البخاري في مواطن من « **صحيحه** » ، ومسلم ص (٧٨١) ، وأبو داود ( ٢٣٩٠ ) ، والترمذي ( ٧٢٤ ) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ( ١٦٧١ ) وعزاه المزي للنسائي .

**تنبيه** : وردت زيادة في هذا الحديث ، وهي (**وأهلكت**) ذكرها البيهقي

---

(١) كذا في « **أحكام النساء** » ، والذي في البخاري : « **فمكث** » .

(٢) انظر أخي القارئ كيف يخرج الحديث من « **صحيح البخاري ومسلم** » ، ثم ينص على صحته، وكأن الناس لا يقنعون بتصحيح البخاري ومسلم حتى يوافقهما « **صاحب الترشيد** » ، والله المستعان .

ـ رحمه الله تعالى ـ في « **سننه** » (٢٢٧/٤) باب رواية من روى في هذا الحديث لفظة لا يرضاها أصحاب الحديث ، ونقل البيهقي عن شيخه أبي عبد الله الحافظ تضعيفها من عدة أوجه ، فليراجعها من شاء هناك .

– الحديث فيه أن الرسول ﷺ أمر الرجل بالكفارة ، هذه المسألة تتكون من شقين : أحدهما : هل تفطر المرأة بهذا الجماع أم لا ؟ والثاني : هل عليها كفارة أم لا ؟

أما كونها هل تفطر أم لا تفطر !!! ، فالأظهر أنها تفطر[1] لقول الله تبارك وتعالى : **يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي** . أما الكفارة ففيها الخلاف المذكور . والله أعلم ، وسكت عن المرأة ، ولهذا اختلف أهل العلم في المرأة التي جامعها زوجها : هل عليها كفارة أم لا ؟

– فذهب الجمهور من أهل العلم ، وأبو ثور ، وابن المنذر إلى أن الكفارة تجب على المرأة أيضا ، على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرة والأمة ، والمطاوعة والمكرهة ، وهل هي عليها أم على الرجل عنها ، نقل هذا عنهم الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ « **فتح الباري** » ( ٤ / ١٧٠ ) .

– بينما ذهب الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ وغيره إلى خلاف ذلك ، فقال الشافعي ـ رحمه الله ـ في « **الأم** » ( ٢ / ٨٥ ) : ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يزاد عليها على الرجل ، وإذا كفَّر أجزأ عنه وعن امرأته .

وها هي بعض التفاصيل لأهل العلم في ذلك :

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ « **الأم** » (٨٥/٢ الجزء الأخير) :

---

(١) هل للقول بعدم الإفطار وجه حتى يقول الأظهر ؟!.

ولو جامع صبية لم تبلغ أو أتى بهيمة فكفارة واحدة ، ولو جامع بالغة كانت كفارة على الرجل[١] ، وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته ، وكذلك في الحج والعمرة ، وبهذا مضت السنة ، ألا ترى أن النبي ﷺ لم يقل تكفر المرأة ، وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر المرأة . قال الشافعي : فإن قال قائل : فما بال الحد عليها في الجماع، ولا تكون الكفارة عليها ؟ قيل : الحد لا يشبه الكفارة .

ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد والثيب والبكر ، ولا يختلف الجماع عامدا في رمضان مع افتراقهما في غير ذلك ، فإن مذهبنا وما ندعي إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كما فرقت .

● قال البيهقي ـ رحمه الله ـ « **السنن الكبرى** » ( ٤ / ٢٢٨ ) :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبا العباس ابن الوليد بن مزيد أخبرني أبي قال سئل الأوزاعي عن رجل جامع أهله في رمضان .

قال : عليهما كفارة واحدة إلا الصيام ، فإن الصيام عليهما جميعا .

قيل له : فإن استكرهها ؟ قال : عليه الصيام وحده ، صحيح عن الأوزاعي .

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ « **معالم السنن** » (٢/٧٨٤) مع سنن أبي داود :

وفي أمره الرجل بالكفارة لما كان منه من الجناية دليل على أن على المرأة

---

(١) انظر قبل سطرين نفس كلام الشافعي ، فلم التكرار الممل ؟!.

كفارة مثلها ، لأن الشريعة قد سوّت بين الناس في الأحكام إلا في مواضع قام عليها دليل تخصيص ، وإذا لزمها القضاء لأنها أفطرت بجماع متعمد كما وجب على الرجل وجبت عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء .

وهذا مذهب أكثر العلماء . وقال الشافعي يجزيهما كفارة واحدة ، وهي على الرجل دونها . وكذلك قال الأوزاعي ، إلا أنه قال : إن كانت الكفارة بالصيام كان على كل واحد منهما صوم شهرين .

واحتجوا لهذا القول بأن قول الرجل ( **أصبت أهلي** ) سؤال عن حكمه وحكمها ، لأن الإصابة معناها أنه واقعها وجامعها ، وإذا كان هذا الفعل قد حصل منه ومنها معا ، ثم أجاب النبي ﷺ عن المسألة ، فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل ، ولم يعرض لها بذكر دل أنه لا شيء عليها ، وأنها مجزئة في الأمرين معا ، ألا ترى أنه بعث أنيسا إلى المرأة التي رميت بالزنا ، وقال : إن اعترفت فارجمها .

فلم يهمل حكمها لغيبتها عن حضرته ، فدل هذا على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك ، ولم يسكت عنها .

● **قلت** : وهذا غير لازم ، وذلك أن هذه حكاية حال لا عموم لها ، وقد يمكن أن تكون المرأة مفطرة بعذر من مرض أو سفر ، أو تكون مكرهة أو ناسية لصومها أو نحو ذلك من الأمور ، وإذا كان كذلك لم يكن ما ذكروه حجة يلزم الحكم بها .

واحتجوا أيضا في هذا بحرف لا أزال أسمعهم يروونه في هذا الحديث ، وهو قوله : ( **هلكت وأهلكت** ) ، قالوا : فدل قوله : ( **وأهلكت** ) على مشاركة المرأة إياه في الجناية ، لأن الإهلاك يقتضي الهلاك ضرورة كما القطع

يقتضي الانقطاع .

● **قلت** : وهذه اللفظة غير موجودة في شيء من رواية هذا الحديث ، وأصحاب سفيان لم يرووها عنه ، وإنما ذكروا قوله ( **هلكت** ) حسب ، غير أن بعض أصحابنا حدثني أن المعلى بن منصور روى هذا الحديث عن سفيان فذكر هذا الحرف فيه ، وهو غير محفوظ ، والمعلى ليس بذاك في الحفظ والإتقان .

قال ابن قدامة في « **المغني** » ( ٣ / ١٢٣ ) :

**فصل** : ويفسد صوم المرأة بالجماع بغير خلاف نعلمه في المذهب ، لأنه نوع من المفطرات ، فاستوى فيه الرجل والمرأة كالأكل ، وهل يلزمها الكفارة؟ على روايتين ، إحداهما : يلزمها ، وهو اختيار أبي بكر ، وقول مالك وأبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر ، ولأنها هتكت صوم رمضان بالجماع ، فوجبت عليها الكفارة كالرجل ، والثانية : لا كفارة عليها ، قال أبو داود : وسئل أحمد عمن أتى أهله في رمضان أعليها كفارة ؟ قال : ما سمعنا أن على امرأة كفارة ، وهذا قول الحسن ، وللشافعي قولان كالروايتين .

ووجه ذلك أن النبي ﷺ : أمر الواطئ في رمضان أن يعتق رقبة ، ولم يأمره في المرأة بشيء مع علمه بوجود ذلك منها ، ولأنه حق مال يتعلق بالوطء من بين جنسه ، فكان على الرجل كالمهر .

وقال ابن قدامة « **المغني** » ( ٣ / ١٢٣ ) [١] :

وإن أكرهت المرأة على الجماع فلا كفارة عليها رواية واحدة ، وعليها القضاء ، قال مهنا : سألت أحمد عن امرأة غصبها رجل نفسها ، فجامعها

(١) انتبه إلى التكرار في العبارة .

أعليها القضاء ؟ قال : نعم . قلت : وعليها الكفارة ؟ قال : لا ، وهذا قول الحسن ، ونحو ذلك قول الثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي ، وعلى قياس ذلك إذا وطئها نائمة ، وقال مالك في النائمة : عليها القضاء بلا كفارة ، والمكرهة عليها القضاء والكفارة ، وقال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر : إن كان الإكراه بوعيد حتى فعلت فكقولنا ، وإن كان إلجاء لم تفطر ، وكذلك إن وطئها وهى نائمة ، ويخرج من قول أحمد في رواية ابن القاسم كل أمر غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء ولا غيره ، أنه لا قضاء عليها إذا كانت ملجأة أو نائمة ، لأنها لم يوجد منها فعل فلم تفطر ، كما لو صب في حلقها ماء بغير اختيارها ، ووجه الأول أنه جماع في الفرج ، فأفسد الصوم ، كما لو أكرهت بالوعيد ، ولأن الصوم عبادة يفسدها الوطء ، ففسدت به على كل حال كالصلاة والحج ، ويفارق الأكل فإنه يعذر فيه بالنسيان بخلاف الجماع .

وفي « **بدائع الصنائع** » للكاساني ( ٢ / ٩٨ ) :

وأما المرأة فكذلك يجب عليها عندنا إذا كانت مطاوعة ، وللشافعي قولان ، في قول : لا يجب عليها أصلا ، وفي قول : يجب عليها ، ويتحملها الرجل . وجه قوله الأول أن وجوب الكفارة عرف نصا بخلاف القياس لما نذكر ، والنص ورد في الرجل دون المرأة ، وكذلك ورد بالوجوب بالوطء ، وإنه لا يتصور من المرأة ، فإنها موطوءة ، وليست بواطئة ، فبقى الحكم فيها على أصل القياس ، ووجه قوله الثاني أن الكفارة إنما وجبت عليها بسبب فعل الرجل ، فوجب عليه التحمل كثمن ماء الاغتسال ، ولنا أن النص وإن ورد في الرجل ، لكنه معلول بمعنى يوجد فيهما ، وهو إفساد صوم رمضان بإفطار كامل حرام محض متعمدا ، فتجب الكفارة عليها بدلالة النص ، وبه يتبين أنه لا سبيل إلى التحمل ، لأن الكفارة إنما وجبت عليها بفعلها ، وهو إفساد الصوم ،

ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة العلماء ، وقال الأوزاعي : إن كفر بالصوم فلا قضاء عليه ، وزعم أن الصومين يتداخلان..

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ « **فتح الباري** » (٤/١٧٠) :

واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ، وكذا قوله في المراجعة ( **هل تستطيع** ) ، و ( **هل تجد** ) ، وغير ذلك ، وهو الأصح من قولي الشافعية ، وبه قال الأوزاعي ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر : تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرة والأمة والمطاوعة المكرهة ، وهل هي عليها أو على الرجل عنها ، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة ، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك ، لأنها لم تعترف ولم تسأل ، واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكما ما لم تعترف ، وبأنها قضية حال ، فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار ، ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لاشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم لما لم يأمره بالغسل ، والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين ، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء .....

قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في « **التفسير** » ( ٢ / ٢١٥ ) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ** ﴾ :

واختلفوا أيضا فيما يجب على المرأة يطؤها زوجها في شهر رمضان ، فقال مالك ، وأبو يوسف ، وأصحاب الرأي : عليها مثل ما على الزوج ،

وقال الشافعي : ليس عليهما إلا كفارة واحدة ، وسواء طاوعته أو أكرههـا ، لأن النبي ﷺ أجاب السائل بكفارة واحدة ، ولم يُفصِّل، وروى عن أبي حنيفة : إن طاوعته فعلى كل واحد منهما كفارة ، وإن أكرهها فعليه كفارة واحدة لا غير ، وهو قول سحنون بن سعيد المالكي ، وقال مالك : عليه كفارتان ، وهو تحصيل مذهبه عند جماعة من أصحابه . انتهى كلام صاحب « **الترشيد** » على هذه المسألة .

وأنا أحب أن يوقفني صاحب « **الترشيد** » على ما زعمه من الإرهاق ، والعناء الزائد ، والجهد المضني الذي تكلفه في هذه المسألة .

إنك ـ أخي القارئ ـ إذا نظرت إلى ما سوده في هذه المسألة تجد أنه لم يزد على أن نقل كلام أصحاب المذاهب ، ورص الأقوال بعضها وراء بعض ، وما في ذلك من جهد سوى أن يصور الصفحة التي فيها الكلام الخاص بتلـك المسألة ، ثم يقص القدر الذي يريد إثباته ، ثم يلصقه ، فأي جهد في هذا ؟!!!

أليس هذا من التغرير ؟

ثم إن الكلام يتكرر ، فتجده قد نقل كلام الشافعي ، ثم تجـد كـلام الشافعي موجودا في كلام ابن قدامة ، وفي كلام الكاسـاني ، وابـن حجـر والقرطبي ، فينفخ الكتاب بلا كبير فائدة ، وكأنه يرمي إلى ما ذكره في ترشيده ص (٥٨) حيث قال : ومن الناشرين من يعمد عند شراء الكتاب من مؤلفه إلى عدد الصفحات .

ثم أين عمله في المسألة ؟ إنه عرض الأقوال المتعارضة ، وترك القارئ في

حيرة[١] ، أين دوره ؟ وما صنيعه ؟

إن طالب العلم المبتدئ يستطيع أن يقف على هذه الأقوال من مصادرها ، فأعلمني أيها القارئ الكريم ، ما الذي يستفيده طالب العلم من صاحب « **الترشيد** » ؟. وليتضح لك الأمر جليا أذكر هنا ما ذكره ابن رشد في هذه المسألة ، فقد قال في كتابه القيم « **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** » (١٩٨/٣) :
وأما المسألة الثالثة : وهو[٢] اختلافهم في وجوب الكفارة على المرأة إذا طاوعته على الجماع .

فإن أبا حنيفة وأصحابه ومالكا وأصحابه أوجبوا عليها الكفارة .

وقال الشافعي وداود : لا كفارة عليها . وسبب اختلافهم معارضة ظاهر الأثر للقياس ، وذلك أنه ﷺ لم يأمر المرأة في الحديث بكفارة ، والقياس أنها مثل الرجل إذا[٣] كان كلاهما مكلفا . اهـ .

فانظر إلى طريقة أهل العلم حيث عرض المسألة في هذه الأسطر القليلة بما يسهل على طالب العلم حفظها ، مع استيفائه خلاصة ما في المسألة من أقوال وأدلة[٤] بما لا تجده عند ذاك المعجب بعمله المتطاول على أهل العلم .

---

(١) إن صنيعه ليذكرني بطريقة تذكر ، وهي : أن بدوياً استعملوه في المرور في ميدان عام فيه ملتقى طرق كثيرة ، فأشار إلى السيارات في كل الاتجاهات بالوقوف ، فوقف الجميع ، فنظر إليها ، فلم يجد حيلة يفض بها هذا الاشتباك فانسل قائلا ما معناه : مالي في أمركم حيلة ؟!
(٢) كذا بالأصل ، وصوابه : وهي
(٣) كذا بالأصل ، والصواب : إذ
(٤) ومن المناسب ذكر قول بعضهم : أول دلالتها هضم المصنف للمسألة قبل أن يكتب فيها وأن يحررها ، فقد تحررت المسألة في ذهنه أولا ، ثم حررها كتابة ، ولعلك أيها القارئ ترى معي أن ما يصنعه صاحب « **الترشيد** » هو كتابة كلام لعله لم يره قبل أن يكتبه.

وقد عرضت هذه المسألة كمثال يسترشد به القارئ الكريم ليتفحص كتاب « **أحكام النساء** » لصاحب « **الترشيد** » ، ويتحقق من صحة دعواه ويقف بنفسه على الحقيقة ، وعلى مدى صحة الدعاوى التي أطلقها ، وهل قد أرهقه هذا العمل فعلا ، وكلفه عناء زائدا وجهدا مضنيا ، أم أنه مجرد قص ولصق ، وتكثير للصفحات دون كبير فائدة ؟.

إن الجهد الذي بذله صاحب « **الترشيد** » في جمع كتابه « **أحكام النساء** » لا يقارن بالجهد الذي بذله شيخنا شيخ الإسلام الألباني ـ رحمه الله ـ في تأليف كتابه « **الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد** » ، مع أن الأول يحوى خمس مجلدات كبار ، والثاني لا تبلغ صفحاته ثمانين ، وحتى لا يظن بعض الناس أنني أبالغ فيما ذكرت سأوضح الأمر بما يأتي : إنه لما ادعى بعض أهل الزيغ أن القطيعي زاد في « **مسند الإمام أحمد** » حتى صار ضعفيه ، قام الشيخ ـ رحمه الله ـ بعدة أبحاث ليثبت زيف هذه الدعوى ، فمن ذلك قوله ص (٤٤) فأول ما صنعته من أجل ذلك أنني أخذت كتاب « **الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني** » للشيخ البنا - رحمه الله - ، وهو في أربعة وعشرين جزءاً، فمررت على أحاديثه جزءاً جزءاً .

فانظر إلى هذه الكلمات التي كتبت في سطرين كم فيها من الجهد والعناء ، لكي يمر على أحاديث المسند حديثا حديثا ، يقدر هذا الجهد من له معرفة بالبحث عن الأحاديث ، فأحاديث « **المسند** » تقدر بثلاثين إلى أربعين ألف حديث !.

ثم يقول ـ رحمه الله ـ ص ( ٥٨ ) : خطة ثانية :

وفي سبيل التأكد مما وصلت إليه بدراستي على الخطة السابقة فقد رأيت

أنه لا بد من أن أتبعها بخطط أخرى ، وهى الرجوع إلى دراسة كتب أخرى ، ولو أن ذلك يكلفني جهدا بالغا[١] ، ويأخذ مني وقتا طويلا ، ولا بأس من ذلك ما دمت أعتقد أنني أخدم سنة النبي ﷺ [٢] في الرد على من طعن في صحة « **مسند الإمام أحمد** » ـ رحمه الله تعالى ـ . وفي بعض رواته ، فبدأت بدراسة « **المسند** » نفسه ، وآثرت فيها الطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ .... إلى أن قال : أخذت في قراءة المجلد الأول من هذه الطبعة حتى أتيت على جميع مجلداتها ، والبالغ عددها خمسة عشر .

ثم انظر باقي خططه وأبحاثه لتقف بنفسك على هذا الجهد الذي بذله هذا الإمام ، ثم يخرج كل ذلك في كتيب صغير ، فأين هذا من عمل يكون غالبه ما ذكرت ؟.

ثم نرجع إلى كلام صاحب « **الترشيد** » حيث يقول ص (٥٤) : وهذه الطريقة من طرق البحث تكلفنا عناء زائدا وجهدا مضنيا إلا أننا نشعر بثمرتها وأثرها ، خاصة في باب ترسيخ العلم والوقوف على الأدلة وأقوال الأئمة .

---

(١) إذا قال الشيخ ذلك ، فالكلمة في موضعها ، والعارف بطرق البحث يعرف هذا تماما ، بخلاف الدعاوى السابقة الفارغة .

(٢) رحمك الله من إمام ، وخذل من عاداك . وإنه وإن كانت المقارنة بين الشيخ ـ رحمه الله ـ وبين صاحب « **الترشيد** » غير سائغة ، إلا أنني أضطر إليها أحيانا ، لأن كثرة تعقبات صاحب « **الترشيد** » للشيخ ، مع سكوت أهل العلم ، جعل مسألة المقارنة تبرز وتنتشر بين كثير من الشباب الناشئين في طلب العلم ، فقد سئلت مرارا : أي المدرستين أفضل : مدرسة الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ أم مدرسة فلان ؟ ولذلك ، فإنني أرجو من الله ﷻ أن يرضى عني بتأليف « **الانتصار** » ثم « **التفنيد** » ، وبعدها فليسخط من شاء .

● **فأقول** : لقد بين ابن رشد في سطوره القليلة كلام الأئمة وبين أدلتهم وسبب خلافهم ، فماذا صنعت ؟

ثم يرتب على ما سبق قوله : ومن ثم نبذ التعصب وطرح التشيخ[1] ، ومن ثم تقليل الخلافات بين المسلمين إلى أكبر درجة ممكنة .

● **أقول** : لا أدري ما الصلة بين ما ذكره من المقدمات وهذه النتيجة ، فكان ينبغي أن يضرب أمثلة لبيان الأمر إن كان لقوله حقيقة ؟ ، ومثل هذا يقال في دعوى تقليل الخلاف !!!

ثم قال بعد ذلك : فهذه طريقة نراها مثمرة ، ولله الحمد ، أما بعض إخواننا الفضلاء فلهم رأي آخر ، وهو إخبار الدارسين بالرأي الراجح وأدلته فقط ، وهذا بلا شك له محله حسب حال الدارس ، أما طلبة العلم الذين يؤهلوا [كذا] للتدريس فنرى لزاما أن يعلموا وجوه الخلاف والراجح منها .اهـ .

إن طريقة التعمية التي يتبعها صاحب « **الترشيد** » ، تجعل القارئ يجهد نفسه أشد الجهد في محاولة التعرف على مقصده ، فالظاهر من سياق كلامه السابق أنه يعني شيخنا مقبلا ـ رحمه الله ـ حيث وصف طريقته في التعليم بأنها لا تخرِّج عالما ، وهو هنا ينتقد على من يدرس لطلبة العلم المسائل الشرعية فيخبرهم بالرأي الراجح في المسألة ، ويرى أن هذه الطريقة لا تناسب الذين يؤهلون للتدريس ، فإن صدق حدسي ، فشيخنا ـ رحمه الله ـ كما ذكرت يذكر المسائل بأدلتها ويختار القول الراجح ، وهو بلا ريب كغيره من أهل العلم لا تخفي عليه المسائل الخلافية من غيرها ، ولا ما يسوغ فيه الخلاف مما لا يسوغ .

---

(١) ليته بين لنا ما المقصود بطرح التشيخ ؟ وما علاقته بمقدمته السابقة ؟

ومع حفظه للمسائل بأدلتها ، فإنه كان يحفظ كثيرا من الأحاديث الضعيفة وسبب ضعفها بما لا أجده عند غيره فيما علمت[١] .

ثم قال صاحب « **الترشيد** » : إن بعض إخواننا من طلبة العلم الذين درسوا المسائل من جميع الوجوه ، واطلعوا بصورة واسعة على الأقوال والاستدلالات قد يصلوا [كذا] إلى رأي يخالفوا [كذا] فيه عالما من العلماء ، فيظن البعض أنهم قد خالفوا الأدب ، وجانبوا الصواب ، وتطاولوا على العلماء، وليس الأمر على هذا الوجه بحال من الأحوال ، إنما هو بيان لأقوال علماء قد خفيت . انتهى كلامه .

● **أقول** : واضح من كلامه أنه موجه إلى صاحب « **الانتصار** » ،

---

(١) وبهذه المناسبة أذكر القائمين على مجلة « **التوحيد** » _ وفقهم الله لكل خير _ بأنهم لم يعطوا شيخنا مقبلا _ رحمه الله _ حقه من التعريف عند وفاته ، فبينما قد جعلوا قبل ذلك عددا كاملا في بعض من يصح أن يكون من طلبة الشيخ ، نجدهم لم يفسحوا المجال إلا لمقالين فقط ، فأما أحدهما فلرجل لا أعرفه من طلبة الشيخ ، ولا ذكره الشيخ في طلبته ، وإن كان كلامه طيبا ، فجزاه الله خيرا ، وأما الآخر ، وهو صاحب « **الترشيد** » ، فهو يتكلم فيه عن نفسه أكثر مما يتكلم عن الشيخ ، وقد زاد في الكلام ونقص ، وقد أثبته شيخنا _ رحمه الله _ في الطلبة في ترجمته في الطبعة الأولى ، وحذفه من الطبعة الثانية ، وقد قال الشيخ _ رحمه الله _ في الترجمة الطبعة الثانية ص (٢٢) : **هذا وطلبة علم استفادوا ، وحصلوا على الخير الكثير ، ولكنهم نكصوا على أعقابهم ، ومالوا إلى الدنيا وإلى حزبيات مغلفة ، فتركت كتابتهم ، ولم أكتب إلا الإخوة النابغين الذين لا يزالون على خير واستقامة ، ثبتنا الله وإياهم على الحق ، إنه على كل شيء قدير . انتهى** .

● **قلت** : وعندي أصل الترجمة الذي فيه خط الشيخ _ رحمه الله _ . ثم طبع الشيخ الترجمة مرة ثالثة بدار الآثار بصنعاء ، واستمر على حذفه اسم مصطفى بن العدوى من طلبته للسبب المذكور ، وأقول لإخواننا القائمين على المجلة : إن النائحة الثكلى ليست كالنائحة المستأجرة .

ويزعم أنه يلومه على اتهامه بمخالفة الأدب ، والتطاول على العلماء ، ويزعم أن سبب ذلك هو مخالفته للشيخ الألباني _ رحمه الله _ فهو الذي يعنيه بقوله ( يخالفون عالما من العلماء ) .

– **فقد قال** في مقدمة « **ترشيده** » ص ( ٥ ) : وهاتان المسألتان « **المؤنق في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق** » و « **عدد ركعات قيام الليل** » كنت قد نشرتهما قبل ، كل رسالة على حدة ، فظن بعض إخواني الفضلاء أني بهذا أطعن في الشيخ ناصر _ رحمه الله _ وأنتقصه .

– **وقال** ص ( ٥١ ) : وأظهر عجبي من قوم يعلنون محبتهم لبعض أهل العلم[١] _ رحمهم الله _ ، ثم هم يخالفون مناهجهم ، إن منهج أهل العلم الأصيل نبذ التقليد واتباع الدليل متى ظهر وتبين ، ولكن هؤلاء المقلدة وقد علموا أن البشر منهم المجتهد المخطئ ، ومنهم المصيب يقلدون الشيخ[٢] في آرائه التي أصاب فيها ، وكذا التي جانبه فيها الصواب ، وينابذون من خالفه أشد المنابذة، ويعادونه أشد العداء ، سواء في المسائل التي أصاب فيها الشيخ أو جانبه فيها الصواب ، بل ويتفنن بعضهم في انتقاء الألفاظ اللاذعة من بطون الكتب[٣] كي

---

(١) يعني شيخنا الألباني _ رحمه الله _ وسيأتي تصريحه بذلك بعد .

(٢) ها هو ذا قد صرح بأنه يعني الشيخ _ رحمه الله _ ، فظهر بذلك أنه يعني صاحب « **الانتصار** » بقوله : « هؤلاء المقلدة » .

(٣) وهذا مما يؤكد كونه يعني صاحب « **الانتصار** » بهذا الكلام ، والظاهر أنه يعني ما نقلته عن الشيخ _ رحمه الله _ من كتاب « **الرد المفحم** » حيث وصفه باللعب على الحبلين ، والكيل بكيلين ، وقد ذكرت ذلك حين قوى صاحب « **الترشيد** » حديثا بأشياء متهافتة مع أنه يرمي الشيخ بالتساهل ، والكلام في الأصل كلام الشيخ ، وقد وصفه بذلك .
فرأيت في تصرفه ما يناسبه فذكرته ، فكان ماذا ؟

يقذف بها من خالف ، وذلك بلا تورع ولا هوادة ، ولا مراقبة لله ﷻ ، ولا مراعاة لحق الأخوة ، وحق الإسلام ، وأصبح حال متحري الحق ، والباحث عن الدليل ، ثم أقوال السلف أصبح حاله مع هؤلاء كحال الأمير الصنعاني محمد ابن إسماعيل ـ رحمه الله ـ إذ نقل عنه أنه قال :

وأقبح من كل ابتداع رأيته ... وأنكاه للقلب المولع للرشد
مذاهب من رام الخلاف لبعضها ... يعض بأنياب الأساود والأسد
يصب عليه سوط ذم وغيبة ... ليجفوه من قد كان يهواه عن عمد
فيرميه أهل الرفض بالنصب فرية ... ويرميه أهل النصب بالرفض والجحد
وليس له ذنب سوى أنه غدا ... يتابع قول الله في الحل والعقد
ويتبع أقوال النبي محمد ... وهل سواه بالله في الشرع من يهدي
فإن كان هذا ذنب [كذا] فحبذا ... به ذنب [كذا] يوم ألقاه في لحدي

فإنا لله وإنا إليه راجعون وإلى الله المشتكى ، وإن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين .

● **أقول** : هلا تحرك قلب هذا الرجل حين قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، وإلى الله المشتكى ، وإن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين .

والله إني لأتعجب ، أين قلب هذا الرجل حين قال هذا الكلام ؟

إنه ليعلم أنني لم أدع أبدا إلى تقليد الشيخ ، وإلى معاداة من يخالفه في اجتهاده .

ألم ينظر هذا لقولي في الحديث التاسع من « **النظرات** » : فيه علة فاتت

الشيخ ، فحكم الشيخ عليه بالصحة مرجوح ـ « **الانتصار** » ص ( ٦٧ ) ؟!!.

وفي الحديث الثالث عشر من « **النظرات** » : عقبت على كلامه بقولي :

أقول في ذلك إحقاقا للحق : إن تحسين الشيخ لإسناده لا يتفق مع ما ذكر الأئمة من القدح في رواية ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة ـ « **الانتصار** » ص ( ٦٧ ) .

وبعد هذا أقول : أنا أتعجب من أمر هذا الرجل فإنه إن لم يراع لقاء الله ﷻ ويوم الفصل كما ذكر ، ألا يحسب أن ما يكتبه سيطلع عليه الناس ، وقد يراجعون بعده ؟

ولعل بعض الناس يدور في ذهنه أنه لم يقف على هذين الموضعين اللذين خالفت الشيخ فيهما ، فأقول إن كان كذلك ـ وهو بعيد ـ فإن رميه لي بالدعوة لتقليد الشيخ لا تخرج أيضا عن كونها كذبا وافتراء محضا ، فإنني لم أقل ذلك أبدا ، ولا يوجد في كلامي ما يدل على ذلك .

ثم هو يزكي نفسه ، ويعظم من شأنها بكونه متحريا للحق وباحثا عن الدليل ، فهل يُرضى الله ﷻ أن نفتعل قضية غير واقعة لنوهم الناس أن هذه هي محل الخلاف ، ولنصرفهم عن القضية الحقيقية ؟ ، وهل يرضى الله ﷻ أن نعمّي الحقيقة ، ونغطيها عن الناس ، فيضيع الحق ، ونضلل الناس ، وتلوث سمعة البرىء ، لكي ينجو الجاني ، ويبرأ أمام الناس ؟

أيخاف من الناس ولا يخاف من الله ؟ ﴿ **يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ۞ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**

**فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ۞ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۞ وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۞ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾** .

[النساء : ١٠٨- ١١٢] .

- **ثم قال** : لزاما من الأدب على كل حال !! ، ولينظر من شاء إلى الكتب التي قدمت فيها لإخواني طلبة العلم ، ولله الحمد تحمل أدبا جما ، وإجلالا وتبجيلا لعلمائنا _ رحمهم الله _ اهـ .

● **أقول** : هل من هذا الأدب ما ذكره أسامة عبد العزيز الذي قدم له ، ونقل عنه ما قاله عن الشيخ الألباني _ رحمه الله _ في كتابه « **صيام التطوع** » ص (١٧٧) من ألفاظ نابية لا تليق بمكانة الشيخ مما سبق ذكره .

وهل من هذا الأدب أيضا قول بعض الطلبة في حلقته إن كتاب « **التقريب** » للحافظ ابن حجر ينبغي أن يحرق ؟، إلى غير ذلك مما ذُكر في « **الانتصار** » .

وهل من ذاك الأدب أيضا قول أحد أصحابه في جزء سماه « **قنوت الصبح** » ص ( ٩٤ ) : وإن قيل له : هذا خطأ ، والصواب كذا بالأدلة والمصادر الشرعية ، قال : قال الشيخ فلان (بجلالة قدره) في الشريط كذا وكذا ؟

فقوله (بجلالة قدره) سخرية من أهل العلم ، إلى غير ذلك من الأقوال .

ولنا وقفة مع هذا الكتاب ، فلكي نفهم كيف يختارون ما يكتبون فيه أورد قول صاحب الجزء المشار إليه ص ( ٨٩ ) :

وهناك بعض المسائل الخلافية أكثر انتشارا وأكبر تداولا بين أبناء

الصحوة عند البحث فيها وجدناها من المسائل الخلافية سائغة الخلاف ، لـــذا ينبغي ألا تكون محور خلاف بين أبناء الصحوة ، ونشير إلى أهمها هنا حتى يعلم أبناء الصحوة أن الخلاف فيها يسع الجميع منها :

**١**- رفع اليدين وعدمه في تكبيرات الجنازة والعيدين .

**٢**- اتخاذ السترة واجبة أم مستحبة .

**٣**- جواز بيع التقسيط .

**٤**- جلسة الاستراحة هل هي على الاستحباب أم على الإباحة .

**٥**- هل الطهارة من الحدث لمس المصحف على الوجوب أم على الاستحباب .

**٦**- جواز مكث الحائض في المسجد .

**٧**- النزول على الركبتين أم على اليدين للسجود .

**٨**- الجهر والإسرار بالبسملة في الصلاة الجهرية .

**٩**- الإشارة بالسباحة في التشهد فقط أم الإشارة والتحريك...... الخ

● **أقول** : لماذا اختيار هذه المسائل بالذات ؟

يجيب صاحب « **قنوت الصبح** » [1] بقوله : أشرنا إلى هذه المسائل بالذات لما لها من تأثير بليغ في أبناء الصحوة ، وعليها قام معظم الخلاف بينهم . ا هـــ .

يعني لأن أبناء الصحوة كما يقول تأثروا فيها بالشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ

---

(١) ومن قرأ هذه المسائل علم أنها إما من إملاء صاحب « **الترشيد** » ، وإما أنه حفظها منه لكثرة سماعه لها ، والأول أظهر ، وعلى أي حال فقد راجع الكلام ، وأقره .

ويتضح هذا المعنى من قوله : واعلم أن هذا الخلاف الذي وقع بين أبناء الصحوة في هذه المسائل سائغة الخلاف إنما وقع بينهم ، وشب فيهم من أجل خطأ كبير وخطب جليل ، ألا وهو طريقة أخذ العلم ( طريقة التلقي ) ، ولذا كان هذا التحذير . انتهى كلامه .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : اللهم إني أبرأ إليك من الضلالة ، إذ قد أصبح أخذ العلم عن طريق التلقي خطأً كبيرًا ، وخطباً جليلاً ، أليست هذه طريقة سلفنا الصالح ؟!!!

إنني أكاد أقطع أن هذا الشاب لو سُئل : التلقي عمن ؟ فإنه لن يجد جواباً ، لأن الظاهر أن المقصود هو كون أكثر هذه المسائل انتشرت في شباب الصحوة عن طريق الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ ، والمطلوب هو قطع الصلة بين هؤلاء الشباب وبين هذا الإمام ، وأن توصل بإمام آخر !!!

وأنا أتساءل لماذا لم يذكر في المسائل التي يسع فيها الخلاف وجوب النقاب من عدمه ؟ مع أنني أميل إلى القول بوجوبه ، إلا أن ذلك لا يمنعني أن أقول إن مذهب الجمهور هو الاستحباب ، وليس الوجوب ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا رد صاحب « **الترشيد** » على الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ برسالة مستقلة مع كثرة الكتب المصنفة في هذا الباب ؟ ولماذا خص الشيخ ـ رحمه الله ـ بالرد ؟

ولماذا هذا الحسم في هذه المسألة ؟ حتى قطع بالحكم في اسم الرسالة ، فقال : الحجاب أدلة الموجبين وشبه المخالفين ؟ !! فسمى أدلة المخالف شبهاً !!

لماذا هذا الجزم في هذه المسألة بالذات[1] .

وقد ناقش الشيخ بجرأة وتطاول عجيب ، ومن ذلك قوله ص (٣٣) : **ومن عجيب أمر الشيخ ناصر الدين ، وفي ص (٤١) يقول : أما ما حاول به الشيخ ناصر الألباني _ حفظه الله _ إثبات أن ذلك كان بعد الحجاب ، فمحاولة واهية ، لا تقوم على أساس من الصحة .**

**ثم قال بعد ذلك** : **فهل في هذا إشارة يا أولي النهى إلى أن قصة سفعاء الخدين كانت بعد الحجاب ؟!!!**

فهل الشيخ ليس من أولى النهى ؟.

● **فأقول** : لماذا قطع الحكم في هذه المسألة ، مع أنه في غيرها يتعامل مع المخالف بطريقة أخرى ، فعلى سبيل المثال في « **مفاتيح الفقه في الدين** » ص ( ١١٥ ) أورد النصوص الصريحة في مشروعية الصلاة على الجنازة بعد الدفن ، ثم نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله : وله أن يصلى على القبر إذا فاتته الصلاة ، هذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة ، كالشافعي ، وأحمد ، وإسحاق وغيرهم .

- **ثم قال صاحب** « **الترشيد** » : أما المانعون لصلاة الجنازة عند القبر لمن لم يصلى [كذا] عليها ، فلم أر لهم دليلاً صحيحاً صريحاً يصلح للمنع .

- **ثم قال** : ويتلخص مما تقدم أن أكثر أهل العلم على جواز الصلاة

---

(١) لقد وصل الأمر ببعض مقلديه أن طلق امرأته لامتناعها من ارتداء النقاب ، وهناك ما هو أدهى من ذلك مما لا أحب ذكره .

على الجنازة عند القبر لمن فاتته ، بل وعلى استحباب ذلك ، ومع هذا الذي ذكر فلا أرى تثريباً على من تقلد رأي المانعين . انتهى كلامه .

فتأمل اللين والتراخي في موقفه من المخالف هنا ، مع أن الإمام أبا بكر ابن أبي شيبة ـ رحمه الله ـ قد شنع على أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ في المسائل التي خالف فيها الأحاديث برأيه ، وجمع عدة مسائل من هذا القبيل في كتاب سماه « **كتاب الرد على أبي حنيفة** » : هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله ﷺ ، ثم بوب لذلك بابا (٣٦٦/٨) باب (٧) مسألة الصلاة على القبر وصلاة الغائب .

وسرد الأحاديث في ذلك ، ثم قال : وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلى على ميت مرتين .

فانظر إلى تشديد أهل العلم على أبي حنيفة لمخالفته الأحاديث باجتهاده ، ومع ذلك يقول صاحب « **الترشيد** » : ومع هذا الذي ذكر فلا أرى تثريباً على من تقلد رأي المانعين .

فإذا تأمل العاقل تراخيه هنا مع وضوح الأدلة ، وتصريحه بعدم وجود دليل صريح للمخالف ، مع صرامته في إيجاب النقاب مع كون قول المخالف له وجه قوي ، مع تطاوله على الشيخ بما سبق حكاية بعضه إزاء ذلك ، فإن العاقل ليكاد يقطع أن وراء الأكمة ما وراءها ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نرجع إلى كتاب « **قنوت الصبح** » للطالب المذكور ، ليقف القارئ على ثمرة طريقة بحث صاحب « **الترشيد** » التي أثنى عليها بما سبق ذكره ، وهذا الطالب يعتبر ثمرة من ثمرات تلك الطريقة التي لا مثيل لها ، لقد تكلم الطالب في هذه المسألة ـ أعني القنوت في صلاة الصبح ـ بما تكلم ، ولسنا بصدد مناقشته

في حكم المسألة ، ولكن لنرى التأصيل العلمي عند ذاك الطالب ، فقد قرر أن الذي يحافظ على القنوت في الصبح خلاف الأولى ، ثم قال ص ( ٦١ ) : ومع هذا فلا بد للمسلم أن يكون فقيها كيسا فطنا ، فإن كان في بلد أو مسجد أهله يقنتون يقنت لهم إن كان إماماً ، وإن كان مأموماً قنت معهم ، ولا يسبب تنازعاً وشقاقاً وتنافرًا بسبب مسألة خلافية . اهـ .

ثم لم يثبت صاحب هذا الجزء على ما اختاره في المسألة ، بقوله خلاف الأولى حتى قال ص ( ٨٠ ) : إن قنت قانت لحاجة ، وترك فهذا شيء حسن ، وإن قنت قانت و لم يترك مأولا [كذا] ما فيه المسلمون الآن في شتى بقاع الأرض من ضعف وذل وهوان ، واعتداء الأعداء عليهم ، واحتلال بلادهم ، واستحلال حرماهم ، فهذا أيضا حسن جيد لا غبار عليه ، بل مطلوب مرغوب فيه .

● **أقول** : بلاد المسلمين محتلة من مئات السنين ، ومقتضاه أن الاستمرار في القنوت طوال هذه السنين حسن جيد ، لا غبار عليه ، بل مطلوب مرغوب فيه .

فأين ما قرره أولاً، ولا قوة إلا بالله .

– **ثم يقول** ذاك الفقيه المربى على التأصيل ، وترسيخ العلم ، وطرح التشيخ : ومما ينبغي أن يعلم أن من الفقه في الدين بمكان ، والعلم بسنة النبي الأمين ، إن نزل نازل في بلد أهله يعتقدون سنية القنوت ، وهو لا يعتقد سنيته إلا لحاجة قنت معهم إن كان مأموما ، أو قنت لهم إن كان إماما ، ولا يشذ ، لعدم إيثارة [ كذا] الخلاف والشقاق بين أهل هذا البلد .

وإن نزل نازل في بلد أهله يعتقدون أنه بدعة ، أو لا يفعل إلا لحاجة ، وكان يعتقد أنه سنة ، لم يقنت كذلك من أجل أنها مسألة خلافية سائغة

الخلاف ، والأولى توحيد صفوف المسلمين ، ولم شعثهم ، وجمع شملهم ، وعدم إشاعة الاختلاف بينهم ، والتحزب ، والتشرذم فيهم [ كذا ] .

● **فأقول** : هل هذا هو التأصيل وترسيخ العلم الذي تحدث عنه صاحب « **الترشيد** » ؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون ، إننا إذا اتبعنا هذا المنهج ضاعت السنن ، وانتشرت البدع ، ولا مجال لنشر السنة بين الناس خشية الخلاف ، وحرصا على وحدة المسلمين كما يزعم .

نعم لو قال يجب مراعاة المصالح والمفاسد لوافقناه على الأصل ، لكن المسألة لا تكون بهذا التفلت ، وفتح الباب لكل ضعيف القلب رقيع ، فيترك الحق خوفا من ملامة الناس ، ماذا عليك لو لطم وجهك لإحياء سنة أُميتت ، فأنت تتحمل الأذى ، ولا ترد على الإساءة بمثلها .

إن الذي يسلك هذه الطريقة كأنه موكل على دين الله ﷻ ، ولا قوة إلا بالله، وسأدع القارئ اللبيب يفكر فيما يترتب على ما ذكره هذا الطالب من قواعد ، ثم يتبجح بها فيقول إنها من الفقه بمكان ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

– **ثم قال صاحب « الترشيد »** ص ( ٥٦ ) : وكذلك العمل في الحكم على الأحاديث :

– **فأولا** : تجمع طرق الحديث باتساع .

● **فأقول** : الآن يذكر جمع طرق الحديث باتساع ، وسيأتي قريبا كلامه في الاستهانة بهذا العمل ، والاستخفاف بمن يفعله ، فانظر أخي القارئ إلى مدح الشيء وذمه دون مبرر .

– **ثم قال** : لا نغفل عن الاطلاع على أقوال علمائنا المعاصرين ، ففي

كثير من الأحيان ، بل في أكثرها نجد توافقا بين علمائنا المعاصرين ، وعلمائنا الأولين ، وبين المعاصرين أنفسهم .

فلا يظن ظان أنه لاختلاف صدر في الحكم على حديث أن ثم عداء وشحناء ، فهذا الظن ضرب من ضروب الجهل ، ونوع من أنواع الغباء ، وسبيل من سبل بث الشقاق والفرقة بين المسلمين . انتهى كلامه .

● **أقول** : قد سبق بيان أن دعواه بأنني اتهمته بتنقص الشيخ لكونه خالفه في الحكم على حديث أن هذه الدعوى باطلة كاذبة ، لا أساس لها من الصحة ، بل نقلت من كلامي ما ينقضها ، فلا داعي للإعادة ، ونحيل القارئ على ما سبق ، ونترك صاحب « **الترشيد** » لله عز وجل ليحاسبه على هذا التعب الذي أصابنا من جراء تكراره الدعاوى الكاذبة ، والله الموعد .

## تفنيد لفتته في أبواب التخريج

– **قال صاحب « الترشيد »** ص ( ٥٧ ) : بفضل الله أصبح أمر تخريج الأحاديث أمرا سهلا وميسورا ، خاصة بعد انتشار كتب الفهارس ، والمعاجم والموسوعات ، وكتب الأطراف ، وغير ذلك من طرق استخراج الحديث بواسطة الآلات الحديثة كالكمبيوترات ، وشبكات الإنترنت ونحوها ، ثم نقولات بعض المخرجين من بعض ، واستفادهم في التخريج من الشيوخ ، والأقران ، والتلاميذ ، والكتب المطبوعة .

فلم يعد بعسير على طالب ذكى بالمرحلة الابتدائية أن يخرج الحديث من أكثر من عشرين مصدر [ كذا ] من مصادره إن كان موجودا فيها .

وليس بعسير عليه **أن يسود صفحات كثيرة بأرقام الحديث ها هنا وها هنا بما يوهم الناظر أنه باحث وعلامة ، ويمكنه أيضا أن يدلس على الناس بسرقته تخريجات غيره**[١] .

وأصبح من الممكن لشخص ماهر في استعمال الكمبيوتر ، ولو لم يكن له أية علاقة بالإيمان بالله ، ولا بعلم الشريعة ، ولا بعلم الحديث أن يستدرك في أبواب التخريج على عالم جهبذ نحرير أفنى عمره في العلم الشرعي ، بل وفي علم الحديث على وجه الخصوص . انتهى كلامه .

---

(١) الحمد لله الذي جعله يقر بأن أخذ تخريجات الغير من السرقة ، ولكن هل تقطع فيها اليد ؟ وما يفعل من سرق أعمال غيره العلمية إذا أراد أن يتوب ؟ لو بحث لنا هذين الأمرين لكان خيرا .

● **أقول** : هكذا هدم عمل إخواننا المخرجين كلهم ، وسفه أحلامهم حين اهتموا بهذا الأمر ، ونسف جهودهم ، وهذا الطعن يشمل كل إخواننا الذين يقومون بتخريج الأحاديث وجمع طرقها ، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وأول من يشملهم المساكين الذين هم عنده ، والذين لا عمل لهم ولا فائدة يخرجون بها من هذا المكان إلا شيئاً يتعلمه بعضهم من بعض من تخريج الأحاديث وجمع طرقها.

ولقد قلت كلاما حول تيسر سبل التخريج عن ذي قبل بانتشار الفهارس ونحوها ، وذلك للتفريق بين الجهد الذي يبذله طالب العلم الآن ، وجهد من سبقنا من أهل العلم ، كالشيخ أحمد شاكر والألباني ـ رحمهما الله ـ ، فقد كان كلامي مقارنة جهد بجهد ، أما صاحب « **الترشيد** » فقد وصل به احتقار المخرجين والباحثين في الحديث إلى أن يكون حاصل كلامه كأنه يقول لهم : اتركوا هذا العمل وابحثوا لكم عن غيره ، وسيحل مكانكم نصراني ماهر في استعمال الكمبيوتر ، ولن يكون مثلكم فقط ، بل سيستدرك في هذا الباب على عالم جهبذ نحرير أفنى عمره في العلم الشرعي ، بل في علم الحديث على وجه الخصوص .

وكل ذلك لتخليص نفسه مما بينته من قصوره في التخريج ، فهو يريد أن يحسِّن صورته ، ولو كان في ذلك خراب البصرة كما يقولون .

وأنا أعتقد أن هذا الرجل ما قال هذا الكلام إلا لكونه لم يمارس فن التخريج ولا أجهد نفسه فيه ، ولا علم بالجهد الذي يُبذل فيه ، وحاصل ما يكتبه ما ذكره من نقولات عن بعض المخرجين ، ومن الشيوخ ، والأقران ،

والتلاميذ ، والكتب المطبوعة ، ويمكنه أيضا أن يدلس على الناس بسرقته تخريجات غيره .(١)

والناس أعداء ما جهلوا ، فلو أنه أجهد نفسه في جمع طرق حديث ، ثم قارن عمله بعمل غيره ، لعلم الجهد الذي يبذل في جمع طرق حديث . وأما مسألة الفهارس والكمبيوتر ، فإنها تسهل وتوفر وقتا ، ولكنها لا تكفي ، والذي يعتمدها اعتمادا كليا فإن عمله يكون قاصرا ، وأمره يعرف عند الممارسين لهذا الفن .

فإن أطراف الحديث لا تكون كلها متفقة في اللفظ ، والفهارس تعتمد على أول لفظ في الحديث ، فربما اختلف اللفظ الأول فلا يُهتدي إليه .

وربما كان الحديث في بعض طرقه مرويا بالمعنى ، وهناك أخطاء في الفهارس ، والأمر في الكمبيوتر أشد ، فلو أدخلت له لفظ الحديث بهمزة ، وهو في الأصل بدون همزة خرجت لك النتيجة ( لا يوجد ) ، والممارس يعرف عمل من يعتمد على الكمبيوتر ، والفهارس من غيره .

ولقد كنت إذا أردت أن أقف على طرق حديث في « **مسند أبي يعلى** » مثلا من مسند عبد الله بن مسعود أبحث أحاديث عبد الله بن مسعود في « **مسند أبي يعلى** » ، ويبدأ مسنده من المجلد الثامن ص (٣٧٦) إلى آخر المجلد ص (٤٧٨) ، ومن المجلد التاسع ص (١) إلى ص (٢٨٤) ، يعني أنني أبحث في (٣٨٦) صفحة لأقف على موضعين أو ثلاثة ، فكل هذا الجهد لأكتب رقمين

---

(١) فهذا كلامه كما سبق ، وقد أوضحنا بالأدلة القاطعة سرقته تخريجات شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ ، وبالوثائق سرقته تخريجات الطلبة ، ولا قوة إلا بالله .

فقط وليكن ( ٥١٢١ ) ، ( ٥٢٣٠ ) ، هذان الرقمان لكي أقف عليهما ربما ضاع من وقتي ساعتان أو أكثر ، مع الجهد الذي أبذله في النظر ، وتقليب الصفحات ، والتركيز الذهني للوقوف على الحديث ، وهذا الرجل بهذا الاستخفاف بعمل المخرجين قد فضح نفسه ، وأكد ما أثبتناه من أنه لم يمارس التخريج ، وإنما يأخذها لقمة سائغة ، والله المستعان .

ثم تكلم عن عيوب التوسع في جمع طرق الحديث ، فقال : منها مسألة الخلط ، والغش ، والتدليس ، وتشبع الأشخاص بما لم يعطوا .

– **ثم قال** : فمن ذلك على سبيل المثال أن الحديث قد يكون موجودا في كتاب من حديث أبي هريرة ﷺ ، فيعزى في التخريج إلى عشرة مصادر ، وإنما هو في المصادرة [ كذا ] العشرة من حديث صحابة آخرين .

● **أقول** : هذا الذي ذكره خطأ يقع فيه بعض المخرجين المبتدئين ، فعده من أضرار التوسع في التخريج خلط ظاهر ، والله المستعان .

– **ثم قال** : ومن ذلك أن الحديث قد يتحد في أوله ، وبقية الحديث أبوابها أخر، فيعزى الحديث بكامله إلى كل المصادر المشار إليها في الموسوعات .

● **فأقول** : فهذا أيضا غير محرر ، لأن الحديث إذا كان مخرجه واحدًا فاختصره المؤلف في مواضع ، وبسطه في أخرى فهذا لا يخرجه عن كونه حديثا واحدا ، وأما إن اختلف مخرج الحديث فهذه مسألة أخرى ، وهذا لا يخفي على من عنده أدنى معرفة بهذا الفن .

– **ثم قال** : ومن ذلك أن الفقرة المستدل بها قد تكون موجودة في طريق ، ولا توجد في الطرق الأخرى ، فيأتي المخرج ويعزوها إلى كل الطرق .

● **وأقول** : الكلام في هذه كالتي قبلها ، ونزيد أن المخرِّج إذا كان يعتني بألفاظ كل راو ، كما يصنع مسلم ـ رحمه الله ـ، فينبغي أن يفصل كل رواية عن الأخرى ، وأما إذا كان لا يعتني بتفصيل كل رواية عن الأخرى كصنيع البخاري ـ رحمه الله ـ، فلا ضير أن يجمع الطرق كلها في موضع واحد، وعلى كل حال فالأمر ليس فيه ضرر ، كما ادعى صاحب « **الترشيد** » .

- **قال صاحب** « **الترشيد** » : ومن وجوه الضرر أيضا : ما اعترى كتب أهل العلم التي حققت وخرجت أحاديثها من إطالات مملة جدا في التخريج ، فأحيانا ترى صفحة من الكتاب فيها حديث واحد ، كتب في سطر واحد ، خرج هذا الحديث في عشر صفحات بما لا طائل تحته ولا فائدة من ورائه .

● **أقول** ، وبالله والتوفيق : إن الأمر يختلف باختلاف الكتاب ، فإذا كان الكتاب مصدرا حديثيا ، ككتب السنن والمسانيد ، فالتوسع في التخريج يناسب الكتاب ، وما يأتيه الذين يخرجون له الأحاديث بتخريجهم لها في الغالب إلا من تخريج غيرهم ، كما أشار هو في مقدمة كلامه ، والاقتصاد في التخريج هنا قصور ، كما صنع هو في « **منتخب عبد بن حميد** » ، وأما إذا كان الكتاب في الزهد والرقائق فلا يناسبه التوسع في التخريج إلا إذا كان بالأسانيد كالزهد لابن المبارك وغيره ، وعلى أي حال فلا يقال إنه مما لا طائل تحته ، ولا فائدة من ورائه ، فإنه لا يخلو من فائدة ، ولكن المقام لا يناسبه والكتاب للعامة ، وهم لا ينتفعون منه .

وأما كونه ضررًا فالأمر ليس بضرر ، فإن الضرر محرم ، فهل يقول بتحريم التوسع في التخريج في أي كتاب كان ؟

وأما ما ذكره من الخلط والغش والتدليس ، وتشبع الأشخاص بما لم يعطوا ، فهذه الأمور لا أدري ما صلتها بالتوسع في التخريج ، إلا أن يكون شيء يعلمه هو، والله المستعان .

– **ثم قال صاحب « الترشيد »** : وكهذا الصنيع من الكتب الأخرى غير البخاري أيضا ، فيخرج الحديث الواحد في عدة صفحات بما يوهم الناظر أن هذا المخرج على علم غزير .

● **أقول** : وأي عيب في هذا أن يتوسع في تخريج الحديث إذا كان المقام مقام تخريج : أيريد أن يدفع عن نفسه القصور ، باحتقار عمل الآخرين ، والتقليل من شأنه ؟، فيريد أن يقلل من شأن هذا العمل ، حتى لا ينتقص من قدره ، ولو على حساب الحق .

إن التوسع في التخريج إذا لم يكن موضعه في « **منتخب عبد بن حميد** » ذاك السفر العظيم ، الذي يعتبر مصدرا من مصادر السنة ، ومرجعا حديثيا يرجع إليه طلاب العلم ، إذا لم يكن التوسع في التخريج فيه مناسبا ، فلا تسأل في الدنيا عن شيء يناسب شيئا .

هل العامة هم الذين يرجعون إلى « **منتخب عبد بن حميد** » أم طلاب العلم ؟

هل يصلح عمل صاحب « **الترشيد** » أن يسمى تخريجا حين يقول عن الحديث رقم ( ٧٤٩ ) من المنتخب ، التاسع والعشرين من الأحاديث التي تتبعتها عليه حيث قال : ضعيف جدا، في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن المجبر، لا يحتج به ؟.

وانتهى تخريجه هنا ، مع أن الحديث له طرق كثيرة جدا ، وذكره عامة من جمع الأحاديث المشتهرة ، واختلف فيه أئمة الحديث بين مصحح ، ومحسن، ومضعف ، وحاكم عليه بالوضع ؟ ، كل هذا ، وصاحب « **الترشيد** » يحكم على ظاهر الإسناد الذي بين يديه ، ويريد أن يفهم الناس أن ما فعله هو الذي يجري على أصول التخريج ، والمنتقد عليه قد عمل عملا لا فائدة من ورائه، وفعل شيئا يوهم به الناظر أن هذا المخرج على علم غزير .

● **أقول** : قد قال الله ﷻ : ﴿ **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ** ﴾ [الشعراء : ١٨٣] ، ولكن صاحب « **الترشيد** » إذا فقد شيئا أظهر احتقاره وتنقصه حتى لا يبقى لصاحبه مزية ، والله المستعان .

وأما اتهام النيات بقوله (بما يوهم الناظر أن هذا المخرج على علم غزير)، فمن أين له أنه فعل ذلك ليوهم الناظر أنه على علم غزير ، وما الدليل على ذلك ؟ إنه اتهام للنيات بدون دليل .

وقد أنكر هذا في موضع آخر حيث قال ص ( ٤٧ ) : فمن ثم فلن نتهم النوايا بإذن الله ، ولن نحمل أنفسنا آثاما بذلك ، والله المستعان .

- **وأما قوله** : (بل قد يروج هذا على بعض الوعاظ المبتدئين بطلب العلم) .

لماذا خص الوعاظ بالذكر هنا دون غيرهم ؟ ، فهناك من هو مشتغل بالفقه ، أو أصوله ، أو التفسير ، أو علوم اللغة ، أو العقيدة ، وليس له معرفة بالتخريج ، فلماذا خص الوعاظ ؟ .

ولماذا قال بعض الوعاظ ، ولم يقل الوعاظ عموما ؟

ولماذا زاد على ذلك وصفاً آخر بقوله : ( المبتدئين بطلب العلم ) ؟.

أخشى أن يعني بذلك بعض إخواننا الدعاة الأفاضل ، وقد وجـــه النصح بعد كتاب « **الانتصار** » ، وكان له موقف محمود في نصـــرة الحـــق ، فجزاه الله خيرا.

وهل جزاء النصح أن يلمز صاحبه ؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون .

- **ثم يقول صاحب** « **الترشيد** » ص ( ٥٨ ) : ومن الناشرين من يعمد عند شراء الكتاب من مؤلفه إلى عدد الصفحات ، فيروج عليه هذا الصنيع هو الآخر !!

● **أقول** : هو أعلم بذلك ، فإنها صنعته .

- **ثم قال** : بل ، وقد يتطاول بعض هؤلاء المبتدئين على رجل اقتصر في تخريج الحديث على « **الصحيحين** » ، ويقول : فاته أن الحديث عند أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، ويعدد ما شاء الله أن يعدد !!

وهو نفسه قاصر النظر لا يـــدري لم اقتصـــر المخـــرج في العـــزو إلى « **الصحيحين** » دون غيرهما .

ثم بين أسباب الاقتصار في العزو « **للصحيحين** » فقال ص ( ٦٠ ) : إن المخرج قد يقتصر في عزو الحديث إلى الصحيحين دون غيرهما لأمور :

( منها أن المقام يقتضي الاقتضاب في التخريج ) .

● **فأقول** : إذا كان هناك مقام يقتضى الاقتضاب ومقام لا يقتضيه فإنه فيما أظن أنه لا يختلف معي من له معرفة بعلم الحديث أن تخريج كتب الســـنة كـــ «**منتخب عبد بن حميد** » هو أولى المقامات بعدم الاقتضاب ، وعليه فـــلا يصلح هذا أن يكون سببا لما ذكر .

- **ثم قال** : ومنها أن الحديث قد يكون في « **الصحيحين** » من طريق صحابي ، وفي غيرهما من طريق صحابي آخر .

● **أقول** : وما دخل هذا بما نحن فيه ؟ هل استدرك عليه أحد شيئا من هذا القبيل؟ أم هو تكثير الكلام بلا فائدة ؟

- **ثم قال** : ومنها أن الحديث قد يكون عند « **البخاري** » مثلا من طريق سالم عن ابن عمر ، وعند « **مسلم** » من طريق نافع عن ابن عمر ، ويرى العالم أن عزو الحديث إلى « **الصحيحين** » بهذه المثابة غير لائق ، فيعزو الحديث من طريق سالم عن ابن عمر إلى « **البخاري** » وحده دون « **مسلم** » .انتهى كلامه .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : مَنْ مِنَ العلماء رأى أن عزو الحديث بهذه الصورة إلى « **الصحيحين** » غير لائق ؟ !!!

أهكذا وبهذه الصورة تقعد القواعد لا لشيء إلا لتحسين صورة شخص ؟ ثم إن هذه الصورة غير واقعة ، فإنني نظرت في أحاديث ابن عمر من « **المسند الجامع** » وعددها ( ١١٥٤ ) ، وليس فيها إلا حديث واحد رواه « **البخاري** » من طريق نافع ، ورواه « **مسلم** » من طريق عبيد الله بن مقسم وسالم وفي لفظه اختلاف ، فأورده ابن كثير من طريق « **البخاري** » ، ثم قال : ورواه « **مسلم** » من وجه آخر .

ولم ير العزو إلى « **مسلم** » غير لائق كما زعم صاحب « **الترشيد** » .

فإذا كانت هذه الصورة لا توجد إلا في موضع واحد من هذا العدد من أحاديث ابن عمر ، فمن البديهي ألا توجد في الأحاديث المتتبعة على

صاحب « **الترشيد** » من « **المنتخب** » ، وهي كذلك ، فما وجه إيراد ذلك هنا ؟ وما الفائدة من إيراده في جوابه عما وقع فيه من عزو أحاديث للبخاري فقط ، وهي في مسلم ، والعكس ؟

وهي على التوالي :

١- حديث رقم ( ٧٢٣ ) عزاه لمسلم فقط من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ، وهو عند البخاري من الطريق نفسه .

٢- حديث ( ٧٢٧ ) عزاه للبخاري فقط من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ، وهو عند مسلم من الطريق نفسه .

٣- حديث ( ٧٣٥ ) عزاه للبخاري فقط من طريق سالم عن أبيه ، وهو عند مسلم من الطريق نفسه .

٤- حديث ( ٧٤٢ ) خرجه من عند أبي داود من طريق نافع عن ابن عمر ، وهو في « **الصحيحين** » وغيرهما من الطريق نفسه .

٥- حديث ( ٧٤٦ ) عزاه للبخاري وحده من طريق سالم عن أبيه، وهو عند مسلم من الطريق نفسه .

٦- حديث ( ٧٤٧ ) عزاه للبخاري وحده من طريق نافع عن ابن عمر ، وهو عند مسلم من الطريق نفسه .

فأين ما ادعاه من كونه يرى الحديث عند البخاري من طريق سالم عن أبيه ، وعند مسلم من طريق نافع عن ابن عمر ، فيرى العالم أن عزو الحديث إلى « **الصحيحين** » بهذه المثابة غير لائق .

لماذا لا يخبر الناس بالحقيقة ؟ ، ولماذا يقع في الافتراء الصريح لتحسين صورته ؟ ، بل إنه لا يراجع أفعاله ، فإن فيها ما يهدم هذا الذي قرره ، ففي الحديث رقم ( ٧٣٢ ) عزاه لمسلم من طريق سالم عن ابن عمر ، وعزاه للبخاري من طريق نافع ، فهذا عكس كلامه تماما ، مع أن الحديث موجود في البخاري من طريق سالم .

أيظن أنه يوجه الكلام إلى أناس لا يفهمون ، هل يخدم الدين أم يستخدمه ؟!!!

- **ثم قال** : وأحيانا يكون المخرج قد استفاد ذلك من كتاب « **تحفة الأشراف** » ، فتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : الحديث فيها مرتب على اسم الصحابي ومن روى عنه ، ثم الراوي عمن روى عنه وهكذا ، ومن هنا قد يأتي الاقتصار في التخريج على البخاري دون غيره ، فترى الحديث عند البخاري مثلا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، وعند مسلم تراه من طريق إسماعيل عن نافع عن ابن عمر . انتهى كلامه .

● **قلت** : هذا هو السبب الحقيقي ، فكان ينبغي عليه أن يورده فقط دون التواء ، ولا تعريج على غيره لتعمية الأمر على القارئ بحيث يوهمه أن القصور الحاصل له ناتج عن أمر منهجي في التخريج ، وهذا الذي قررته في « **الانتصار** » كما في ص ( ٧٣ ) حيث قلت : ظهر من خلال التتبع أنه يعتمد في تخريجه الأحاديث التي في « **الصحيحين** » أو أحدهما على « **تحفة الأشراف** » ، وأحيانا « **فهارس مسند أحمد** » فقط .

وعلى أي حال فاعتماده على « **تحفة الأشراف** » بهذه الطريقة لا يعفيه من القصور كما هو معلوم عند من له أدنى معرفة بالتخريج ، وأنا أظن أنه لا

يخاطب أهل الاختصاص إنما يخاطب العامة ، وليس كلهم ، بل المتعاطفين معه الذين ينتظرون ما يعتذر به عن نفسه ، ليشيعوه دون نظر إلى كونه حقاً أو باطلاً .

– **ثم قال** قبل ذلك : وأذكر مثالا واحدا لكيفية التوسع في التخريج والتضييق ! فيه مع أن الغرض مؤدىً [ كذا ] في الحالتين : أول حديث في البخاري هو حديث « **إنما الأعمال بالنيات** ».أخرجه البخاري في « **صحيحه** » حديث رقم ( ١ ) ، ثم ذكر الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ـ رحمه الله تعالى ـ أطرافه ( أي مصادره الأخرى في البخاري ، وذلك لكون البخاري أخرجه في عدة مواضع ) ، فقال الشيخ محمد فؤاد ـ رحمه الله ـ: أطرافه في ( ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٢٩٥٣ ) .

أي أن الحديث موجود في هذه المواطن .

فيمكنني أثناء التخريج عزو الحديث لمصدر واحد ، وهو رقم ( ١ ) ، ويمكنني أن أعزو الحديث للمصادر التي أشار إليها الشيخ محمد فؤاد ، فأقول : أخرجه البخاري ( ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٢٩٥٣ ) .

بل ويمكنني أيضا أن أزيد فأذكر الكتاب والباب الذي أخرجه البخاري فيه ، فأقول بعد تخريجه من مصدره الأول ، أقول : وأخرجه البخاري حديث ( ٥٤ ) كتاب الإيمان باب ( ٤١ ) ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى .... إلى غير ذلك من المصادر ، فأطيل حينئذ غاية الإطالة في التخريج ! انتهى كلامه .

فانظر هنا كيف يعرض هذه الطريقة ، ويستهجنها ويزدريها غاية الازدراء ، فماذا يقول القارئ إذا كان هو يصنعها، فمن ذلك :

- **قوله** في الحديث رقم ( ٢ ) من « **المنتخب** » : أخرجه البخاري في فضائل الصحابة باب مناقب المهاجرين وفضلهم [ فتح ج ٧ ص ٨ ] ، وفي التفسير تفسير سورة براءة باب ٩ ( **ثاني اثنين إذ هما في الغار** ) [ فتح ج ٨ ص ٣٢٥ ] ، وفي مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة [ فتح ج ٧ ص ٢٥٧ ] وانظر الأحاديث :

| | موضع أطرافه في « **البخاري**» |
|---|---|
| رقم ( ٥ ) في « **المنتخب** » | في « **البخاري**» رقم ( ٨٣٤ ) |
| رقم ( ١٦ ) في « **المنتخب** » | في « **البخاري**» رقم ( ١٥٣٤ ) |
| رقم ( ١٩ ) في « **المنتخب** » | في « **البخاري**» رقم ( ١٣٦٦ ) |
| رقم ( ٣٠ ) في « **المنتخب** » | في « **البخاري**» رقم ( ٤٥ ) |
| رقم ( ٢٣٦ ) في « **المنتخب** » | في « **البخاري**» رقم ( ٢٠٨١ ) |

ولن أعقب هنا إلا بقول الله ﷻ : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ** ﴾ [الصف: ٢] .

● **وأقول في إيضاح المسألة** : بالنسبة لأطراف الحديث في البخاري فإنها تذكر في أول موضع كما ذكر ، لكن في كثير من الأحيان لا يكون الوقوف على أول موضع للحديث أمرا يسورا ، بل يحتاج إلى بحث عنه ، ولذلك نجد الذي لا همة له في البحث ، ولا منهجية ، أحيانا يذكر جميع المواضع في البخاري ، وأحيانا يذكر موضعا واحدا أو أكثر ويترك الباقي ، وذلك ناشئ إما عن قصور في البحث ، وإما عن عدم منهجية التخريج ، وهذا يجرنا لما ذكره أولا من دفاعه عن نفسه في اقتصاره على « **الصحيحين** » ،

وتعجبه من استدراكي عليه ما فاته من بعض الكتب الأخرى، كالسنن الأربعة، أو مسند أحمد ، ثم عقب على ذلك بقوله : وهو نفسه قاصر النظر لا يدرى لم اقتصر المخرج في العزو إلى « **الصحيحين** » دون غيرهما .

فحين قرأت هذا الكلام ظننت أنه سيأتينا بفائـــدة لم نقـــف عليهـــا ، وذلك لاتهامه لي بقصور النظر ، فكان ما سبق نقضه ، وألخصه فيما يلي : مـــا ذكره من مسألة مواضع الحديث في البخاري وقد أقحمها بين السؤال وإجابته ، ثم قد تبين أنه يفعل ما يعيبه ، ويستخف به ، من التوسع بذكر الكتاب والباب ونحو ذلك ، وتبين أنه في ذلك عمله قاصر إما لقلة معرفته ، أو عدم منهجيته في التخريج ، وأما قوله ( المقام يقتضى الاقتضاب في التخريج ) فقد بينت أن مقامه إن لم يكن يقتضى التوسع فلا مقام للتوسع في التخريج أبدا ، وعلى أي حال لو أنه نص على أنه يكتفي بـــ « **الصحيحين** » لما كان لأحد أن يستدرك عليـــه ، ولكننا نجده يعزو حديثا في « **الصحيحين** » إلى السنن وغيرهما ، ثم نجد الـــذي بعده يقتصر فيه على « **الصحيحين** » ، فذلك ناشئ إما عن قصور في التخريج ، أو عدم منهجية فيه ، فعلى سبيل المثال الحديث رقم ( ٧٢٤ ) من « **المنتخب** » اقتصر في تخريجه على « **الصحيحين** » مع أنه في السنن الأربعة ، ومسند أحمد ، ثم نجده في الحديث الذي بعده رقم ( ٧٢٥ ) يخرجه مـــن « **الصـــحيحين** » ، والسنن الأربعة ، ومسند أحمد في مواضع ، وسنن الدرامي .

فهل المقام تغير من حديث إلى الذي بعده ؟

ولقد قلت في كتاب « **الانتصار** » ص ( ٧٢ ) : وقد راعيت في تتبعي له في التخريج ألا ألزمه إلا بالمصادر التي يخرج منها ، فإنني وجدته كـــثيرا إذا كان الحديث في « **الصحيحين** » أو أحدهما يخرجه من الكتب الســـتة ومســـند

أحمد ، فألزمته بذلك فقط ، ولو أنني ما التزمت ذلك لكان مجال التتبع أوسع بكثير . اهـ .

وأما السببان الآخران ، فقد سبق الجواب عنهما وبيان أنهما لا يغنيان عنه شيئا .

– **ثم قال** : ومن هذا الباب أيضا نقل أقوال العلماء _علماء الجرح والتعديل _في رجل ، فقد ينقل شخص قول العلماء موجزا مختصرا ملخصا في رجل ، وفي هذه الحال يكون مؤديا للغرض ، وقد يأتي آخر فينقل قول العلماء مفصلا في هذا الرجل ، فيقول : قال فيه البخاري كذا ، وقال فيه ابن معين كذا، وقال فيه أحمد كذا ، وقال فيه الدارقطني كذا ، وقال فيه ابن المديني كذا.. ويسود صفحة كاملة بأقوال هي موجودة في كتب في متناول الجميع .

ولكن البصير هو الذي يعرف متى يتوسع في نقل الأقوال ؟ ومتى يختصر ويوجز ؟. اهـ .

● **فأقول** : لست أدري من يعني ؟

فإن كان يقصد لفت النظر إلى أصل في التخريج ، فلا صلة له بما نحن فيه ، فكان ينبغي عليه أن يذكر متى يتوسع المخرج في ترجمة الراوي ومتى يوجز ، وما هي الضوابط لذلك ؟ ، مع ضرب أمثلة للحالة التي يحمد فيها التوسع والتي يذم ، وإلا فما فائدة هذا الكلام المطلق الذي لا تكاد تهتدي معه إلى مراد قائله ؟!!!

وعلى أي حال ، فإنه أول مخالف لما قرره !!

فانظر إلى ترجمة إسحاق أبي عبد الرحمن في الحديث الأول من نظراته في « **السلسلة الصحيحة** » ، حيث سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ثم قال : فمثل هذا لا يحتج به ، مع أنه لا فائدة من ذكر الأقوال كلها .

– وفي الحديث السادس من نظراته ساق أقوال أئمة الجرح والتعديل في صفحتين في عبد الله بن محمد بن عقيل ، ثم عقب بكلام لا صلة له بذكر هذه الأقوال .

– وفي السابع ساق كلامهم كاملا في الحكم بن سنان ، فملأ به قريبا من صفحة ، وكان يمكنه أن يسبكه في سطر واحد أو سطرين .

ثم قال : أما العامي من العوام ! فلا يدري ما الأمر إلا أنه يرى صفحات أمامه قد ملئت بالأقوال ، فيظن الذي نقل بتوسع عالما نحريرا ، وجهبذا من الجهابذة .

● **فأقول** : هذا بابه ، فهو أدرى الناس به ، ولعل من هذا الباب أيضا قوله قبل ذلك :

وأظن أن أكثر من يبتدئ في طلب العلم يقع في مستهل حياته العلمية في شيء مثل هذا ، فيتوسع حيث يحتاج الأمر إلى اختصار ، ويقع في شيء من الاختصار حيث يحتاج الأمر إلى توسع .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : لو أن هذا الرجل ضرب لنا أمثلة واقعية إما من عمله ، أو من عمل غيره ، ليخرج كلامه عن دائرة الخيال ، وإطلاق الكلام على عواهنه ، وعلى أي حال فكما قلت في كتاب « **الانتصار** » إن تحقيقه وتخريجه لـ « **منتخب عبد بن حميد** » هو عمله الحديثي الوحيد ، ولولا كلامه

الأول ، وهو اتهامه لي بقصور النظر لاستدراكي عليه تخريجات فاتته في الأحاديث التي في « **الصحيحين** » ، لولا ذلك لظننته يعني نفسه ، لكن كلامه الأول يبين أنه يعنيني بذلك ، ويصف نفسه بقوله : ثم بالتدرج ، ومخالطة العلماء يظهر له كيف يخرج علمه للناس ، ومعرفة أقدار من يخالطهم ، وقدرات من يوجه الكتاب إليهم ، والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

● **أقول** ، وبالله التوفيق : هكذا دائما يخاطب القراء كأنهم لا يفهمون شيئا ، وأنهم قابلون منه كل ما يقول دون أن يعقلوا شيئا .

فقد مر بنا سابقا أنه يخرج حديثا فيقتصر في تخريجه على « **الصحيحين** » ، ثم يخرج الذي بعده من « **الصحيحين** » ، و « **السنن الأربعة** » و « **مسند أحمد** » و « **سنن الدارمي** » ، فهل خالط العلماء فعرف كيف يخرج علمه للناس ، ومعرفة أقدار من يخالطهم ، وقدرات من يوجه الكتاب إليهم بعد انتهائه من الحديث الأول ، وقبل بدئه في تخريج الثاني ، ثم هب أننا تغافلنا عن ذلك ، فإنه يرجع مرة أخرى فيقتصر على « **الصحيحين** » ، فهل ابتدأ في الطلب مرة أخرى ؟ ، ومع محاولته أن يفهم الناس أن قصوره في التخريج ناتج عن منهجية في التخريج ، مع علمه بأن الحقيقة غير ما يقول ، ومع علمه بكونه يريد أن يعمي الحقيقة على الناس ، لم يمنعه ذلك من أن يقوم مقام الواعظ المذكر بالآخرة ، وبما سيجازى الله ﷻ به من فسدت نيته حيث يقول : وفي هذا الخضم قد يأتي شخص قد توسع في البحث ، فيتهم من اقتضب واختصر بقلة العلم ، ويأتي شخص قد اقتضب واختصر ، فيتهم من توسع وأسهب بالتشبع بما لم يعط .

● **فأقول** : كيف يتهم من توسع وأسهب بالتشبع بما لم يعط إذا كان قد جمع وتوسع بجهده وتعبه ؟ ، اللهم إلا أن يكون فعل كما يفعل بعضهم من سرقة تخريج الآخرين ، ولا قوة إلا بالله !.

– **ثم قال** : والرقيب على ما في الصدور ، والعليم بما في القلوب هو الله سبحانه وتعالى ، وهو الذي سيجزى الذين أساءوا بما عملوا ، ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى ، وهو أعلم بالبر والفاجر ، وهو أعلم من يريد الدنيا ممن يريد الآخرة .

فباب التخريج هذا باب قد شابه _ كغيره من الأبواب _ لوث وصلحت فيه نوايا قوم ، وفسدت فيه نوايا آخرين . اهـ .

● **أقول** : الملاحظ هنا في هذا الباب أنه قد صرح برده عليّ ، حيث نقل اعتراضات صريحة على ما انتقدته عليه في تحقيقه وتخريجه لأحاديث « **المنتخب** » ، فمن ذلك قوله :

قد يكون الحديث عند البخاري مثلا من طريق سالم عن ابن عمر ، وعند مسلم من طريق نافع عن ابن عمر ، ويرى العالم !!! أن عزو الحديث إلى « **الصحيحين** » بهذه المثابة غير لائق ، فيعزو الحديث من طريق سالم عن ابن عمر إلى « **البخاري** » وحده دون « **مسلم** » .

فإنه يحاول تبرير ما انتقدته عليه من الأحاديث التي تكون في « **الصحيحين** » ، فيعزوها إلى أحدهما ، ويفوته الآخر .

وأصرح موضع في الرد _ وإن كان الكتاب كله ردا لكن بصورة ملتوية _ هو قوله ص ( ٥٩ ) : قد يتطاول بعض هؤلاء المبتدئين على رجل

اقتصر في تخريج الحديث على « **الصحيحين** » ، ويقول [ فاته أن الحديث عند أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ] .

فقوله ( **فاته أن الحديث عند أبي داود ، والترمذي ، والنسائي** ) هي عبارتي في كتاب « **الانتصار** » .

ومع أنه ليس مصيبا في شيء مما شغب به تبريرًا لما ظهر من قصوره الواضح في التخريج ، إلا أن هذا يعتبر أقل الانتقادات قوة ، ومع ذلك فقد راح يتهجم فيها بكل شراسة واستعلاء كقوله : ( يتطاول ) أي أنني فعلت ذلك استعلاءً ، وتكبرًا لا للنقد العلمي ، فطعن في نيتي ، مع ما سبق منه من التحذير الشديد من الطعن في النيات .

ثم يصفني بالابتداء في الطلب ، وهذا لا يضيرني ، فإنني أعرف نفسي ، ولكن أرجو أن يُسأل : هل ابتدأ هو في طلب العلم بعد ؟ .

- **ثم يقول** : وهو نفسه قاصر النظر ، لا يدري لم اقتصر في العزو إلى « **الصحيحين** » دون غيرهما .

ثم يصف نفسه بقوله : ( **ويرى العالم** ) .

ثم يستعلي أيضا بكلام غاية في العجب حيث يقول : وأظن أن أكثر .....الخ .

ومع كل هذا الاستعلاء ، واتهام المخالف ، والحط من قدره إلى أبعد حد في هذا الموطن الذي يعتبر أقل الانتقادات قوة ، فقد ترك ما هو أشد منها ، ولم يعلق عليه بحرف واحد ، فمن ذلك :

**١- وجود علل في الأحاديث فاتته كالحديث رقم ( ٧٣٨ ) ، ( ٧٤٢ ) .**

**٢- تخطئة الأئمة الثقات ، وهم بريئون من الخطأ ، لقصوره في الرجوع إلى المصادر كالحديث رقم ( ٧٤٨ ) .**

**٣- يخطئ في تحرير أسماء الرواة ، وبسببه يضعف الأسانيد ، ويسقط منه بعضهم ، وتسقط منه ألفاظ بعض الأحاديث - راجع الأحاديث رقم : ( ٧٢٥ ) ، ( ٧٣٠ ) ، ( ٧٣١ ) ، ( ٧٣٥ ) ، ( ٧٣٧ ) .**

**٤- سرقته تخريجات الشيخ ، وانظر لذلك الأحاديث ( ٧٢١ ) ، ( ٧٣٣ ) ، ( ٧٤٥ ) ، مع مراجعة كتاب « الانتصار » .**

فترك هذه الأمور الخطيرة ، خاصة الأخير منها فهو طامة كبرى[1] ، وراح يعترض في أمور قد يشتبه فيها الحق على غير المتخصصين ، فحاله كمن ترك الطعن في الخاصرة ، وذهب يطعن في الحجاب ، والله المستعان .

وسكوته عن هذه الأمور دليل على أنه لا جواب له عليها ، وقد سبق لها نظائر أشد منها ، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

(١) وقد جاهته بهذا في جلسة المنصورة ، فقلت له أمام الحاضرين : أنت تأخذ عمل الشيخ الألباني - رحمه الله - ، وتخفي ذلك ، فما نطق بكلمة !!!

## تفنيد مطالبته بالرجوع إلى الحق

- **قال** في ص ( ٦٣ ) : الرجوع إلى الحق إذا تبين وجه الصواب ، ويلزم كل منصف بالرجوع عن رأيه والعدول عنه إذا ظهر له وجه الصواب في الرأي الآخر ، ولا يجادل في الحق بعدما تبين ، وحتى إذا كان هذا الذي ذكره بالحق أدنى منه منزلة ، فهذا من لوازم العدالة والإنصاف ، وهذا من القيام بالقسط الذي أمر الله به في كتابه ، ثم أخذ يسرد الأدلة على ذلك .

● **فأقول** ، وبالله التوفيق : اللهم ارزقنا الصبر ، اللهم ارزقنا الصبر ، اللهم ارزقنا الصبر .

فمن الذي يطالبه بالرجوع إلى الحق ؟

ماذا يضير صاحب « **الترشيد** » لو أراحنا ولو مرة واحدة ، ويعمل بقوله ، فيعلن التوبة إلى الله ولو من بعض ما جنى ؟ ، فيكون في ذلك رفعة له ، وتعليم عملي للنشء في الرجوع إلى الحق ، وعدم الاستحياء من الاعتراف بالذنب .

وأنا متحير الآن ، مَنْ يُطالب بالرجوع إلى الحق ؟ وبالتأكيد هو لا يعني نفسه، فإنه لو كان كذلك لأعلن رجوعه إلى الحق ، وكلامه لا يدل على ذلك، بل يدل على أنه يدين غيره ويوجهه ويرشّده وينصحه ، ومما زاد الأمر إيهاما وغموضا _ كعادته _ قوله في آخر الباب : وإلى موضوع الرسالتين رسالة « **المؤنق في إباحة تحلى النساء بالذهب المحلق وغير المحلق** » ، ورسالة « **عدد ركعات قيام الليل** » .

هل يعني أنني انتقدته في كتاب « **الانتصار** » في رأيه في الرسالتين ؟

ما حدث شيء من ذلك .

هل يعني أنه قد أقام الحجة على الشيخ ـ رحمه الله ـ، والشيخ لم يرجع ، فالشيخ هو المدان ، وليس إياه ؟

هذا محتمل ، ولكن عليه أن يفصح ، ولا حاجة إلى التقية ، فليس ثم سيف ولا ما دونه !!!

وهنا أسئلة لكثير من الناس : لماذا أعاد طباعة الرسالتين كاملتين هنا ، وهما مطبوعتان سابقاً ؟[1] وما مناسبة ذلك لـ « **ترشيده** » ؟

وهل له في ذلك غرض أم أنه قاصر على الكسب المادي فقط ؟

أسئلة كثيرة لا تجد إجابة مرضية !!! إيهام في إبهام ؟ نسأل الله السلامة والعافية .

---

(١) وهو مسبوق في الرسالتين برد الشيخ إسماعيل الأنصاري ، وبعد اطلاعي على رد الشيخ الأنصاري وضح لي أنه لا يكاد يأتي بجديد عما في رسالة الأنصاري .

والشيخ الأنصاري وإن كان قد تعدى على شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ، إلا أن البون بين المسلكين بعيد ، فذاك الحامل له عداوة شخصية ، وهي وإن كانت سيئة ، إلا أن لها نظائر في أهل العلم ، وأما صاحب « **الترشيد** » ، فله شأن آخر ، ولا قوة إلا بالله .

# الفهرس